

جامعة الكويت

" البَهْجَةُ السَّنِيَّةُ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ "
للعلَامَة مُحَمَّدِ بْنِ إِبْراهيمِ بْنِ خَليلِ التَّتائِي (ت 942هـ)
دراسة وتحقيق

المقدمة من الطالب:

محمد علمي عبده

أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في:

الحديث الشريف وعلومه

بإشراف:

د. سعد فجحان الدوسري

الكويت

نوفمبر/ 2019 م

جامعة الكويت

كلية الدراسات العليا

صفحة التوقيعات

(لجنة امتحان الأطروحة)

يشهد الموقعون أدناه بأنهم قد راجعوا وأجازوا لكلية الدراسات العليا أطروحة الماجستير وعنوانها " **البَهْجَةُ السَّنِيَّةُ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ** " المقدمة من **محمد علمي عبده** لاستيفاء جزء من متطلبات التخرج لدرجة الماجستير في **الحديث الشريف وعلومه.**

توقيعات أعضاء اللجنة: التاريخ

________________ ________________

د. حامد حمد العلي – أستاذ مساعد – (رئيس اللجنة)

________________ ________________

د. سعد فجحان الدوسري – مدرس – (المشرف)

________________ ________________

د. عبدالرحمن عبدالله الرجعان– مدرس – (المناقش)

الملخص

يتناول هذا البحث كتاب "البَهْجَةُ السَّنِيَّةُ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ" للعلامة مُحَمَّدِ بْنِ إبْراهيم بْنِ خَليلِ التَّتائِيِّ (ت٩٤٢هـ) بالدراسة والتحقيق، وهو شرح لقصيدة ابْنِ فَرْحِ الإشْبيلِي (ت٦٩٩هـ) في أوصاف الحديث، وقد اعتمد الباحث في تحقيقه للمخطوط على أربع نسخ خطية، وجعل النسخة المنقولة عن نسخة على خط المؤلف هي النسخة الأم، وقام بكتابتها على قواعد الإملاء الحديثة، وقابل النسخ الثلاثة عليها، وعلق على ما فيها من اختلافات وتصحيف، وخطأ، ليَخرُج النصُّ كما أراده مؤلفه، وقام بخدمة النص بكتابة الأبيات وترقيمها، ووضع عناوين جانبية للشرح، وقام بعزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث والآثار، ونسبة الأقوال إلى قائليها في مصادرها، كذلك قدم للبحث بدراسة لحياة صاحب القصيدة، ومكانة قصيدته، وحياة المؤلف، ودراسة كتابه، من حيث صحة نسبته إلى المؤلف، وعنوانه، وموضوعه، ومميزاته والمآخذ التي عليه، ووصف نسخه، وقام بتقسيم بحثه إلى مقدمة وتمهيد وبابين، ثم الخاتمة، وعمل للبحث فهارس فنية في آخره٠

قائمة المحتويات

الملخص IV

إهداء IX

شكر وتقدير X

المقدمة 1

أهميةُ الموضوعِ 2

أَسبابُ اختيارِ الموضوعِ: 2

الدراسات السابقة: 3

خطة البحث: 3

منهج الباحث في بحثه: 6

التمهيد 8

أولا: شرح مفردات عنوان الكتاب ، 8

ثانيًا: نبذة عن تاريخ التأليف في مصطلح الحديث. 10

الباب الأول: قسم الدراسة 15

الفصل الأول: التعريف بالناظم، والمنظومة، وفيه مبحثان 15

المبحث الأول: التعريف بالناظم: وفيه سبعة مطالب:- 15

المطلب الأول: اسمه وكنتيه ولقبه ونسبه: 16

المطلب الثاني: مولده وموطنه: 17

المطلب الثالث: محنته ورحلاته: 17

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه: 18

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه: 20
المطلب السادس: مؤلفاته وآثاره العلمية 21
المطلب السابع: وفاتُه رحمه الله. 23
المبحث الثاني: التعريف بالمنظومة، وفيه مطلبان 23
المطلب الأول: مكانة منظومة (غرامي صحيح) العلمية وغرضها. 23
المطلب الثاني: شروح منظومة غرامي صحيح 24
الفصل الثاني: التعريف بالشارح وكتابه وفيه ثلاثة مباحث 29
المبحث الأول: الحياة السياسية والإجتماعية والعلمية في عصره وفيه ثلاثة مطالب 29
المطلب الأول: الحياة السياسية في عصره 29
المطلب الثاني: الحياة الإجتماعية في عصره 32
المطلب الثالث: الحياة العلمية في عصره 32
المبحث الثاني: التعريف بالمؤلِّف وفيه ستة مطالب 33
المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته. 34
المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه 35
المطلب الثالث: رحلاته العلمية: 37
المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه: 38
المطلب الخامس: مصنفاته وآثاره العلمية: 39
المطلب السادس: وفاته رحمه الله. 45
المبحث الثالث: دراسة الكتاب، وفيه ستة مطالب:- 46
المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب 46
المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه 46
المطلب الثالث: موضوع الكتاب 46
المطلب الرابع: منهج مؤلفه فيه والمؤاخذات عليه. 47

المطلب الخامس: موارده في الكتاب.. 51

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية ونماذج منها. 52

الباب الثاني: النص المحقق..68

[مقدمة المؤلف]... 69

[الصحيحُ، والمُعْضَلُ، والمُرْسَلُ، والمُسَلْسَلُ]... 72

[الضَّعِيفُ، والمَتْرُوكُ]... 92

[الحَسَنُ، والسَّماعُ].. 97

[المَوقوفُ] 119

[المَرْفُوعُ].. 122

[المنكر، والتدليس] 125

[المتصل، والمنقطع] 133

[المدرج] 136

[المدبج] 138

[المتفق، والمفترق] 142

[المُؤْتَلِفُ، والمُخْتَلِفُ] 155

[المُسْنَدُ، والمُعَنْعَنُ، المَوْضوعُ، والمُعلُّ] 164

[المُبَهَمُ، والاعْتِبارُ، والمُتابَعَةُ، والشّاهِدُ، والفَرْدُ، وغريبُ الحديث] 172

[العزيزُ، والمَشهور]... 183

[الغَريبُ] 185

[المقطوع].. 188

[العالي، والعازل].. 190

[المُعَلَّقُ، والَمَقلوبُ، ومَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَل رِوايتُه أو تُرَدُّ]................................ 200

[المُضْطَّرِب، وتعارضُ الجَرحِ والتَّعْديلِ، ومعرفةُ رتبِ ألفاظِ الجرحِ والتعديلِ، وسِنُّ السَّماعِ] 204
[مختلف الحديث] 209
[الناسخ والمنسوخ، والتصحيف] 212
[رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الأباء عن الأبناء] 222
[معرفة السابق واللاحق] 229
[معرفة من لم يرو عنه إلا واحد واحد] 232
الخاتمة.. 233
أولا: أبرز النتائج. 234
ثانيا: التوصيات... 235
الفهارس العامة.. 236
فهرس الآيات القرآنية 237
فهرس الأحاديث النبوية والآثار 239
فهرس الأعلام... 243
قائمة المراجع 243
الملخص باللغة الإنجليزية.. 284

إهداء

إلى أغلى ما في حياتي أمي وأبي العزيزين –حفظهما الله ومتعهما بالصحة والسلامة–. إلى عمّتي الغالية التي ربتني، وواستني بنفسها ومالها، وما زالت تتابع تقدمي وتحصيلي العلمي حتى توفاها الله؛ وأنا في منتصف بحثي، رحمها الله رحمة واسعة، وعفا عنها، وغفر لها، وأدخلها الجنة؛ آمين.

إلى زوجتي الحنون "أم عمر" التي أعانتني وصبرت علي كثيرا، وإلى عصافير قلبي أولادي عمر ومريم وحسن.

وإلى جميع أصدقائي وأخص منهم: سالم وعلي ومحمد.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل تحية حبٍ وإجلالٍ وعرفان.

شكر وتقدير

أبدأ بتوجيه الشكر والحمد إلى ربي الذي أعانني وأمدني بتوفيقه وكرمه، فله الحمد والشكر أولا وآخرا.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الخالص إلى الدكتور الفاضل/ سعد فجحان الدوسري حفظه الله، أستاذ الحديث الشريف وعلومه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، على تكَرُّمه بقَبول الإشراف على رسالتي، وعلى حُسن إشرافه وتشجيعه، ونصحه وتوجيهه، فقد كان خير معين لي بعد الله تعالى في إتمام عملي، فجزاه الله خير ما جازى مُعلِّما عن تلميذه.

والشكر موصول لرئيس لجنة المناقشة د. حامد حمد العلي على تفضله بقَبول رئاسة اللجنة، والمناقش د. عبدالرحمن عبدالله الرجعان على تكرمه بمناقشة بحثي، فلهم مني كل الشكر والإجلال والتقدير.

ولا أنسى أن أقدم شكري لبرنامج الدراسات العليا بجامعة الكويت، وكلية الشريعة قسم الحديث الشريف وعلومه على ما قدموه لي من تسهيلات وتوجيهات ونصائح، وعلى ما يقدمونه للطلاب من خدمات جليلة، وكذلك أشكر كل من ساندني، وشجعني، ودعا لي بالخير، أو قدم لي نصيحة خدمت هذا العمل؛ حتى وصل إلى ما وصل إليه.

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، المُتَفَضِّلِ علينا بالنعم في القديم والحديثِ، أَحْمَدُهُ حمدًا كثيرًا ولا أُحصي ثَناءً عليه.

والصلاة والسلام على مَن أُوتِيَ جوامعَ الكَلِمِ في الحديثِ، نبيِّنا محمدٍ ﷺ وعلى آل بيته الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، وسلم تسليما كثيرا عليه.

و بعد:

فإن الله ميّزَنا – معشر المسلمين – بالقرآنِ والحديثِ، وحثنا على حفظهما، والتزامهما، ودعا نبينا محمد ﷺ لمُبلغ حديثه بالرحمة، فشمّرت الأمة عن ساعدها لحفظ السنة، فعرفوا كُتَابَه ورِجالَه، ممن تَوَلّاه وشدَّ إليه رِحالَه، واشْتَرَطُوا فيهم الحِفْظَ والضَّبْطَ والعدالَة، وفي سَنَدِه اتِّصالَه، ونَفَوْا شُذوذَه واعتِلالَه.

ولشرف ومكانة خدمة السنة النبوية؛ أردت أن أشارك في إحياء تراث الأمة، وذلك بتحقيق كتاب (البَهْجَةِ السَّنِيَّةِ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ)، لصاحبها الشيخِ العلاّمةِ مُحَمَّدِ بْنِ إبْراهيمَ بْنِ خَلِيلِ التَّتائِي، المُتَوَفّى سنة (942هـ) رحمه الله تعالى، وهو شرح لطيف على (القصيدة الغرامية) المشهورة في أوصاف الحديث وألقابه، للعلاّمةِ أحمدِ بنِ فرْحٍ الإِشْبِيلي، المُتَوَفّى سنة (699هـ) رحمه الله تعالى، والتي مطلعها: "غرامي صحيح والرجا فيك معضل".

أهميةُ الموضوعِ:

يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة من وجوهٍ عدةٍ، وهي:

1 - أنه شرح لمنظومة هي من أشهر المنظومات في علم مصطلح الحديث، ولم يحقق من قبل، فكان من المناسب إظهار مكنون هذا الشرح المهم.

2 - أنَّ هذا البحثَ يتناول بالدراسة والتحقيق بعض جهود علماء الأمة في القرن العاشر الهجري في علم مصطلح الحديث.

3 - مكانة ابن فرح الإشبيلي الجليلة بين علماء الحديث في القرن السابع الهجري.

4 - جلالة قدر الشيخ التَّتَائي، فهو يُعَدُّ من أعيان علماء المالكية في القرن العاشر الهجري ، والمشهورين بحل الألفاظ وشرح المعاني، ولم تُبرز جهوده في علم الحديث، فكان من الأجدر إبراز جهوده بإخراج هذا الشرح.

أَسبابُ اختيارِ الموضوعِ:

وتكمن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع في:

1 -إثراء المكتبة الإسلامية بكتاب ذات قيمة علمية.

2 - الإسهام في إبراز جهود العلّامةِ التَّتَائِيِّ في علوم الحديث.

3 - معرفة منهج الأئمة في كيفية تناول المنظومات بالشرح والتحليل لألفاظها.

الدراسات السابقة:

هذا المخطوط لم يحقق من قبل، ولم يُتناول المؤلف بالدراسة في كتاب مستقل، و لكن الذين حققوا كتبه تناولوا جزءا من شخصيته وحياته، وكان هذا دافعا قويا لكي أتناوله بالدراسة والتحقيق.

خطة البحث:

لقد سلكت في سبيل تحقيق هذا المخطوط ودراسته مجموعة من الخطوات المنهجية وهي:

أنني قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، ثم الفهارس، فقائمة المصادر والمراجع.

فأما المقدمة: فتشتمل على ذكر مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث فيه.

وأما التمهيد: فيشتمل على التعريف بمفردات العنوان، ونبذةعن تاريخ التأليف في مصطلح الحديث.

وأما الباب الأول: فهو يشتمل على قسم الدراسة، وقد قسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالناظم، والمنظومة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالناظم، وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، وكنتيه، ولقبه، ونسبه.

- المطلب الثاني: مولده وموطنه.
- المطلب الثالث: محنته ورحلاته.
- المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه.
- المطلب السادس: مؤلفاته وآثاره العلمية.
- المطلب السابع: وفاته رحمه الله.

المبحث الثاني: التعريف بالمنظومة، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: مكانة منظومة (غرامي صحيح) العلمية وغرضها.
- المطلب الثاني: شروح منظومة (غرامي صحيح)

الفصل الثاني: التعريف بالشارح (محمد بن إبراهيم التَّتَائِي)، وكتابه (البهجة السنية في حل الإشارات السنية) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحياة السياسية، والإجتماعية، والعلمية في عصره، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الحياة السياسية في عصره.
- المطلب الثاني: المطلب الثاني: الحياة الإجتماعية في عصره.
- المطلب الثالث: الحياة العلمية في عصره.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلِّف، وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه ونسبته.
- المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

- المطلب الثالث: رحلاته العلمية.
- المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.
- المطلب الخامس: مصنفاته وآثاره العلمية.
- المطلب السادس: وفاته رحمه الله.

المبحث الثالث: دراسة الكتاب، وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب.
- المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- المطلب الثالث: موضوع الكتاب.
- المطلب الرابع: منهج مؤلفه فيه، والمؤاخذات عليه.
- المطلب الخامس: موارده في الكتاب.
- المطلب السادس: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها.

وأما الباب الثاني: ففيه النص المحقق.

ثم الخاتمة، وفيها: أبرز النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس العامة وقائمة المصادر والمراجع.

منهج الباحث في بحثه:

ومنهجي في تحقيق النص الذي اعتمدت في تحقيقه على أربع نسخٍ خطية، والذي يبلغ عدد ألواحه في النسخة الأم (39) لوحًا، هو كالآتي:

1 – نقل المخطوط من الخط القديم إلى الخط الحديث بحيث تسهل قراءته.

2 – وضع عناوين جانبية للشرح؛ وذلك بين معقوفتين أعلى الشرح، بحيث تَسهُلُ معرفة الموضوع قبل الشروع بقراءة الشرح.

3 – كتابة البيت المشروح كاملا مع ترقيمه، وتمييزه عن الشرح واضعا إيّاهُ بين معقوفتين.

4 – نقط الكلمات غير المنقوطة، وضبط الكلمات التي تحتمل أكثر من نطق وضبط أواخرها.

5 – مقابلة جميع النسخ ببعضها، وبيان الزيادة والنقص، بين النسخ، والتصحيفات في الهامش.

6 – شرح المفردات الصعبة في المخطوط.

7 – عزو الآيات إلى سورها مع بيان رقم الآية وذلك مقابل الآية للتسهيل على القارئ.

8 – عند تخريج الأحاديث : فإن كانت في كتب السنة المشهورة كالكتب الستة وغيرها اكتفيت بها، وإلا قمت بتخريجها من غيرها، مرتبا إياها حسب وفيات المصنفين.

9 – عند دراسة الأسانيد : إن كان الحديث لضرب المثال فقط اكتفيت بتخريجه، وإن كان للاحتجاج؛ وكان في الصحيحين اكتفيتُ بتخريجه منهما أو أحدهما، وإن كان في غيرهما أشرت إلى درجة الحديث مستندا إلى أحكام نقاد الحديث الحاذقين على الحديث، وإن لم أجد لهم حكما اجتهدت حسب قواعد أهل الحديث ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

10 ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في المخطوط.

11 – نسبة الأقوال إلى قائليها في مصادرها الأصلية.

12 – ذكر نبذة عن الأماكن والأمصار في المخطوط.

13 – عمل فهرس للآيات وآخر للأحاديث.

14 – عمل فهرس للمراجع والمصادر مع ترتيبها أبجديا حسب اسم المؤلف الأخير.

التمهيد

وفيه: شرح مفردات العنوان، ونبذة عن تاريخ التأليف في مصطلح الحديث.

أولا: شرح مفردات عنوان الكتاب ، وهو: (البَهْجَةُ السَّنِيَّةُ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ).

البَهْجَةُ: مصدر (بَهَجَ)، ومعناها: الحُسنُ، والفرحُ والسرور، قال الجوهري: "يقال: رجل ذو بَهْجَةٍ، وقد بَهُجَ بالضم بَهاجَةً فهو بَهيجٌ، قال الله تعالى: ﴿ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ ق: ٧، وبَهِجَ به بالكسر، أي: فرِح به وسُرَّ، فهو بَهِجٌ وبَهيجٌ.

وقال: كان الشبابُ رِداءً قد بَهِجْتُ به ... فقد تطايَرَ منه لِلبِلى خِرَقُ.[1]

وبَهَجَني هذا الأمرُ بالفتح، وأَبْهَجَني، إذا سَرَّكَ، وأَبْهَجَتِ الأرضُ: بَهِجَ نباتُها، والابتهاج: السُّرورُ "[2]

السَّنِيَّةُ: هو مصدر (سنا)، وتأتي بمعنيين، أحدهما الضَّوْءُ: قال ابنُ منظور: "والسَّنا سَنا البرقِ وهو ضوْءُه، يكتب بالألف ويثنى سَنَوَان، ولم يَعرفِ الأَصمعي له فِعْلاً، والسَّنا بالقصر: الضَّوْءُ، قال الله تعالى:﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ النور: ٤٣

والمعنى الآخر هو: العلو والارتفاع، قال ابن منظور: "سنا إلى مَعالي الأُمُورِ سَناءً ارتفع، وسَنُوَ في حَسَبه سَناءً، فهو سَنِيٌّ ارتفع، ويقال إنّ فلاناً لسَنِيُّ الحَسَب، وقد سَنُوَ يَسْنُو سَناءً ممدود، والسَّناءُ من الرِّفْعة ممدود، والسَّنِيُّ الرَّفيعُ، وأَسْناهُ أَي: رَفَعه، وفي الحديث (بَشِّرْ أُمَّتي بالسَّناء)[3] أَي: بارتفاع المنزلة والقدر عند الله،

---

(1) لم أقف على قائل البيت، وقد ذُكر البيت في معاجم اللغة دون ذِكر قائله.

(2) انظر: الصحاح تاج العربية وصحاح اللغة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، توفي سنة (393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة (1407 هـ - 1987 م) (300/1 مادة بهج).

(3) أخرجه الإمام أحمد في المسند، وهو للإمام أحمد بن محمد بن هلال بن حنبل الشيباني، توفي سنة (241هـ)، بتحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى

وقد سَنِيَ يَسْنَى سَناءً أَي: ارتفَع."[1]

في حَلِّ: معناه الفتح والفك، قال الجوهري: "حَلَلْتُ العُقدة أَحُلُّهَا حَلاًّ: فتحتها، فانحلت، يقال: (يا عاقد اذْكُر حَلَّا)[2]".

الإشاراتِ: مفردها الإشارة، وجذرها اللغوي (شار)، "والإشارةُ: تَعْيِينُ الشَّيْءِ باليد ونحوها، وتعني أيضا: التَّلْويحُ بشيء يُفهِمُ منه المراد"[3]، وهذا المعنى الأخير هو الذي أراده المؤلف بقوله (الإشارات)، أي ما لوَّح ولمَّح إليه ابن فرْحٍ في قصيدته من ألقاب الحديث وصفاته.

السُّنِّيَّةِ: من السُّنَّةِ، والسُّنَّةُ في اللغة: السيرة، والطريقة[4]، والسُّنَّةُ في الشرع: هي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخَلقية والخُلقية، وهي بهذا التعريف مرادفة للحديث المرفوع[1].

(142 هـ – 2001 م) (146/35 حديث21222)، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن من أجل يحيى بن يمان العجلي الكوفي، وقد توبع، وأخرجه أيضا في (147/35 حديث21223)، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي، وأيضا (148/35 حديث21224)، قال الشيخ شعيب الأنؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري، والحاكم في المستدرك، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، المعروف بابن البيع، توفي سنة (405هـ)، المحقق: أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الحرمين القاهرة، تاريخ النشر (1417هـ – 1997 م) (452/4 حديث7943) و (461/4 حديث7976) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. والحديث من رواية الصحابي أبي بن كعب رضي الله عنه.

(1) انظر: لسان العرب لابن منظور (2129/3 مادة سنا).

(2) انظر: الصحاح للجوهري (1672/4 مادة حلل).

(3) انظر: المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى– أحمد الزيات – حامد عبد القادر– محمد النجار)، الناشر: المكتبة الإسلامية، استانبول – تركيا، (ص499 مادة شار).

(4) انظر: الصحاح للجوهري (2139/5 مادة سنن).

فالتتائي – رحمه الله – بوضعه هذا العنوان كأنه يقول: هذا شرحٌ يَسْعدُ وَيَفرَح به المسلمُ فرَحًا عظيمًا، فَيُضيءُ به وجهُه، وينشرح به صدرُه؛ لأن هذا الشرح جاء لِيَفُكَّ ويُحِلَّ العبارات الغامضة، ويَسْتَنبطَ المصطلحات الحديثية التي وَرَّى بها ابنُ فرْحٍ، وضمنها في قصيدته الغرامية.

ثانيًا: نبذة عن تاريخ التأليف في مصطلح الحديث.

إنّ المتتبع لتاريخ التأليف في مصطلح الحديث، يجِدُ أنّه مرَّ بأطوارٍ عدة، فأول هذه الأطوار كان في حياة النبي ﷺ حيث رخَّص النبي – للصحابة في بداية الأمر بكتابة حديثه، ثم منعهم بعد ذلك؛ خشيةَ التباسه بالقرآن، ثم لمّا تُوفي النبي ﷺ وانقطع الوحيُ الذي كان الصحابة يعودون إليه، بدأ طور آخر، وأصبحت حاجة الصحابة لحفظ ما ورثوه من العلم مُلِحَّة، وكانوا يسمعون من بعضهم البعض ما وعوه، وحفظوه في حياة النبي ﷺ وأخرجوا الصحائف التي كانت معهم؛ والمكتوبةَ في الجلود، والحجارة، والعظام، وغيره، بل إنهم كانوا يستاءلون ويتدارسون الأحاديث التي سمعوها من رسول الله ﷺ؛ ولم يكونوا يتهمون بعضا في روايتِه، ونقلِه، حتى ابتدأ طور آخر، وذلك حين وقعت الفتن بين الصحابة، وظهرت الفرق المنحرفة، ودخل بينهم من يتهمونهم، وصاروا حينئذٍ يسألون عن مصادر التلقي، ومَن الذي نقل لهم الحديث، حتى يقبلوه أو يردوه، وفي هذا يقول ابن سيرين – رحمه الله –: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظَرُ إلى أهل السُّنَّة فيُؤخذ حديثهم، ويُنظَرُ إلى

---

(1) انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ)، الناشر: دار الفكر العربي (دون تاريخ) (ص16).

أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم[1]"، ومن هنا يبدأ عهد الإسناد، وطلب سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن؛ ليتأكدوا من صحة نسبته إلى النبي ﷺ، وهذا بفضل الله من الخصائص التي اختص الله بها أمة محمد ﷺ فسبقوا إلى ما لم يَسْبِق إليهم أحد من العالمين قبلهم، ولم يهتد إلى مثله من أتى بعدهم، والحمدلله.

ثم أتى بعده طور الجمع والتصنيف والتدوين للأحاديث في الأسفار والكتب، فأول من جمعه ودونه هو أبو بكر ابن حزم، بأمر من عمر بن عبدالعزيز، فقد جاء في صحيح البخاري قوله[2]: " وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خِفتُ دروسَ العلمِ، وذهابَ العلماءِ، ولا تَقبَل إلا حديث النبي ﷺ ولْتُفْشُوا العِلْمَ، ولْتَجْلِسُوا حتى يُعَلَّمَ مَنْ لا يَعْلَمُ، فإنَّ العِلمَ لا يَهْلِكُ حتّى يكونَ سِرًّا". وقال ابن حجر في الفتح[3]: "قَالَ الْعُلَمَاءُ كَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كِتَابَةَ الْحَدِيثِ، وَاسْتَحَبُّوا أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُمْ حِفْظًا كَمَا أَخَذُوا حِفْظًا؛ لَكِنْ لَمَّا قَصُرَتِ الْهِمَمُ وَخَشِيَ الْأَئِمَّةُ ضَيَاعَ الْعلم دونوه، وَأولُ مَن دَوَّنَ الحَدِيث ابن شِهَابٍ

---

(1) انظر: مقدمة المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، توفي سنة (261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – بيروت، الطبعة الأولى (1412هـ – 1991م) (15/1).

(2) انظر: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، توفي سنة (256هـ)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، الناشر : دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت ، الطبعة الثالثة (1407هـ – 1987م) (49/1).

(3) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، توفي سنة (852هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة – بيروت – لبنان (1379هـ) (208/1).

الزُّهْرِيِّ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ، بِأَمْرِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثُمَّ كَثُرَ التَّدْوِينُ ثُمَّ التَّصْنِيفُ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ". ويمكن الجمع بين القولين وهو أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى ابن حزم وابن شهاب، لأنه ورد في تاريخ أصبهان لأبي نُعيم(1) أنَّ عمر بن عبدالعزيز كتب إلى الآفاق أن اجمعوا حديث رسول الله ﷺ، وبعد ذلك كان لكل إمام من أئمة الحديث كتاب يجمع فيه الأحاديث التي يرويها بإسناده إلى رسول الله ﷺ، ومن هؤلاء عبيدِالله بن موسى العبسي الكوفي، ومسدد بن مسرهد البصري، ونُعيم بن حماد المروزي، وأسد بن موسى المصري، وأبو داود الطيالسي، وغيرِهم.

ولقد حوت هذ الكتب والمسانيد جملة من المصطلحات الحديثية، وكانت مبثوثة بين ثناياها، حتى انبرى لها الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت 360هـ) وجمعها في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ولكنه لم يستوعب كل المصطلحات، ثم أتى بعده أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري (ت 405هـ) وجمع أنواعا كثيرة من أنواع الحديث في كتابه " معرفة علوم الحديث"، لكنه لم يرتب، ولم يُهذِّب، ثم جاء أبو نُعيم الأصفهاني (ت 430هـ) فاستدرك على الحاكم، وأضاف أنواعا لم تَشفِ الغليل، ثم أتى بعده الخطيب البغدادي (ت 463هـ) فألف "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية" و "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، وبعده القاضي عياض اليَحصبي (ت544هـ) وألف "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، وتبعه

---

(1) انظر: تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (1410 هـ-1990م) (366/1).

أبو حفص الميانجي (ت585هـ)، ثم أتى بعدهم الشيخ عثمان بن عبدالرحمن أبو عمرو بن الصلاح (ت643هـ) وألف كتابه "معرفة أنواع علوم الحديث" أو ما يُعرف "بمقدمة ابن الصلاح"، استوعب فيه ما كُتبَ قبله، وأبدع في ترتيبه ونظامه، وتقسيمه، فجاء من بَعده وداروا في فلكه، وألفوا على نسجه ومنواله، وقاموا بشرحه واختصاره، ونظمه، وتعقبه، وممن اختصره الإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ) في كتابه "الإرشاد" واختصر الإرشاد في كتابه "التقريب والتيسير لسنن البشير النذير"، ثم وضع أحمد بنُ فرْحٍ الإشبيلي (ت699هـ) قصيدته الغرامية في ألقاب الحديث، و ألف ابن دقيق العيد – محمد بن علي القشيري – (ت 702هـ) كتابه "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، وبعده محمد بن إبراهيم بن جماعة في كتابه "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، واختصر إسماعيل بن عمر البصري المعروف بـ "ابن كثير" (ت774هـ) مقدمة الصلاح في كتابه "اختصار علوم الحديث"، وألف صالح بن عمر البلقيني (ت805هـ) "كتابه محاسن الاصطلاح"، ثم نظم الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن حسين العراقي (ت 806هـ) ألفيته في مصطلح الحديث، وشرحها، ثم جاء الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ووضع النكت على كتاب ابن الصلاح، وألف "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" و شرحها في "نُزهة النظر"، ثم شرح علي بن محمد السخاوي (ت 903هـ) ألفية العراقي في كتابه "فتح المغيث شرح ألفية الحديث"، ووضع الحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) شرحا على تقريب النووي، وسماه "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي"، والإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت1182هـ) ألّف كتابه "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار"،

ومن الكتب الحديثة: كتاب قواعد التحديث في علوم الحديث لجمال الدين القاسمي، وكتاب منهج النقد في علوم الحديث النبوي للأستاذ نور الدين عتر.

هذا وقد استعرضنا معًا أطوارَ التأليف في علوم الحديث ومصطلحه، وبيَّنا أبرز ما أُلِّف فيه، ولم نُحصِ كُلَّ ما أُلِّفَ خشية التطويل.

الباب الأول: قسم الدراسة

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالناظم، والمنظومة، وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: التعريف بالناظم[1]: وفيه سبعة مطالب:

---

(1) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(748هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (2003 م) (894/15 ترجمة578)، وتذكرة الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى (1419هـ - 1998م) (185/4 ترجمة1170)، وذكر من يعتمد في الجرح والتعديل للذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة (1410هـ - 1990م) (ص226 برقم702)، وأعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، توفي سنة(764هـ)، المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى(1418 هـ - 1998 م) (309/1-311)، طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، توفي سنة (771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (1413هـ) (26/8 ترجمة1052)، وقال فيه: أحمد بن فَرْحٍ، بالفاء والحاء المهملة، وطبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، توفي سنة (772هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (2002م) (143/2 ترجمة912).

المطلب الأول: اسمه وكنتيه ولقبه ونسبه:

هو الإِمَام، الحافظ، الزَّاهد، بقيّة السَّلَف، شهاب الدِّين، أبو الْعَبَّاس أَحْمَدُ بْنُ فَرْحِ بْنِ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ، اللَّخْميّ[1]، الإشبيليّ[2]، الشّافعيّ، واختلف المترجمون له هل هو ابنُ فرْحٍ (بتسكين الراء والحاء المهملة) ؟ أم هو ابنُ فرَحٍ (بفتح الراء والحاء المهلة) ؟ أم هو ابنُ فَرَجٍ (بفتح الراء المهملة وبالجيم المعجمة) ؟ على ثلاثة أقوال: والأكثر على القول الأول، وهو الراجح، وأما الثاني فقد قال به سراجُ الدين ابن الملقن[3]، وذكر ابن ناصر الدين أنه قد ذَكَرَ أَبَاهُ بِفَتْح الرَّاء بعضُ عُلَمَاء عصره – يعني ابن جماعة – فِي جُزْء (سَمَّاهُ زَوَال التَّرَحِ فِي شرح منظومة ابْن فَرَح)، ورد عليه قوله، وأن الصحيح هو بسكون الراء[4]،

---

(1) اللَّخْمِي: بفتح اللام المشددة وسكون الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى لخم، ولخم وجذام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام، انظر: الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، توفي (562هـ)، بتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى (1382 هـ – 1962 م) (211/11 برقم3538).

(2) الإِشْبِيْلِي: بكسر الألف وسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها اللام، هذه النسبة الى بلدة من بلاد الأندلس من المغرب يقال لها إشبيلية، وهي من أمهات البلدان بالأندلس، وهي أسبانيا في وقتنا الحالي، انظر: الأنساب للسمعاني (256/1 برقم166)، ومعجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، توفي سنة (626هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية (1995 م) (195/1).

(3) انظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي، المصري، الشافعي، توفي سنة (804هـ)، المحقق: أيمن نصر الأزهري – سيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1417هـ – 1997م) (ص379ترجمة1474).

(4) انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله، الدمشقي، الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين، توفي سنة (842هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (1993م) (65/7).

وأما الثالث فقد قال به جمال الدين ابن تغري[1]، وهو خلاف المشهور.

المطلب الثاني: مولده وموطنه:

وُلِدَ ابنُ فَرْحٍ في ثالث ربيع الأول، سنة خمس وعشرين وستمائة، بإشبيلية إحدى أكبر مدن بلاد الأندلس.

المطلب الثالث: محنته ورحلاته:

وقع ابنُ فَرْحٍ في أسْرِ الفِرنجَ لما استولوا على إشبيلية سنة ست وأربعين وستمائة، ثم خلصه الله من الأسر، وبعد خروجه من الأسر رحل إلى مدينة مَرّاكُش[2] بعد الخمسين وستمائة، وفيها أخذ عن أبي زكريا بن عتيق، وأبي القاسم البَلَوي[3]، ثم رحل إلى الديار المصرية سنة بضع وخمسين وستمائة، وأخذ العلم عن علماء مصر، ثم رحل إلى دمشق، وطلب العلم عند علمائها، حتى أصبحت له حلْقة بالجامع الأموي بدمشق، ويقصده من طلاب العلم ما شاء الله[4]، ورحل إلى مكة للحج[5].

---

(1) انظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري، جمال الدين، الحنفي، توفي (874هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب (59/2).

(2) مَرّاكُش: بالفتح ثم التشديد، وضم الكاف، وشين معجمة: من مدن بلاد المغرب العربي، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (94/5).

(3) انظر: الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصلة، لمحمد بن محمد بن عبد الملك، المراكشي توفي سنة (703 هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى (2012م) (535/1 ترجمة484).

(4) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (894/15 ترجمة578).

(5) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (185/4 ترجمة1170).

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه:

أولا: من شيوخه:

1 – محي الدين النووي(1): هو الإمام العلامة الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، الشافعي، توفي سنة (676هـ)، قال ابن العطار(2): وكان له – يعني ابن فرح – ميعاد على الشيخ (يعني النووي) .

2– العز بن عبدالسلام(3): هو سلطان العلماء وَأحد الْأَئِمَّة الْأَعْلَام عبدالْعَزِيز بن عبد السَّلَام، السّلمِيّ، توفي سنة (660هـ)، قال الذهبي(4): أخذ بمصر عن الشيخ عز الدين بن عبدالسلام.

3 – ابن عبد الدايم(5): أحمد بن عبد الدائم بن نعمة، أبو العباس المقدسي، المعروف

---

(1) انظر ترجمته في: ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد اليونيني، توفي سنة (726 هـ)، بعناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية (1413 هـ – 1992 م) (283/3)، تاريخ الإسلام للذهبي (324/15 ترجمة340)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (395/8 ترجمة1288).

(2) انظر: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لعلي بن إبراهيم بن داود، علاء الدين ابن العطار، توفي سنة (742هـ)، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية، عمان – الأردن، الطبعة الأولى (1428هـ – 2007م) (ص113).

(3) انظر ترجمته في: ذيل مرآة الزمان لليونيني (172/2)، تاريخ الإسلام للذهبي (933/14 ترجمة537)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (209/8 ترجمة1183).

(4) انظر: المعجم المختص بالمحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، توفي سنة (748هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى (1408هـ– 1988م) (ص32)، وله أيضا تاريخ الإسلام (894/15 ترجمة578)

(5) انظر ترجمته في: ذيل مرآة الزمان لليونيني (436/2)، تاريخ الإسلام للذهبي (151/15

بابن عبدالدايم، توفي سنة (668هـ)، ذكر ذلك الذهبي[1]، وغيره.

ثانيا: من تلاميذه:

1 – شمس الدين الذهبي[2]: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، توفي سنة (748هـ)، وقد ترجم له ترجمة حافلة في كتبه، وذكر أنه جلس إليه وسمع منه.

2 –ابْن أبي الوليد[3]: هو عبدالله بن محمد بن أحمد، الأندلسي ثم الدمشقي، المالكي، وهو إمام محراب المالكي بدمشق، توفي سنة (743هـ)، وكان من ألزم تلاميذ ابن فرح له.

3 – اليونيني[4]: هو أبو الحسن عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ، اليونيني، الفقيه الحنبلي، توفي سنة (701هـ).

ترجمة261)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (209/8 ترجمة1183).

(1) انظر: المعجم المختص بالمحدثين للذهبي (ص32)

(2) انظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (283/1)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (100/9 ترجمة1306)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، توفي سنة (852هـ)، المحقق: مراقبة محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد– الهند، الطبعة الثانية (1392هـ– 1972م)، (66/5 ترجمة894).

(3) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (67/3 ترجمة2205)

(4) انظر ترجمته في: معجم الشيوخ الكبير، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، توفي سنة(748هـ)، المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (1408هـ – 1988م) (40/2)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد العكري، المعروف بابن العماد، توفي سنة (1089هـ)، حققه:

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه:

1 – قال عنه الذهبي[1]: "الإِمَام، الحافظ، الزَّاهد، بقيّة السَّلَف، عُنِي بالحديث وأتقن ألفاظه ومعانيه وفقهه، حتى صار من كبار الأئمة، وذلك مضاف إلى ما فيه من الورع، والصدق، والنسك، والديانة، والسمت الحسن، والتعفف، وملازمة الاشتغال والإفادة، وكان فقيها بالشامية وبها يسكن، وله حلْقة للإشغال بُكرةً بجامع دمشق، عُرِضت عليه مشيخة دار الحديث النورية فامتنع، وكان رجلًا مَهيبًا، مديد القامة، سمعتُ عليه واستفدتُ منه"، وقال عنه[2]: "شيخنا الإمام العالم الحافظ الزاهد شيخ المحدثين"، وقال عنه [3]: "حَضَرْتُ مَجَالِسَهُ وَأَخَذْتُ عَنْهُ وَنِعْمَ الشَّيْخُ كَانَ، سَكِينَةً وَوَقَارًا وَدِيَانَةً وَاسْتِحْضَارًا"، وقال عنه[4]: "كانت له حلْقة إقراءٍ للحديث وفنونه حضرت مجالسه"، وذكره في كتابه: (ذكرُ من يُعْتَمَد قولُه في الجَرْحِ والتَّعديلِ)[5].

2 – وقال عنه الصفدي[6]: "الإمام الحافظ الزاهد، بقية السلف، وعُني بالحديث وأتقن ألفاظه وعرف رواته وحفاظه، وفهم معانيه، وانتقد لآليه، وكان من كبار أئمة هذا الشأن وممن يجري فيه وهو طلق اللسان، هذا إلى ما فيه من ديانة، وورع وصيانة، وكانت له حلقة أشغال بُكرةً بالجامع الأموي يلازمها ويحوم عليه من الطلبة حوائمها، ولم يزل

محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى (1406 هـ – 1986 م) (8/8).

(1) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (894/15 ترجمة578).

(2) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي(185/4 ترجمة1170).

(3) انظر: المعجم المختص بالمحدثين للذهبي (ص32).

(4) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (185/4 ترجمة1170).

(5) انظر: ذِكرُ مَن يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ في الجَرْحِ والتَّعْديلِ للذهبي (ص226 برقم702).

(6) انظر: أعيان العصر للصفدي (309/1 –311).

على حاله حتى أحزن الناسَ ابنُ فرح، وتقدم إلى الله وسَرَح، وشيّع الخلق جنازته، وتولّوا وضْعَه في القبر وحيازته".

3 – وقال عنه الحافظ ابن كثير[1]: " الفقيهُ الإمامُ المحدِّثُ الحافظُ، وله كتابة صحيحة لكتب كثيرة كبار وصغار، وله شِعْرٌ جيد".

المطلب السادس: مؤلفاته وآثاره العلمية[2]:

للشيخ ابن فرْح الإشبيلي مؤلفات كثيرة، كما ورد عن ابن كثير في الصفحة السابقة، لكن الذي وقفنا عليه ووصلَنا من آثاره – رحمه الله – قليل، وإليك ما وصلَنا من كتبه:

1 – قصيدة (غرامي صحيح): وتسمى بالقصيدة الغرامية، ومنظومة ألقاب الحديث، وهي قصيدة غزلية، وضمنها ألقاب مصطلح الحديث،

---

(1) انظر: طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، توفي سنة(774هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: (1413 هـ – 1993 م) (ص940).

(2) انظر كتبه في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني، المعروف بحاجي خليفة، توفي سنة (1067هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: (1941م) (1329/2)، والأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي، توفي سنة (1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر (2002م) (195/1)، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، توفي سنة (1408هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، ودار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، سنة النشر: (1376هـ – 1957م) (45/2)، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، توفي سنة (1375هـ)، بتحقيق: عبدالحليم النجار و رمضان عبدالتواب، دار المعارف – مصر، الطبعة الخامسة (1977م) (282/6–284)، و معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط الناشر: دار العقبة، قيصري – تركيا، الطبعة الأولى (1422 هـ – 2001 م) (388/1).

وممن ذكرها الذهبي[1]، فقال: وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث، وهي عشرون بيتا، سمعتها منه، أولها: غرامي صحيح والرجاء فيك معضل... وحزني ودمعي مرسل ومسلسل، وذكرها أيضا الصفديُّ[2]، وابنُ السُّبكي[3]، وابنُ كثير[4]، وغيرُهم، وهي موجودة في مكتبة قيصري راشد أفندي بتركيا برقم (35/27017)، ورقة (134 – 134). ومكتبة ملّي كتبخانه بإيران (3 /4345 / A) ورقة 39. والمكتبة الوطنيّة بتونس (7052/ 2) ورقة (27 – 28). والخزانة التيموريّة بمصر مجامع (9، 214، 214، 234، 332، حديث 70). ومكتبة القاهرة ملحق رقم (23772/ ب) مجموعةَ ورقة 59؛ طبعت في الهند 1313 , 1274.

2 – شرح قصيدة غرامي صحيح، وهي موجودة في مكتبة مكّة المكرمّة، برقم (7/50، ورقة 61 – 63) سنة النسخ (850 هـ).

مختصر خلافيات البيهقي: في الخلاف بين الحنفية والشافعية، طُبِع بتحقيق د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية – الرياض، سنة الطبع (1417هـ – 1997م).

3 – شرح الأربعين النَّووية، وهي مخطوطة موجودة في مكتبة الأوقاف العامّة رقم 2891 ورقة 185؛ نُسخت سنة (802 هـ).

---

(1) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (894/15 ترجمة578).
(2) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (310/1).
(3) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (27/8).
(4) انظر: طبقات الشافعيين لابن كثير (ص940).

4 – نَيْلُ الأَسنى في شَرْحِ أَسماءِ الله الحُسْنى وصفاتِه العُلْيا، وهي مخطوطة موجودة في مكتبة جار الله أفندي أفندي رقم 1024/ 2 ورقة 213 – 256 كُتِبت نحو سنة (747 هـ).

المطلب السابع: وفاتُه رحمه الله[1].

اتفق المؤرخون على تاريخ وفاتِه، فقد كان مُقِيما بالشامية، فلما اشتد به الإسهال دخل البلد للتداوي، فأقام يومين ثم توُفي في ليلة الأربعاء، تاسع جمادى الآخرة،

سنة تسع وتسعين وستمائة من الهجرة، مبطونا، رحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الثاني: التعريف بالمنظومة، وفيه مطلبان:–

المطلب الأول: مكانة منظومة (غرامي صحيح) العلمية وغرضها.

لقصيدة (غرامي صحيح) لابن فرْح الإشبيلي شهرةٌ واسعة بين أوساط المحدثين، فقد أبدع رحمه الله في نظامها، ولا أعرف أحدا من العلماء سبقه إلى مثل ذلك النظام البديع، حيث جعل ألقاب مصطلح الحديث وصفاته في أبيات غزلية، موريا بها، وقد سمعها العلماء من الشيخ ابن فرْح، وتناقلوها بينهم، وأوردوها في كتبهم عند الترجمة له، وأوصوا بحفظها، وتناولوها بالشرح، وفك عباراتها، وبيان إشاراتها، وممن سمعها: الدمياطي واليونيني، والبرزالي والمقاتلي والنابلسي[2]، وأخذها من النابلسي تاجُ الدين

---

(1) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (894/15 ترجمة578)، وتذكرة الحفاظ له (185/4 ترجمة1170)، أعيان العصر للصفدي (310/1).

(2) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (894/15 ترجمة578).

ابن السبكي، وذكر ذلك في كتابه طبقات الشافعية[1]، وأبو محمد بن أبي الوليد، وكان من ألزم الطلبة له، وكذا سمعها الحافظ ابن كثير من بعض أصحابه، وذكر ذلك في كتابه طبقات الشافعيين[2]، وممن أوردها في كتابه الصفديّ، وقال أنه ذكر شرحها في الجزء الثلاثين من تذكرته[3].

المطلب الثاني: شروح منظومة غرامي صحيح[4].

ومما يدل على المكانة العظيمة التي تَبَوَّأَتْها هذه القصيدة – ورُغم قلةِ عدد أبياتها، لكنها حوت علمًا جمًّا، وعددًا لا بأس به من صفات الحديث – اعتناءُ جمعٍ من العلماء بها، وتناولهم لها بالشرح، وممن انبرى لشرحها واستباط إشاراتها:

1 – شرح ابنِ عبدِالهادي: وهو شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، الحنبلي، توفي سنة (744هـ)، وقد نشر الشرح ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن عبدالهادي، تحقيق حسين بن عكاشة، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، سنة الطبع (1427هـ – 2006م).

---

(1) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (27/8).

(2) انظر: طبقات الشافعيين لابن كثير (ص940).

(3) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (310/1-311).

(4) للوقوف على شروح القصيدة انظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (383/6-384)، والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض الشهير بـ الكتاني، توفي سنة (1345هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة (1421هـ – 2000) (ص218)، وجامع الشروح والحواشي، لعبدالله بن محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبوظبي، سنة النشر (2004م) (1273/2-1277).

2 – شرف الطالب في أسنى الطالب: وهو لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، ابن قُنْفُذ القُسنطيني، توفي سنة (810هـ)، وقد نُشر الشرح بتحقيق عبدالعزيز صغير دخان، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، سنة الطبع (1424هـ – 2003م).

3 – زَوالُ التَّرَحِ بِشَرْحِ مَنْظومَةِ ابْنِ فَرَحٍ: لمحمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبي عبدالله عز الدين ابن جماعة، توفي سنة (819هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور حلمي عبدالهادي والدكتور إسماعيل شندي، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (العدد الرابع – تشرين أول/أكتوبر 2004م)، وطبع طبعة أخرى مع أربعة شروح لمتن غرامي صحيح، بتحقيق هشام بن محمد حيجر الحسني، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، سنة الطبع (1431هـ – 2010م)، والمحقق اضطرب في دراسة شارحها، فقد ذكر في غلاف كتابه أن الشرح لبدر الدين ابن جماعة، ووضع وفاته أنها (879هـ)، ثم لما ذكر شروح (غرامي صحيح) ووصل إلى ذكر شرح ابن جماعة (ص6)؛ قال: لمحمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن جماعة الشافعي[1]، المتوفي سنة (819هـ)، وهذا صحيح، وربما يكون الذي في غلاف الكتاب خطأ مطبعي، لكن ليس لقبه بدر الدين،

---

(1) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد، الدمشقي، المعروف بابن قاضي شهبة، (851هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى (1407هـ) (4/49–50 ترجمة741)، وإنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، توفي سنة (852هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: (1389هـ – 1969م) (3/115–117)، شذرات الذهب لابن العماد (9/204–207).

ثم في دراسة حياة الشارح (ص87)؛ ترجم للشارح على أنه هو: أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، وذكر أن وفاته كانت (733هـ)، وصحيح أن المذكور قد توفي في هذا التاريخ؛ لكنه ليس صاحب الشرح، بل هو جد صاحب الشرح، وهو ابن جماعة الكبير، صاحب المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، وتذكرة السامع المتكلم في أدب العالم والمتعلم، ويكون المحقق بذلك قد نسب الكتاب لاثنين هم: محمد بن جماعة الجد (733هـ)، ومحمد ابن جماعة الحفيد (819هـ)، والصحيح أنه للحفيد، كما هو ثابت في جميع نسخ المخطوط، وأيضا لعدم ذكر المؤرخين لابن جماعة الجد أنه شرح المنظومة الغرامية[1]، وذكر صاحب تاريخ الأدب العربي[2] أنها لعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة، المتوفي سنة (819هـ).

4 – شَرْحُ ابن قُطْلوبَغا الحنفي: وهو قاسم بن قُطْلُوْبَغَا، زين الدين، أبو العدل السُّودُونِي، هو من تلاميذ ابن حجر، توفي سنة (879هـ)[3]، وهو ضمن الشروح الأربعة المطبوعة لغرامي صحيح التي سبق ذكرها في (ص24).

5 – البَهْجَةُ السَّنِيَّةُ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ: لمحمد بن إبراهيم التتائي، المالكي، توفي سنة (942هـ)، وهو كتابنا الذي نقوم بتحقيقه.

---

(1) انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ((2/280-282 ترجمة558)، والدرر الكامنة لابن حجر (4/5 ترجمة746).

(2) انظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (6/383).

(3) انظر: كشف الظنون (2/1329).

6 – شرح محمد بن محمد الدلجي العثماني الشافعي، توفي سنة (947هـ) [1]، ولم أقف على أنها مخطوطة أو مطبوعة.

7 – بيان ما للحديث من مصطلح بشرح منظومة ابن فرح: لعبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر الغنيمي، الأنصاري، الشافعي، أتمه سنة (983هـ).

8 – شرح يحيى بن عبدالرحمن الأصفهاني، القرشي، الشهير بالقرافي، توفي سنة (960هـ)، وطُبع بتحقيق: الدكتور خالد حمادة صالح، الناشر: مجلة العلوم الإسلامية (العدد الثالث شعبان 1430هـ).

9 – المُلح الغرامية على منظومة ابن فرح اللامية محمد بن أحمد السفاريني، النابلسي، الحنبلي، توفي سنة (1188هـ)، وهو مطبوع بتحقيق سامي بن أنور جاهين، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، سنة الطبع (1416هـ – 1996م).

10 – المقترح في شرح أبيات المصطلح: لعمر بن عبدالله الفاسي، توفي سنة (1188هـ)، وهي مخطوطة موجودة في المكتبة المركزية في المملكة العربية السعودية، برقم 6310/ف، والرقم الثاني

11 – شرح أعرابي بن محمد الأزهري، ألفه سنة (1214هـ) [2].

---

(1) انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني (ص218).

(2) انظر: فهرس التيمورية (21/2) أو دار الكتب (249/1)، استفدته والذي قبله من كتاب الشرح والتوضيح لقيصدة غرامي صحيح ليحيى بن علي الحجوري (ص10–11).

12 – الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح: لمحمد بن محمد المالكي، الشهير بالأمير، توفي (1232هـ)، مطبوع نُشر في مجلة جامعة تكريت للعلوم للإنسانية (المجلد15، العدد العاشر تشرين الأول 2008م) بتحقيق محمود عيدان أحمد الدليمي، ثم نشرته دار الكتب العلمية، القاهرة – مصر، سنة الطبع (1436هـ – 2015م)، وطُبِع طبعة أخرى بتحقيق مصطفى أبو زيد محمود رشوان، الناشر: دار الضياء – الكويت، وطُبع طبعة ثالثة بتحقيق مراد صغير، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان.

13 – شرح القاوقجي أبو المحاسن السيد محمد بن خليل الطرابلسي، الحنفي، توفي سنة (1305هـ) [1].

14 – شرح محمد بدر الدين الحسيني، توفي سنة (1354هـ)، طُبِع بدار البصائر، بدمشق، سنة الطبع (1401هـ – 1981م).

15 – المخبر الفصيح عن أسرار غرامي صحيح: لمحمد عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، صاحب فهرس الفهارس، توفي سنة (1382هـ)[2].

---

(1) انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول (1951م) أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان (387/6).

(2) انظر: كتاب فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الكتاني، توفي سنة (1382هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية (1982هـ) (مقدمة المحقق21/1)

16 – الغرامية في مصطلح الحديث: شرح مرزوق بن هياس الزهراني (معاصر)، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، سنة الطبع (1424هـ- 2003 م).

17 – الشرح والتوضيح لقصيدة غرامي صحيح: شرح الشيخ يحيى بن علي الحجوري (معاصر).

الفصل الثاني: التعريف بالشارح (محمد بن إبراهيم التَّتَائِي)، وكتابه (البَهْجَةُ السَّنِيَّةُ فِي حَلِّ الإِشاراتِ السُّنِّيَّةِ) ، وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: الحياة السياسية والإجتماعية والعلمية في عصره[1]، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: الحياة السياسية في عصره:

آل حكم مصر والشام والحجاز إلى دولة المماليك في أواخر الحكم العباسي، والمماليك: هم الرقيق الذي استقدمهم الخلفاء العباسيون من تركستان والقوقاز وغيرها؛ ليكونوا حراسا لهم، وقد دربوا تدريبا قويا، وكانوا أولي بأس شديد، ولما ضعف الخلفاء عن الحكم، وتراجع نفوذهم؛ ازداد نفوذ المماليك في الحكم، وإدارة الشؤون؛ حتى مات

---

(1) انظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين توفي سنة (874هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (279/5) و (364/6-379)، ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي، توفي (953هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1418هـ -1998م) (ص132-170) و (ص192-220) و (ص334) و (ص347-355)

آخر خلفاء بني أيوب، وهو نجم الدين أيوب، وذلك سنة (647هـ)، وانتقل الحكم إلى ابنه توران شاه، فما لبث في الحكم إلا قوتآمر عليه المماليك وقتلوه، ونصبوا شجرة الدر سلطانة عليهم، وهي زوجة السلطان نجم الدين أيوب، وكانت جارية اشتراها، ثم أعتقها وتزوجها، فأنجبت له ابنا، وجلست في الحكم ثمانين يوما؛ حتى تنازلت عن الحكم لزوجها المعز أيبك التركماني[1]، وهو أول سلطان مملوكي[2]، ثم توالى المماليك على حكم مصر من سقوط الدولة الأيوبية سنة (648هـ)، إلى انتصار الدولة العثمانية عليهم، وضم مصر والشام إلى الدولة العثمانية في عهد السلطان طومان باي سنة(923هـ)، وقد عاصر العلامة التتائي – رحمه الله – أواخر حكم الدولة المملوكية في مصر والشام والحجاز، وتقديرا فترة حكم السلطان الأشرف قيتباي من سنة (872هـ) [3]، إلى نهاية حكم طومان باي، آخر سلاطين الدولة المملوكية سنة (923هـ)، ومن أبرز الأحداث السياسية التي عاصرها الشيخ التتائي معركة مرج دابق[4] بين المماليك بقيادة السلطان قانصوه عبدالله الغوري، وبين العثمانيين بقيادة سليم خان بن يزيد في رجب سنة (922هـ)، وكان النصر حليفَ العثمانيين، وفيها قتل السلطان الغوري، والحدث الآخر هو معركة الريدانية[5] بين الجيش العثماني، والجيش المملوكي بقيادة طومان باي آخر السلاطين المماليك، والتي انتصر فيها العثمانيون

---

(1) انظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري (361/6-379).

(2) انظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (279/5).

(3) انظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (394/16).

(4) انظر: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ابن طولون الدمشقي (ص334).

(5) انظر: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (ص347-355).

انتصارا ساحقا، وحكموا من بعدها مصر والشام وما حولها، وذلك في مستهل سنة (923هـ)، وبذلك عاصر التتائي – رحمه الله – بداية حكم الدولة العثمانية لمصر والشام وما حولهما، واتسمت الحياة السياسية في عصره إبان حكم المماليك بالتغيرات المتلاحقة، والصراعات على السلطة المتماحقة، وكثيرا ما كان ينتقل الحكم من سلطان إلى آخر بانقلاب، أو عزل، أو قتل للسلطان، ويمكن ملاحظة أبرز المعالم السياسية لهذا العصر وهي:

1 – الصراع الداخلي بين السلاطين على الحكم.

2 – الصراع الخارجي بين دولة المماليك وبين كل من الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية، وانتصار الدولة العثمانية على المماليك، وضم مصر والشام إلى حكمهم.

3 – ضعف دولة المماليك، وتمرد الناس عليهم، وميلهم إلى الدولة العثمانية، وخروج بعض المناطق في الشام عن طاعة الدولة وانضمامهم إلى العثمانيين.

وبالرغم من تلاطم أمواج الفتن في هذه المرحلة، وكثرة الصراعات والتحولات فيها، لم يذكر لنا التاريخُ أن العلامة التتائي – رحمه الله – كانت له مشاركة، أو جهود فيها، كغيره من علماء عصره، بل على النقيض من ذلك؛ فقد أُثر عنه – رحمه الله – أنه ترك القضاء بعد أن وصل إلى منصب قاضي القضاة، واشتغل بالتدريس والتأليف.

المطلب الثاني: الحياة الإجتماعية في عصره:

الملاحَظُ في أحداث عصر التتائي أن الحياة الإجتماعية لم تكن مستقرة، فقد كان يأتي سلطان ويعدل بين الناس، فيعيش الناس في رخاء وأمان، ويعقبه سلطان ظالم، فتتكدر حياة الناس، ويكثر فيهم القتل، والسرقة، والغصب، والخيانة، وغلاء الأشياء، وهو الحال الغالب على طبيعة ذلك العصر[1].

المطلب الثالث: الحياة العلمية في عصره:

عاصر التتائي – رحمه الله – ثلة من العلماء الفضلاء، والسادة النجباء، لم تجرفهم فتن ذاك العصر إلى بحرها الهائج، وأخرجوا لنا نتاجا علميا زاخرا، وانشغلوا بنفع الناس، والنصح لهم، سواء في مصر، أو في الشام، أو غيرها من بلدان العالم الإسلامي، وممن عاصرهم التتائي – رحمه الله:

1 – ابن المِبرَد: يوسف بن حسن بن أحمد، جمال الدين[2]، عالم متفنن، من أهل دمشق، من كتبه الاختلاف بين رواة البخاري، توفي سنة (909هـ).

---

(1) يُنظر في كتاب النجوم الزاهرة (3/7 – إلى آخر الكتاب)، وكتاب مفاكهة الخلان، وغيرهما من الكتب التي أرخت لتلك الحقبة من الزمان، وهي فترة حكم المماليك للوقوف على ذلك.

(2) انظر ترجمته في: إنباء الأمراء بأنباء الوزراء، لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي، توفي سنة (953هـ)، المحقق: مهنّا حمد المهنّا، الناشر: دار البشائر الاسلامية، بيروت، الطبعة الأولى(1418 هـ - 1998 م) (ص8 ترجمة3)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، توفي سنة (1061هـ)، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1418هـ - 1997م) (317/1 ترجمة639)، شذرات الذهب لابن العماد (62/10).

2 – جلال الدين السيوطي: الشيخ العلامة، الإمام، المحقق، المدقق، المسند، الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي[1]،صاحب المؤلفات الجامعة، والمصنفات النافعة، المتفنن في سائر العلوم، الشافعي، توفي سنة (911هـ).

3 – القسطلاني: أحمد بن محمد القسطلاني، المصري، أبو العباس[2]، من علماء الحديث، مولده ووفاته في القاهرة، صاحب إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، توفي سنة (923هـ).

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلِّف[3] ، وفيه ستة مطالب:

---

(1) انظر ترجمته في: درة الحجال في أسماء الرجال، لأحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى، توفي سنة (1025هـ)، المحقق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، الناشر: دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة الأولى (1391هـ – 1971م) (92/3 ترجمة1018)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس توفي سنة (1038هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى(1405هـ) (ص51)، الكوالكب السائرة (227/1 ترجمة461).

(2) انظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر (ص106)، والكواكب السائرة (128/1 ترجمة250)، وشذرات الذهب لابن العماد (169/10).

(3) مصادر ترجمته: حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، لأحمد بن محمد بن عمر الأنصاري، المعروف بابن الحمصي، توفي سنة (934هـ)، تحقيق عبدالعزيز فياض حرقوش، الناشر دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (1421هـ 2000م)، (571/3)، وليس هو المراد كما سيأتي في صفحة 35–36، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي (162/2 ترجمة 634)، وفي نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه التنبكتي، توفي سنة (1036هـ)، بعناية وتقديم الدكتور عبدالحميد عبدالله الهرامة، الناشر: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، الطبعة الثانية (2000م) (ص588 ترجمة720)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (محمد بن إبراهيم الشنائي 20/2)، وكان موجودا سنة (937هـ)، وقد نبه الزركلي في الأعلام أن ذلك تصحيف (302/5)، وذكر آخرا يقال له محمد التتائي في فصل من لم أقف على أسماء آبائهم (94/1 ترجمة177)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (1628/2)، وشذرات الذهب

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته.

هو الإمام العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم بن خليل، كنيته هي أبو عبدالله، ويُلَقَّبُ بشمس الدين، ونسبته هي التَّتَائي، المالكي، ونِسبةُ التتائي إلى قرية تَتا[1]، بتاءين فوقيتين مخففتين[2]، من قرى المنوفية بمصر؛ حيث كان مَوْلده، قاضي القضاة بالديار المصرية، وقد كان رحمه الله من أعيان المالكية في عصره.

لابن العماد (314/11)، وقطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، لصالح بن محمد العَمري، المعروف بالفُلّاني المالكي، توفي سنة (1218هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، الناشر: دار الشروق – مكة، الطبعة الأولى، (1405هـ – 1984م) (ص178)، وفي شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن مخلوف، توفي سنة (1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى (1424 هـ – 2003 م)، (393/1 ترجمة1033)، وفي فهرس الفهارس للكتاني (263/1 ترجمة99)، والرسالة المستطرفة للكتاني(ص218)، وفي تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (288/3) و (283/6)، والأعلام للزركلي (302/5)، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، توفي سنة (1399هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، (334/3)، وفي كتابه الآخر هدية العارفين للكتاني (236/2).

(1) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (15/2 تتا)، وفي تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد الحسيني، الملقب بالمرتضى الزبيدي، توفي سنة (1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت)، سنة النشر (1422هـ – 2001م) (245/37) قال: "تَتَا، بالفتْحِ مَقْصوراً: قَرْيةٌ بمِصْرَ مِن أَعْمالِ المنوفية، وَمِنْهَا الشمسُ التَّتائي، شيخ المالكية في عصره".

(2) انظر: توشيح الديباج (ص171 ترجمة186).

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه:

أولا: من شيوخه:

1 – نور الدين السنهوري[1]: علي بن عبدالله السنهوري، شيخ المالكية في وقته، أخذ عن الزين طاهر النويري، والبساطي، وأبي القاسم النويري، وعنه الشيخ أحمد زرّوق، والحطاب الكبير، والشمس التتائي، توفي سنة (889هـ).

2 – برهان الدين اللقاني[2]: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد المغربي، اللقاني، القاهري، الأزهري، المالكي، قاضي القضاة، الفقيه المحدث، سمع الحديث من الزركشي، وتفقه بالزين طاهر، والزين عبادة، توفي سنة (896هـ).

3 – زكريا الأنصاري[3]: أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، القاضي، المحدث، المفسر، الأصولي، الفقيه الشافعي، المعروف بشيخ الإسلام، أخذ عن ابن حجر، والجلال المحلي، والشرف المنياوي، وغيرهم، له شرح على مختصر المزني، وشرح على ألفية العراقي، وشرح على صحيح مسلم، توفي سنة (926هـ).

ثانيا: من تلاميذه:

---

(1) الضوء اللامع (249/5)، وتوشيح الديباج (ص130)، وكفاية المحتاج (359/1)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (371/1– 372 ترجمة966).

(2) الضوء اللامع (161/1)، وتوشيح الديباج (ص49)، وكفاية المحتاج (173/1)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص65)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (372/1).

(3) الكواكب السائرة (198/1)، والأعلام للزركلي (46/3)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (182/4).

1 – الفيشي[1]: أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد الفيشي، الإمام الفقيه المالكي، المحدث، أخذ عن الشمس التتائي، والدميري، والأجهوري، وغيرهم، وعنه بدر الدين القرافي، وغيره، له "المنح الإلهية في شرح المقدمة العشماوية" و "المنح الوفية لشرح المقدمة العزية"، لم تُعلم سنة وفاته.

2 – الدميري[2]: أبو عبدالله محمد بن عبدالكريم الدميري، القاضي، الفقيه المحقق، أخذ عن الشمس التتائي وغيره، توفي سنة (943هـ).

3 – بدر الدين الكرخي[3]: محمد بن محمد الكرخي، أبو عبدالله الشافعي، نزيل مدرسة السُّلْطَان حسن بِمصْر، وكَانَ عَالما عَاملا فَاضلا، فَقِيها، مُفَسرًا، مُحدِّثا، مطلعا، أَخذ العِلم عَن جمَاعَة مِنْهُ شيخ الإسلام زَكَرِيًّا الانصاري، والشمس التتائي، توفي سنة (1006هـ).

---

(1) انظر ترجمته في: كفاية المحتاج (235/2–236)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص598–599)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (405/1–406).

(2) انظر ترجمته في: توشيح الديباج (ص210)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص589 ترجمة723)، وكفاية المحتاج (226/2)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (393/1).

(3) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي، توفي سنة (1111هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت. (152/4)، الأعلام للزركلي (61/7)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (261/11).

المطلب الثالث: رحلاته العلمية:

ذكر ابن الحمصي في كتابه حوادث الزمان[1] في وفيات سنة (930هـ) أن الشيخ محمد التتائي كان قاضيا بمدينة طرابلس، ثم حضر إلى دمشق، فحصل له محنة، وضع فيها بالسجن بدمشق، ثم حصل له ضعف، فنقل إلى البيمارستان النوري بدمشق، واستمر به إلى أن توفي – رحمه الله – نقل عنه هذه القصة ابن الغزي في الكواكب السائرة[2]، ونقل عن ابن الغزي محقق كتاب التتائي (جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر) [3]، والذي يبدو لي والله أعلم أن هذا تتائي غير الذي نترجم له، وذلك لثلاثة أسباب:

أولا: أن التتائيَّ صاحبَنا ثبت أنه كان موجودا سنة (933هـ) بشهادة أحد تلامذته؛ وهو بدر الدين الكرخي السالف الذكر، فقد نقل المحبي في خلاصة الأثر[4] عن الكرخي أنه قال: قرأت على الشمس التتائي شرحه على قصيدة غرامي صحيح سنة (933هـ).

ثانيا: أن ابن الغزي لما ترجم لمحمد التتائي ذكره في فصل من لم يقف على أسماء آبائهم، وأنّى هذا ؟ والشمس التتائي عَلَمٌ معروف، معروف اسم أبيه في تراجم من سبقه من المؤرخين، وابن الحمصي أيضا ذكره مجردا عن اسم أبيه، مضافا إلى نسبته فقط،

---

(1) انظر ترجمته في: حوادث الزمان لابن الحمصي (571/3).
(2) انظر: الكواكب السائرة لابن الغزي (93/1 فصل من لم أقف على أسماء آبائهم ترجمة177)
(3) انظر: مقدمة جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر(65/1).
(4) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (152/4)،

وهذا يوضح لنا أنهما شيخان اشتركا في الاسم، والنسبة، واللقب، والبلد، والمذهب.

ثالثا: أن ابنَ الغزي نفسَه ترجم للعلامة التتائي في موضع ثانٍ في الكواكب السائرة[1]؛ لكن وقع منه تصحيف في نسبته فقال: الشنائي بدل التتائي، ونبه على ذلك الزركلي في الأعلام[2] والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه:

أثنى العلماء على العلامة التتائي – رحمه الله – ثناء عاطرا جميلا ، واعترفوا بفضله، وأذعنوا بمكانته، وممن أثنى عليه:

1 – بدر الدين القرافي[3]: قال عنه: "قاضي القضاة بمصر، كان موصوفا بالديانة والأمانة، والعفة والصيانة، والفضل، والتواضع، ثم ترك القضاء، وأقبل على الاشتغال والتصنيف، وكان ذا يد طولى في الفرائض".

2 – ابن مخلوف[4]: قال عنه: "الإمام المتفنن، الفقيه الفرضي، العالم العامل، العمدة، القدوة الفاضل، تخلى عن القضاء، وتصدر للتأليف والإقراء".

3 – ابن الغزي[1]: قال عنه: "قاضي القضاة بالديار المصرية، كان ممن جمع بين العلم، والعمل قواماً صواماً، ممن أجمع الناس على جلالته، وتحريره لنقول مذهبه".

---

(1) انظر: الكواكب السائرة (20/2)
(2) انظر: الأعلام للزركلي (302/5)
(3) انظر: توشيح الديباج (ص171)
(4) انظر: شجرة النور الزكية لابن مخلوف (393/1)

المطلب الخامس: مصنفاته وآثاره العلمية:

ترك لنا العلامة التتائي – رحمه الله – إرثا عظيما من المؤلفات؛ وأكثر ما صنف فيه الفقه المالكي، وقد نهل من نميره العذب كلٌّ من أتى بعده من علماء مذهبه، ومن هذه المؤلفات:

1 – جَواهِرُ الدُّرَرِ في حَلِّ أَلْفاظِ المُخْتَصَرِ: وهو شرحه الصغير على مختصر خليل بن إسحاق الجندي المالكي[2]، توفي سنة (776هـ)، والكتاب طبعته دار ابن حزم، بيروت – لبنان، بتحقيق الدكتور نوري حسن المسلاتي، سنة الطبع (1435هـ – 2014م)، وحقق الكتاب على عدة رسائل ماجستير ودكتوراة بجامعة الأزهر فرع طنطا، والإسكندرية بتحقيق كل من: علي محمد رمضان (ماجستير2007م)، ومحمد عبدر ربه السبحي (ماجستير2008م)، وسيف رجب قزامل (ماجستير2008 و2009 و2010م)، ويوسف محمود عبدالمقصود (ماجستير2011م)، وعبدالرحمن السيد عوض (ماجستير2011م)، وأمين عبدالمعبود زغلول (ماجستير2011)، وزكريا أحمد بخيت (دكتوراة2013م)، وكذلك حقق الجزء الأول منه عبدالله بلقاسم البكري في السودان في جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي (دكتوراة 2009م).

---

(1) انظر: الكواكب السائرة (20/2)

(2) انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (460/1 ترجمة83)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (321/1 ترجمة825)، والأعلام للزركلي (315/2).

2 – فَتْحُ الجَلِيلِ في حَلِّ أَلْفاظِ جَواهِرُ دُرَرِ خَلِيلِ: وهو شرحه الكبير على مختصر خليل، وقد حقق أجزاءً منه مجموعة من الطلاب، عرفت منهم: عبدالرحمن الطيب محمد دراه، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية – كلية الشريعة والقانون، زليتن – ليبيا (ماجستير 2015م)، ووليد صالح علي عامر، جامعة المرقب – كلية الآداب، الخمس – ليبيا (2015م)، وزينب أحمد محمد بدوي، كلية البنات الأزهرية – قسم الفقه، أسوان – مصر (ماجستير2017م)، وشيماء عزالدين سلامة، الباحثة بقسم الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، تمت المناقشة بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر فرع أسيوط – مصر (ماجستير2018م)، ومحمود عبدالراضي، الباحث بقسم الفقه – كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، تمت المناقشة بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر فرع أسيوط – مصر (ماجستير2018م)، وحسن يوسف السيد عبدالرحيم، الباحث بقسم الفقه العام بكلية الشريعة والقانون، جاعة الأزهر فرع أسيوط – مصر (ماجستير2018).

3 – خُطَطُ السَّدادِ والرُّشْدِ شَرْحَ نَظْمِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ رُشْدٍ في الفقه المالكي: والنظم لأبي زيد عبد الرحمن بن علي الرقعي، السنوسي، الفاسي، المالكي[1]، توفي سنة (859هـ)، والكتاب طبعته دار ابن حزم، بيروت – لبنان، بتحقيق الشيخ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، سنة الطبع (1437هـ – 2016م).

---

(1) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج للتنبكتي (ص250 ترجمة296)، وشذرات الذهب لابن العماد (9/10)، والأعلام للزركلي (318/3).

4 – تَنْوِيرُ المَقالَةِ في حَلِّ أَلْفاظِ الرِّسالَةِ: وهو شرح لرسالة عبدالله بن عبدالرحمن أبي زيد القيرواني[1]، في الفقه المالكي، توفي سنة (386هـ)، وهي رسالة دكتوراة للشيخ محمد عايش عبدالعال شبير، بإشراف أ.د السيد صالح عوض النجار، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – السعودية (1406هـ – 1986م)، وكذلك حقق على عدة رسائل ماجستير سنة (1992م) في جامعة الأزهر، فرع القاهرة، وحققه كلا من: عبد الجليل سعد القرنشاوى، وعلي عبد العال عبد الرحمن، وأمين عبدالمعبود زغلول.

5 – شَرْحُ مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه: وهو عثمان بن عمر بن أبي بكر، ابن الحاجب الكردي، المالكي[2]، توفي سنة (646هـ)، شرحه في سفرين لخصه من التوضيح لخليل بن إسحاق، مخطوطة موجودة في مكتبة خزانة القرويين بفاس برقم (461 ورقة 258، تاريخ النسخ 1183 هـ).

---

(1) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، توفي سنة (748هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة (1405هـ– 1985 م) (10/17 ترجمة4)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (143/1 ترجمة265)، وشذرات الذهب لابن العماد (477/4).

(2) انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية لابن مخلوف (241/1 ترجمة561)، وشذرات الذهب لابن العماد (405/7)، والأعلام للزركلي (211/4).

6 – شَرْحُ إِرْشادِ ابنِ عَسْكَرٍ: وهو عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، المالكي[1]، توفي سنة (732هـ)، واسم كتابه: "إرْشَادُ السَّالِك إلىَ أَشرَفِ المَسَالِكِ فِي فقهِ الإِمَامِ مَالِك".

7 – الدُّرَّةُ البَهِيَّةُ في حَلِّ أَلْفاظِ القُرْطُبِيَّةِ: قام التتائي – رحمه الله – بشرح "أرجوزة الولدان في الفرض والمسنون" ليحيى بن سعدون بن تمام القرطبي[2]، توفي سنة (567هـ)، والمسمّاة بالقرطبيّة، تناولت هذه الأرجوزة فقه العبادات على المذهب المالكي، قام بتحقيقها الطالب خيري محمد البوعيشي – إشراف: د. الصادق عبد السلام الغرياني – قسم الدراسات الإسلامية – كلية الأداب – جامعة طرابس – ليبيا (الماجستير – 2013).

8 – حاشِيَةٌ على شَرْحِ جَمْعِ الجَوامِعِ في أصول الفقه: لمحمد بن أحمد، جلال الدين المحلي[3]، توفي سنة (864هـ)، ولم أقف عليه مطبوعا أو مخطوطا.

9 – لُبابُ اللُّبابِ على الجَلاّبِ: والجلاب هو عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري المالكي[4]، المتوفى سنة (378 هـ)، وهو شرح لكتاب التفريع للجلاب

---

(1) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (135/3 ترجمة2353)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (292/1 ترجمة734)، وشذرات الذهب لابن العماد (178/8).

(2) انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (376/10)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (2815/6 ترجمة1226)، وسير أعلام النبلاء (546/20 ترجمة349)

(3) انظر ترجمته في: درة الحجال في أسماء الرجال (243/2 ترجمة711)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (443/1 ترجمة200)، والأعلام للزركلي (333/5).

(4) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي (462/8 ترجمة361)، و الأعلام للزركلي (193/4)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة 238/6).

في الفقه المالكي، الجزء الثاني من المخطوطة موجود في المكتبة الأزهرية (1746 صعايدة، فقه مالك – 39381)

10 – شَرْحٌ على الشّامِلِ لِبَهْرام: وهو بهرام بن عبدالله الدميري، المالكي،[1] توفي سنة (805هـ)، ولم أقف عليه مطبوعا أو مخطوطا.

11 –البَهْجَةُ السَّنِّيةُ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ: وهو الكتاب الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه، ويوجد منه أكثر من نسخة في الأماكن التالية[2]:

– اسم المكتبة: المكتبة المركزية، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، رقم الحفظ: 1/1882 مجاميع.

– اسم المكتبة: مكتبة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، رقم الحفظ: مجوعه الشفاء رقم: 111،حكمت رقم: 284 (231/18).

– اسم المكتبة: مكتبة مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، رقم الحفظ: 84 حديث.

---

(1) انظر ترجمته في: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني (242/2)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي (19/3 ترجمة96)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص147 ترجمة151).

(2) انظر: خزانة التراث، قام بإصداره مركز الملك فيصل، وهي فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية، (963/61 الرقم التسلسلي 62194)، و الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط – إصدار المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، عمان – الأردن، سنة النشر (1992م) (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله ص306-307).

- اسم المكتبة: المكتبة العبدلية بجامع الزيتونة، تونس، رقم الحفظ: 223/2.

- اسم المكتبة: المكتبة العبدلية بجامع الزيتونة، تونس، رقم الحفظ: 1097

- اسم المكتبة: دار الكتب المصرية، مصر، القاهرة، رقم الحفظ: 250/1.

- اسم المكتبة: المكتبة الازهرية، مصر، القاهرة، رقم الحفظ: [290] 23013, [395] حليم 33052, [593] الجوهري 41799.

- اسم المكتبة: خزانة تطوان، المغرب، تطوان، رقم الحفظ: 227.

- اسم المكتبة: مكتبة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، برنستون، رقم الحفظ: 1866.

- اسم المكتبة: جاريت/ يهودا، 48/1 [1866 (533)].

- اسم المكتبة: أوقاف الموصل (الجليلي) 213/1 [25/15 مجموع].

12 - شَرْحُ أَلْفِيَّةِ العِراقِيِّ في الحَديثِ: للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي[1]،الإمام العلامة حافظ الإسلام، المحدث، صاحب المؤلفات البارعة في علم الحديث، توفي سنة (806هـ)[2]، ولم أقف عليه مطبوعا أو مخطوطا.

---

(1) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (275/2)، وبهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، لمحمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري الشافعي، توفي سنة (864 هـ) ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1421هـ – 2000م) (ص197)، وشذرات الذهب لابن العماد (87/9).

(2) انظر: نيل الابتهاج للتنبكتي (ص588 ترجمة720)

13 – له فهرسة اشتملت على إسناد الحديث المسلسل بالأولية، والجامع الصحيح، والترمذي، والحلية لأبي نعيم، وكتاب الدعاء للمحاملي، وجزء عاشوراء للمنذري، والشفا، والبردة، وأذكار النووي، وألفية ابن مالك[1].

14 – تحفة السامع والقاري في ختم صحيح البخاري، مخطوطة موجودة بمكتبة شستر بيتي برقم (3400/ 6 ورقة 188 – 207؛ 907 هـ). بخطّ المؤلّف.

المطلب السادس: وفاته رحمه الله.

اختلفت أقوال المؤرخين في وفاة العلامة التتائي – رحمه الله – والأكثرون على أنه توفي سنة (942هـ) [2]، وهو الأقرب للصواب؛ لكثرة القائلين به.

وقال صاحب نيل الابتهاج[3] نقلا عن بعض مشايخه: أنه توفي بعد الأربعين وتسعمائة.

وقيل توفي سنة (930هـ)[4]، والذي يبدو لي أن هذا تتائي آخر غير صاحبنا، وقد حاولت توضيح ذلك في مطلب رحلاته، وقيل توفي سنة (937هـ)[5].

---

(1) انظر: فهرس الفهارس لعبدالحي الكتاني (263/1).

(2) انظر: درة الحجال في أسماء الرجال (162/2 ترجمة 634)، وكشف الظنون (1628/2)، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف (393/1 ترجمة1033)، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان (288/6)، والأعلام للزركلي (302/5)، وإيضاح المكنون (334/3)، وهدية العارفين (236/2).

(3) انظر: نيل الابتهاج للتنبكتي (ص588 ترجمة720).

(4) انظر: حوادث الزمان (571/3)، والكواكب السائرة (94/1 ترجمة177).

(5) انظر: شذرات الذهب لابن العماد (314/11)، و ديوان الإسلام، محمد بن عبدالرحمن بن الغزي، توفي سنة (1167هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –

<u>المبحث الثالث: دراسة الكتاب، وفيه ستة مطالب:-</u>

المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب.

عنوان الكتاب ثابت في جميع نسخ المخطوط التي وقفت عليها، فقد سماه مؤلفه في مقدمة كتابه (البَهْجَةُ السَّنِيَّةُ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ)، وممن نص على عنوان الكتاب ونسبه إلى المؤلف عمر كحالة الدمشقي[1]، وكارل بروكلمان[2]، والباباني[3].

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

لا يوجد خلاف بين العلماء أن الكتاب منسوب إلى مؤلفه – العلامة محمد التتائي – ومما يدل على ذلك دلالة صريحة:

أولا: ورود اسم المؤلف في جميع نسخ المخطوط في المقدمة، والخاتمة.

ثانيا: أنّ تلميذَه بدرَ الدين الكرخي قد نسب الكتاب إليه[4].

ثالثا: أنّ الذين أرخوا لحياته نسبوا إليه الكتاب كما قلنا سابقا؛ ككحالة، وبروكلمان، والباباني، وغيرِهم.

المطلب الثالث: موضوع الكتاب.

يُلحق هذا الكتاب بكتب مصطلح الحديث، فهو شرح لقصيدة اشتُهرت عند علماء الحديث وطلبته على أنها في ألقاب (مصطلح) الحديث وصفاته، وصَرَّح التَّتائِيُ بنفسه

لبنان، الطبعة لأولى (1411هـ - 1990م) (17/2)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص218)، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان (283/6).

(1) انظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة (194/8)

(2) انظر: تاريخ الأدب العربي (283/6)

(3) انظر: إيضاح المكنون (201/3)، وهدية العارفين (236/2)

(4) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (152/4).

بموضوع الكتاب حين قال في المقدمة: "وهِيَ عِشْرُون بَيْتًا، اشتَملت على أَنْواعٍ كَثيرةٍ مِن فَنِّ الحَديثِ، ولَمْ يُعَرِّفْ شيئًا منْها، وإنَّما أَشارَ إِلى أَسْمائِها".

المطلب الرابع: منهج مؤلفه فيه والمؤاخذات عليه.

أولا: منهجه في الكتاب:

اتخذ العلامة التّتائِيُ – رحمه الله – منهجا وسطًا؛ بين التطويلِ المُمِلِّ، والاختصار المُخِلِّ، وتَميَّز أسلوبُه بالبساطة، وعباراتُه بالسُّهولة، حيث قال في مقدمة كتابه واصفا شرحه: " فهذا شرح لطيف، ذو منهج منيف".

والطريقة التي سار عليها في شرحه كله؛ أنه لا يَفصِلُ بين المتن، والشَّرح؛ وهذه هي عادته في كتبه، إلا أنه فصل الشعر عن الشرح في أبيات زادها بعد تمام قصيدة ابنِ فرْحٍ.

فيبدأ بإيراد أبيات القصيدة بيتًا بيتًا، ويشرحُ كلماتِ البَيْتِ الواحد كلمةً كلمةً، مبينًا معناها اللغوي، واستعمالاتها، وقد يستشهد على ذلك بأقوال أئمة اللغة والمعاجم فيها، وقد يسوقُ شواهد شعرية لتوضيح معنى الكلمة، ويشير إلى اختلاف ألفاظ القصيدة إن وُجد في بعض النسخ، وأحيانا يبدي رأيه بتغيير لفظة مكان لفظة يراها أفضل في نظره، ويتناولها بالشرح.

ثم بعد ذلك يُبَيِّنُ – رحمه الله – ما في البيت من إشاراتٍ تختص بمصطلح الحديث، فيقفُ عليها، ويتناولها بطريقته السلسة، فيبدأ بتعريف المصطلح، ثم إن كان ثمة خلاف بين علماء الحديث في الاصطلاح أورده، وربما رجّح بين هذه الخلافات، واختار واحدا منها، ثم يوردِ أقسام ذلك المصطلح إن كان من المصطلحات التي لها

أقسام عند العلماء، ويتكلم على كل قسم منها، مع ضرب الأمثلة عليه، وبعد أن ينتهي من المصطلح، يأخذ بذكر تنبيهاته المهمة؛ إن كان فيه ما يُنبَّهُ عليه، ثم ينتقل إلى المصطلح الذي بعده.

والجدير بالملاحظة أن العلامة التَّتائي – رحمه الله – كثيرُ النقل عمن سبقه من علماء الحديث؛ سيما الأفذاذ منهم، وربما نقل قطعا كاملة من كتاب معين لفائدتها، وإذا قال (ولبعض مشايخي كذا)، فعند التتبع وجدته يقصد شيخه في الحديث الشيخ زكريا الأنصاري، صاحب (فتح الباقي بشرح ألفية العراقي)، واعتمد في شرحه أيضا على من سبقه من شُرّاح المنظومة؛ كابن جماعة في كتاب (زوال الترح).

ولما فرغ التَّتائي – رحمه الله – من شرح قصيدة ابن فرح كاملة، عرج على أبيات لم يصرِّح بقائلها، ولم أهتدِ لقائلها، وهي ستة أبيات، وذكر قائلُها أنه كمل بها أنواعا تركها ابنُ فرْحٍ ، وشرحها التتائي من غير شرح ألفاظها؛ لأنه يرى أنها ليست قوية.

ثانيا: المؤاخذات التي عليه.

أ – المؤاخذات العقدية:

المؤلف على جلالة قدره، وسعة علمه إلا أنه سلك مسلك المتكلمين على صفات الله تعالى، فعند شرحه لقول الناظم (أوري بِسُعْدى) في صفحة (195) ، بدأ بتعريف التورية، ثم ذكر أقسام التورية، وأنها مجردة ومرشحة، فضرب لها أمثلة من القرآن بآيات الصفات، كقوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ طه: ٥، وفسر الاستواء بالاستيلاء، فتبين أن منهجَه في الكلام على آيات الصفات؛ هو منهجُ المتكلمين الذين يؤولون صفات الرحمن، ويحملونها على غير حقيقتها، وعلى غير ظاهرها المراد منها، ومنهج أهل السُّنة والجماعة في آيات الصفات هو إجراءُها على

ظاهرها المتبادر للذهن منها، وفق ما تقتضيه اللغة من معانٍ صحيحة تليق به جلَّ وعلا، من غير تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل، فيقولون الاستواء معناه اللغوي معلوم، وهو العلو والارتفاع، والكيف مجهول، كما أُثر ذلك عن الإمام مالك رحمه الله.

وفي هذا يقول ابن عبدالبر في التمهيد (131/7): "وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُمُ الْمَجَازَ فِي الِاسْتِوَاءِ وَقَوْلُهُمْ فِي تَأْوِيلِ اسْتَوَى اسْتَوْلَى فَلَا مَعْنَى لَهُ لأنه غير ظَاهِرٌ فِي اللُّغَةِ وَمَعْنَى الِاسْتِيلَاءِ فِي اللُّغَةِ الْمُغَالَبَةُ وَاللَّهُ لَا يُغَالِبُهُ وَلَا يَعْلُوهُ أَحَدٌ وَهُوَ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ وَمِنْ حَقِّ الْكَلَامِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ حَتَّى تَتَّفِقَ الْأُمَّةُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمَجَازُ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى اتِّبَاعِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا إِلَّا عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا يُوَجَّهُ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى الْأَشْهَرِ وَالْأَظْهَرِ مِنْ وُجُوهِهِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ لَهُ التَّسْلِيمُ وَلَوْ سَاغَ ادِّعَاءُ الْمَجَازِ لِكُلِّ مُدَّعٍ مَا ثَبَتَ شَيْءٌ مِنَ الْعِبَارَاتِ وَجَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَنْ يُخَاطِبَ إِلَّا بِمَا تَفْهَمُهُ الْعَرَبُ فِي مَعْهُودِ مُخَاطَبَاتِهَا مِمَّا يَصِحُّ مَعْنَاهُ عِنْدَ السَّامِعِينَ وَالِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ فِي اللُّغَةِ وَمَفْهُومٌ وَهُوَ الْعُلُوُّ وَالِارْتِفَاعُ عَلَى الشَّيْءِ وَالِاسْتِقْرَارُ وَالتَّمَكُّنُ فِيهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اسْتَوَى قَالَ عَلَا قَالَ وَتَقُولُ الْعَرَبُ اسْتَوَيْتُ فَوْقَ الدَّابَّةِ وَاسْتَوَيْتُ فَوْقَ الْبَيْتِ وَقَالَ غَيْرُهُ اسْتَوَى أَيِ انْتَهَى شَبَابُهُ وَاسْتَقَرَّ فَلَمْ يَكُنْ فِي شَبَابِهِ مَزِيدٌ – قَالَ أَبُو عُمَرَ الِاسْتِوَاءُ الِاسْتِقْرَارُ فِي الْعُلُوِّ وَبِهَذَا خَاطَبَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَقَالَ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقَالَ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً بِفَيْفَاءَ قَفْرَةٍ ... ... وَقَدْ حَلَّقَ النَّجْمُ الْيَمَانِيُّ فاستوى

وَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَأَوَّلَ فِيهِ أَحَدٌ اسْتَوْلَى لِأَنَّ النَّجْمَ لَا يَسْتَوْلِي"

ب – التوسع والاستطراد:

من المآخذ على الشيخ التتائي: استطرادُه خارج الموضوع، ومن المواضع التي استطرد فيها كثيرا كلامه على قول الناظم (وصبري عنكم) من صفحة (90–92)، فقال: "للقوم في تعريف الصبر عبارات تكلم كل منهم فيه بحسب حاله ومقامه" فجعل يسرد عبارات علماء الصوفية في تعريف الصبر.

ج – نسبة الأقوال إلى غير قائليها، أو النقل مع تغيير المعنى:

وكذلك مما يؤاخذ عليه أحيانا ينسب بعض الأقوال إلى غير قائليها، أو ينقلها عنهم بتصرف يغير المعنى الذي أرادوه، ومثاله قوله: "كقول مالك نهى رسول الله ﷺ عن قتل الكلاب"، والذي عند مالك "أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب"، ومثاله قوله: "قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي اسحاق موقوفا، وهو المعروف"، وهذا ليس قول أبي حاتم، وإنما نقل أبو حاتم عن أبي زرعة قوله: "هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوف"، وقوله عن سعد الجاري، "قال صاحب المشارق (يعني القاضي عياض): أنه يُنسَب إلى جده"، وعند الرجوع للكتاب لم أجد أنه قال ذلك، وغيرها من المواضع الموجودة في ثنايا البحث.

د – نسبة القصيدة إلى غير ناظمها:

العلامة التتائي مع سعة اطلاعه ومعرفته؛ لكنه يؤاخذ عليه نسبة القصيدة الغرامية التي قام بشرحها لغير ناظمها، وهي مشهورة بين العلماء أنها لابن فرْح الإشبيلي، فقد نسبها للحافظ محمد أبو بكر بن بن عبدالله بن يحيى بن عبدالله بن فرج بن الجد الفهري، المُتوفى سنة (586هـ)، ولم أجد من نسبها إليه غيره.

المطلب الخامس: موارده في الكتاب.

اعتمد التتائي – رحمه الله – على من سبقه من العلماء، وكان كثير النقل من كتبهم، وينسب الأقوال إليهم، وأحيانا لا ينسب، فمن موارده في كتابه:

أ – كتب علوم الحديث: كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم، والجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية له أيضا، وسائر كتب الخطيب، ومقدمة ابن الصلاح، وكتابي القاضي عياض الإلماع، ومشارق الأنوار، والتقريب والتسير للنووي، والاقتراح لابن دقيق العيد، والمنهل الروي لابن جماعة، والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن، وأحيانا يقول عنه ابن النحوي، وألفية العراقي وشرحها للحافظ العراقي، وكتب الحافظ ابن حجر، وزوال الترح بشرح قصيدة ابن فرح لعز الدين ابن جماعة.

ب – كتب الأنساب: الإكمال لابن ماكولا، والأنساب للسمعاني.

ج – كتب اللغة: مجاز القرآن لأبي عبيدة، والصحاح للجوهري.

د – كتب التراجم: تهذيب الكمال للمزي، والديباج المذهب لابن فرحون.

هـ – كتب الفقه: التمهيد والاستيعاب لابن عبدالبر.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية ونماذج منها.

لقد اعتمدت في تحقيق المخطوط على أربع نسخٍ خطية، ورمزت لكل نسخة برمز خاص فيها، وإليك بيانها:

أولا: وصف النسخ الخطية.

1 – النسخة (أ)، وهي النسخة الأم، وهي موجودة في مكتبة الحرم المكي.

م: 576 الرقم العام 878 حديث، عدد أوراقها 38 ق، 21 سطر ، 20×15 كتبت بخط معتاد واضح، وبها بعض التصويبات على الهامش، وبأسفل كل ورقة تعقيبة تدل على تواصل الرسالة وتسلسلها.

الناسخ: محمد بن غنيم بن سالم البحيري، تم النسخ 9 ربيع الأول سنة (1074 هـ).

انظر للمراجع التالية: إيضاح المكنون (201/1)، والأعلام (192/6)، والفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف (ص150 رقم556), ومعجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف (ص213)

- وقد اخترتها لتكون النسخة الأم للأسباب التالية:

أ – لأنها منسوخة من نسخة على خط المؤلف، ونص على ذلك ناسخها.

ب – لأنها أقل النسخ أخطاء وتصحيفات.

ج – لأن عليها تصحيحات وتعليقات على هوامش صفحاتها

2 – النسخة (ب) موجود في مكتبة مكة المكرمة.

م: 118 برقم 84 حديث، الحديث وعلومه، عدد أوراقها 43 ق، 25 سطر، بخط النسخ كتبت بالمداد، وبها بعض التصويبات على الهامش، وبأسفل كل ورقة تعقيبة تدل على تواصل الرسالة وتسلسلها.

الناسخ: حجازي التفليفي الشافعي، سنة النسخ: (1083 هـ).

3 – النسخة (ج) موجودة في مكتبة الحرم المكي.

م: 575 الرقم العام 877 حديث، عدد أوراقها 31 ق، 23 سطر، 20×15 سم كتبت بخط معتاد ملون، وبها بعض التصويبات على الهامش، وبأسفل كل ورقة تعقيبة تدل على تواصل الرسالة وتسلسلها.

الناسخ: غير معروف، سنة النسخ (1002هـ).

انظر للمراجع التالية: إيضاح المكنون (201/1)، والأعلام (192/6)، والفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف (ص150 رقم555).

4 – **النسخة (د) موجودة في مكتبة القاهرة جامعة الأزهر.**

م: 16557 عدد أوراقها 30 ق، كتبت بخط نسخ جميل.

الناسخ : أحمد بن حسن الأمليطي، سنة النسخ (1105 هـ).

ثانيا: نماذج منها.

صفحة العنوان للنسخة (أ)



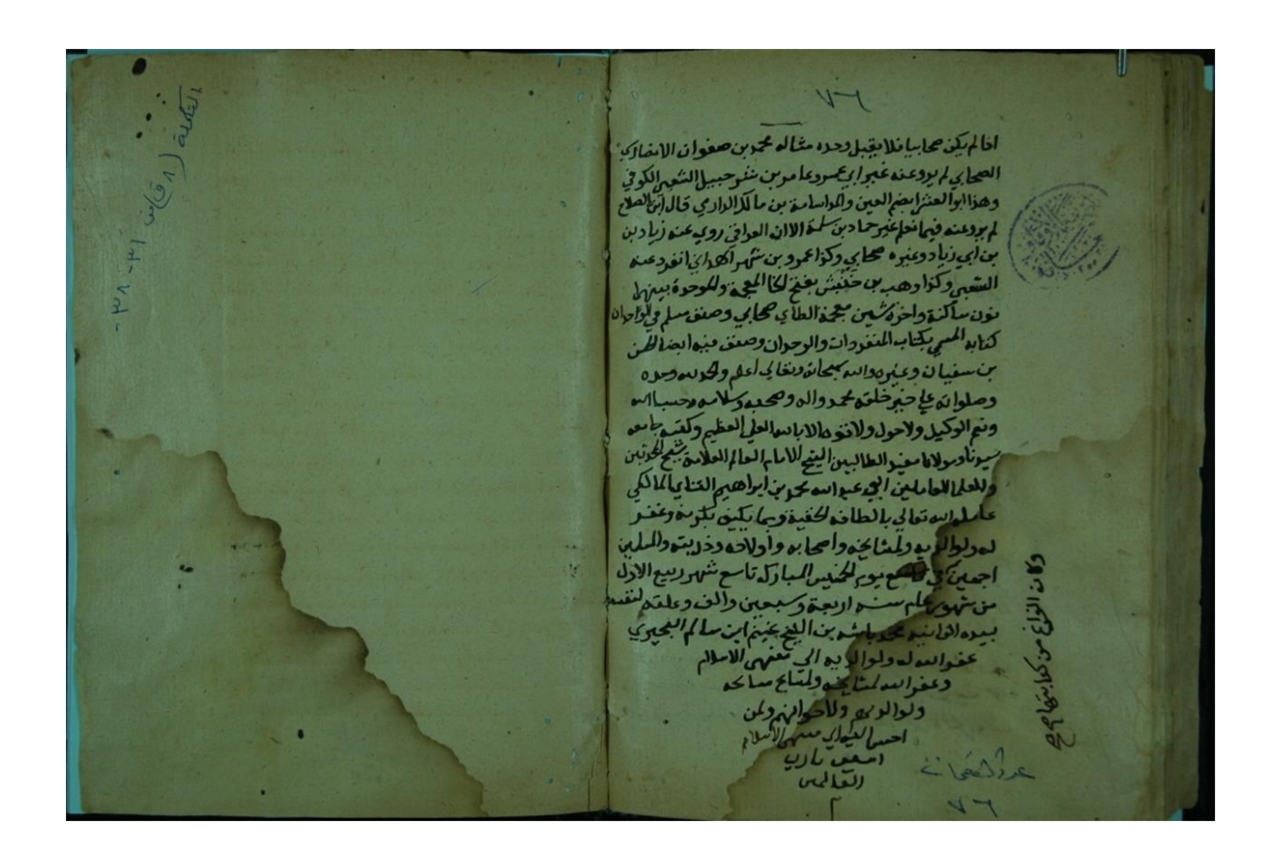
كتاب البهجة السنية في حل الاشارات السنية تاليف سيدنا ومولانا
الشيخ الامام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة شمس الدين
عمدة المحققين ابي عبد الله محمد التتائي المالكي
رحمه الله تعالى رحمة واسعة
ونفعنا بعلومه

في نوبة الفقير
أحمد البشاري
الشافعي الأزهري
١١٨٨

الصفحة الأولى للنسخة (أ)



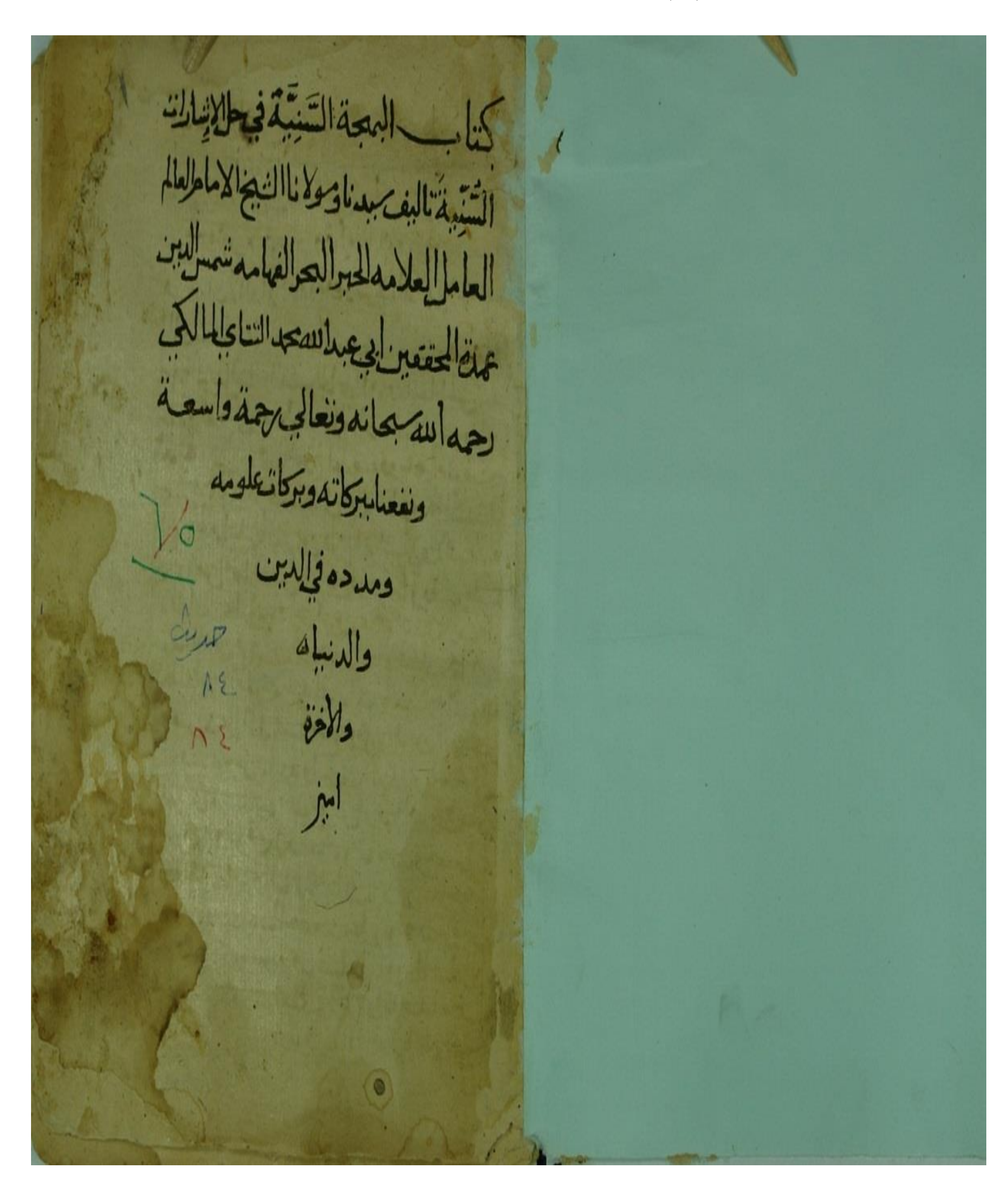
الصفحة الأخيرة للنسخة (أ)



٧٦

اذا لم يكن صحابيا فلا يقبل وحده مثاله محمد بن صفوان الانصاري
الصحابي لم يروعنه غير ابي عمرو عامر بن شرحبيل الشعبي الكوفي
وهذا ابو العشرا بضم العين والواسامة بن مالك الدارمي قال ابن الصلاح
لم يروعنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة الاانه العراقي روى عنه زياد بن
بن ابي زياد وغيره صحابي وكذا عمرو بن شهر الهمداني انفرد عنه
الشعبي وكذا وهب بن خنبش بفتح الخا المعجمة والموحدة بينهما
نون ساكنة واخره شين معجمة الطائي صحابي وصنف مسلم في الوحدان
كتابه المسمى بكتاب المنفردات والوحدان وصنف فيه ايضا الحسن
بن سفيان وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله وحده
وصلواته على خير خلقه محمد واله وصحبه وسلامه وحسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكتبه جامعه
سيدنا ومولانا مفيد الطالبين الشيخ الامام العالم العلامة شيخ المحدثين
والعلما العاملين ابي عبد الله محمد بن ابراهيم التتائي المالكي
عامله الله تعالى بالطافه الخفية وبما يليق بكرمه وغفر
له ولوالديه ولمشايخه واصحابه واولاده وذريته والمسلمين
اجمعين في [illegible] يوم الخميس المبارك تاسع شهر ربيع الاول
من شهور عام سنة اربعة وسبعين والف وعلقه لنفسه
بيده الفانية محمد باشه بن الشيخ غنيم ابن سالم البحيري
غفر الله له ولوالديه الى منتهى الاسلام
وغفر الله لمشايخه ولمشايخ مشايخه
ولوالديهم ولاخوانهم ولمن
احسن اليهم الى منتهى الاسلام
امين يا رب
العالمين

صفحة العنوان للنسخة (ب)



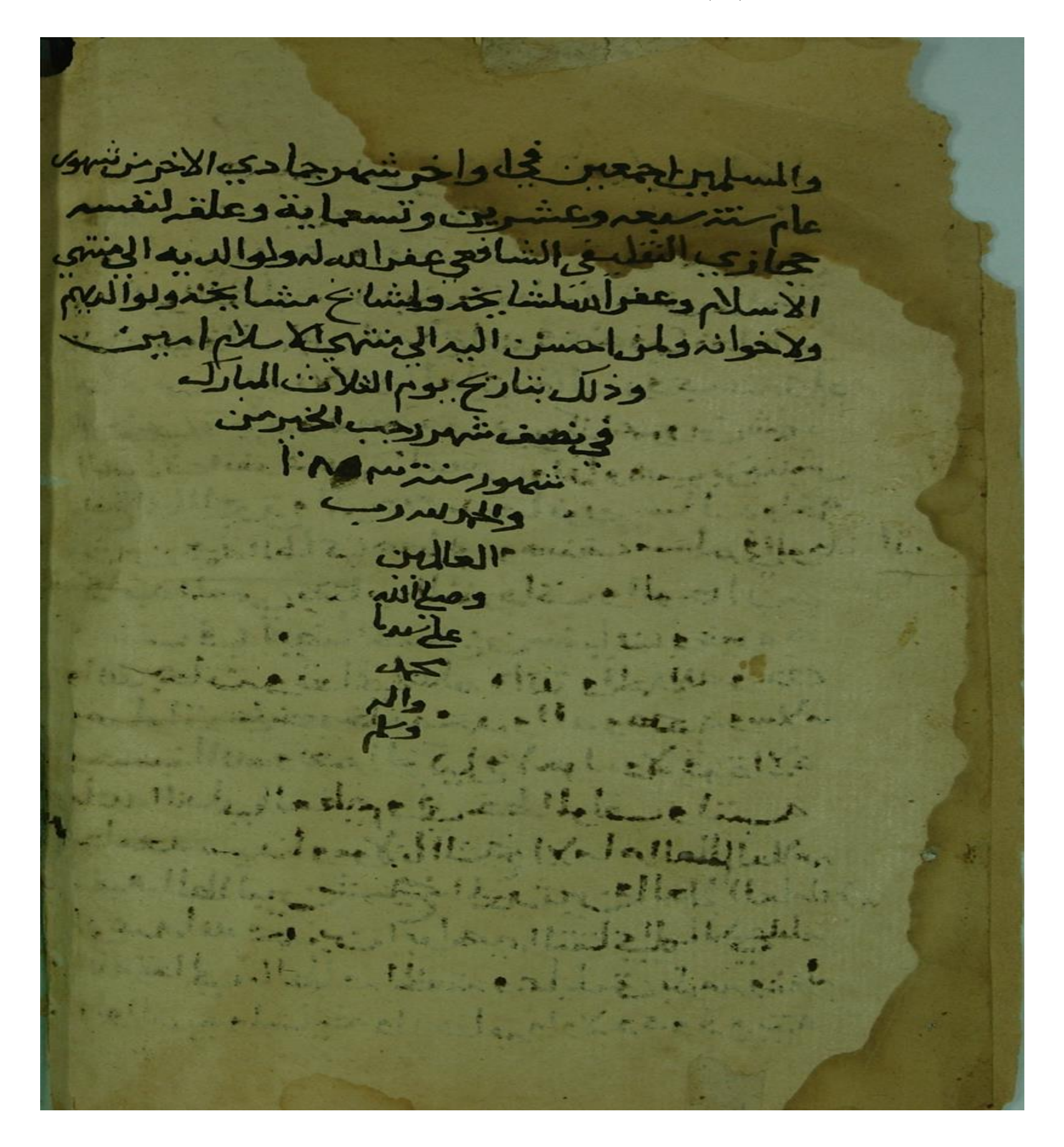
كتاب البهجة السنية في حل الإشارات
السنية تأليف سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم
العامل العلامة الحبر البحر الفهامة شمس الدين
عمدة المحققين أبي عبد الله محمد التتائي المالكي
رحمه الله سبحانه وتعالى رحمة واسعة
ونفعنا ببركاته وبركات علومه
ومدده في الدين
والدنيا
والآخرة
آمين

الصفحة الأولى للنسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله
الحمد لله الذي نزل احسن الحديث ورفع قدر حامليه
في القديم والحديث فصحت منهم النية بحسن اتباعهم
لخير البرية فوصلوا وقطعوا ورفعوا ووضعوا
واشهد ان لا اله الا الله وحده لاشريك له الفرد اللطيف
المان بفضله على القوي والضعيف واشهد ان سيدنا ونبينا
محمد المرسل السائر البشر الحامي للدين المقاتل لمن شد
عنه وكفر صلى الله عليه وسلم وزاده فضلا وشرفا
لديه اما بعد فهذا شرح لطيف ذو منهج منيف
سميته بالبهجة السنية في حل الاشارات السنية
التي اشتمل عليها نظم ابن فرج الاشبيلي والاشبيلية
جماعة من العلماء ليس منهم ابن فرج فيما وقفت عليه
الا الحافظ الجليل محمد ابو بكر بن عبد الله بن يحيى بن
عبد الله بن فرج بن الجد الفهري الاشبيلي كما في
الطبقات [illegible] المسمات بالديباج المذهب
في معرفة علماء المذهب سمع من ابي بكر بن العربي
واخذ عنه وعن جماعة وانتهت اليه الرياسة في
الفتيا وقدم للشورى مع ابي بكر بن العربي ونظرائه
باشبيلية وتوفي سنة ست وثمانين وخمسمائة
والظاهر انه هو الناظم للابيات الاتي شرحها
وهي عشرون بيتا اجتمعت على انواع كثيرة من
فن الحديث ولم يعرف شاميها وانما اشار الى
اسمائها رحمه الله تعالى رحمة واسعة امين
فقال غرامي اي ولوعي يقال اغرم بالشيء البناء
لما لم

لما لم يسم فاعله اولع به قال ابن [illegible] الغرام الشر
الدائم والعذاب وقال ابو عبيدة الهلاك ومنه
رجل مولع بالحب حب النساء والمعنى صحيح بكل
من التفاسير المذكورة ثم وصف غرامه بقوله
صحيح اي مستمر غير منقطع والرجا بالمد الامل
وقصره في النظم للضرورة اي الامل فيك ايها
المحبوب معضل اي شديد يقال اعضلني فلان
اعيا في امره واعضل الامر اشتد واستغلق وامر
معضل بالكسر مستغلق لا يهتدي لوجهه
وحزني وهو خلاف السرور ودمعي وهو ماء العين
والدمعة القطرة منه دمعة العين بفتح الميم تدمع
دمعا وبالكسر لغة حكاها ابو عبيدة وامراة دمعة
بكسر الميم سريعتها والمدمع الماقي وهي اطراف
العين والدماع بضم الدال ماء العين من علة
او كبر ليس الدمع ثم نعت حزنه ودمعه بان
كلاهما مرسل ومسلسل مرسل اي مسترسل
متتابع ومسلسل متصل بعضه ببعض ومنه سلسلة
الحديد وهما لف ونشر مرتب لحزني ودمعي والثاني
اخص من الاول ويحتمل انه غير مرتب فتامله واشار
رحمه الله في البيت الى اربعة انواع من انواع
الحديث النوع الاول الصحيح واشار له بقوله
صحيح قال ابن الصلاح وهو الحديث المسند الذي
يتصل اسناده بنقل عدل ضابط عن عدل ضابط الى
منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا انتهى فالمتصل
هو الذي سلم اسناده من سقط فيه بحيث يكون كل

الصفحة الأخيرة للنسخة (ب)



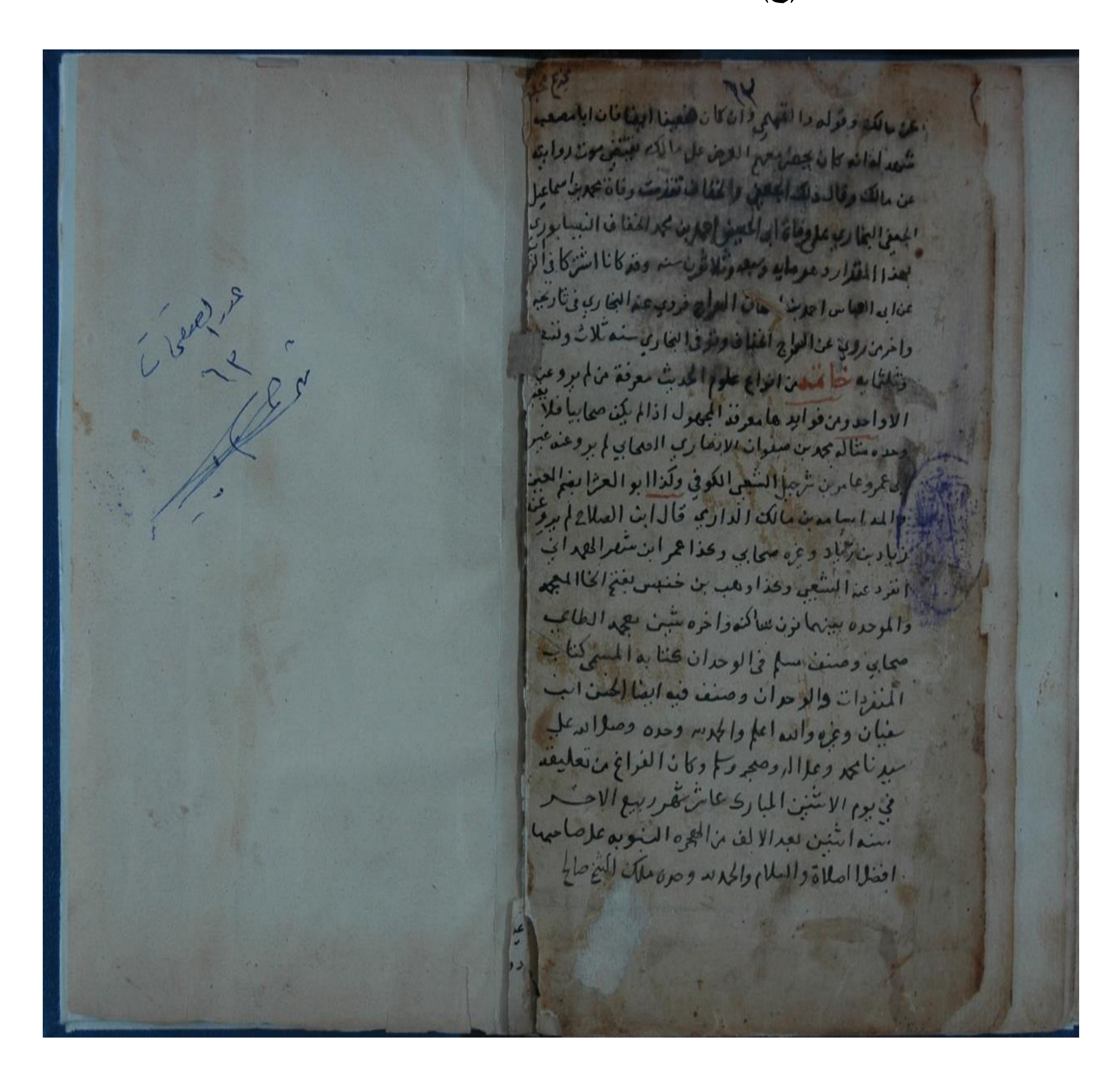
والمسلمين اجمعين نجا واخر شهر جمادي الاخر من شهور
عام سنة سبعه وعشرين وتسعماية وعلقه لنفسه
حجازي القلقيلي الشافعي غفر الله له ولوالديه الى منتهي
الاسلام وغفر الله لمشايخه ولمشايخ مشايخه ولوالديهم
ولاخوانه ولمن احسن اليه الى منتهي الاسلام امين
وذلك بتاريخ يوم الثلاث المباركه
في نصف شهر رجب الخير من
شهور سنة ١٠٨٥
والحمد لله رب
العالمين
وصلى الله
على سيدنا
محمد
واله
وسلم

صفحة العنوان للنسخة (ج)

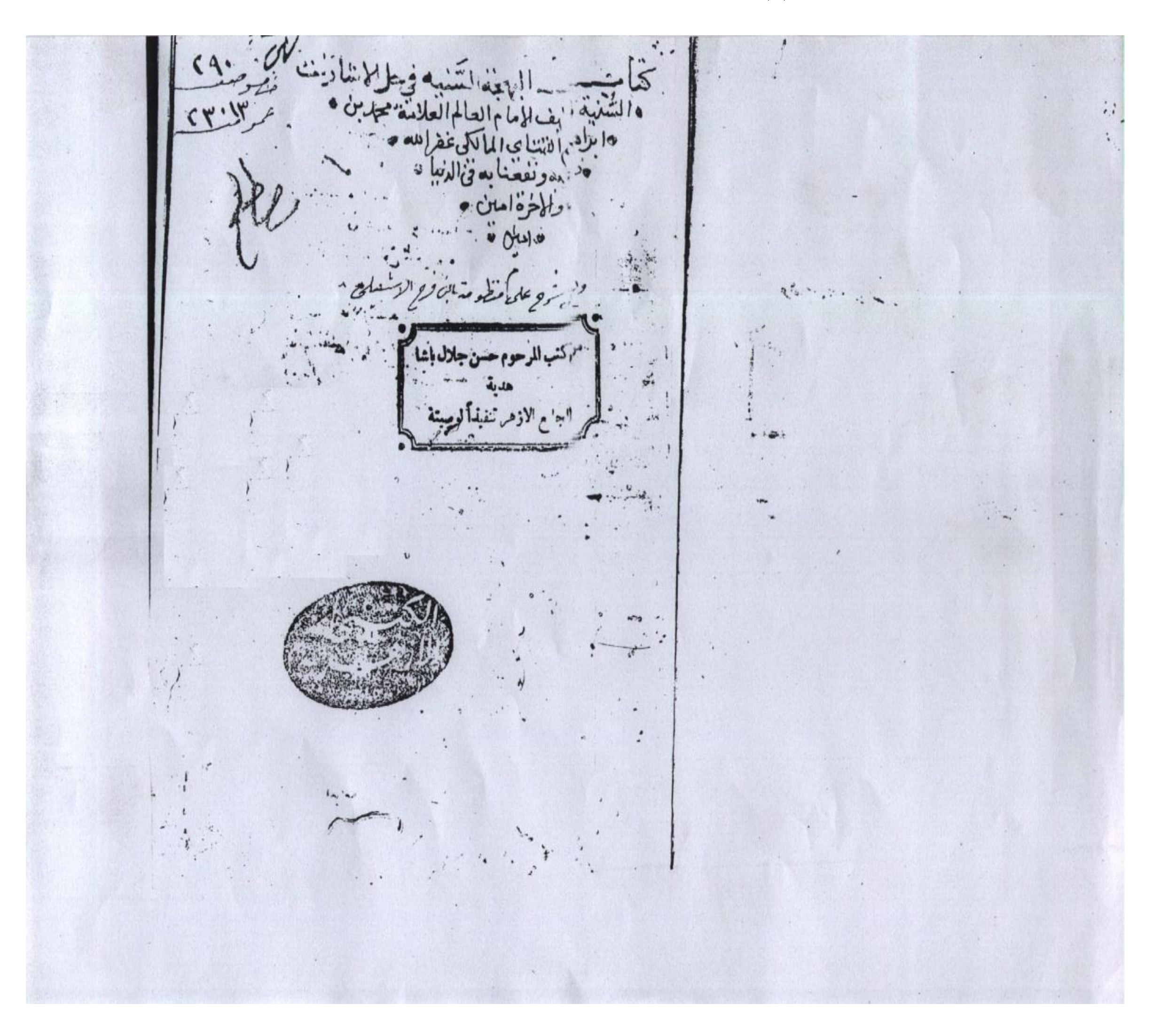


الصفحة الأولى للنسخة (ج)

الصفحة الأخيرة للنسخة (ج)


عن مالك وقوله وا القهمي وان كان هضيبنا ايضا فان ابا مصعب
شهد له انه كان يحضر معه العرض على مالك فيتيقن صوت روايته
عن مالك وقال ذلك الجعفي والخفاف تقدمت وفاة محمد بن اسماعيل
الجعفي البخاري على وفاة ابي الحسين احمد بن محمد الخفاف النيسابوري
بهذا المقدار وهو مائة وسبعة وثلاثون سنة وقد كانا اشتركا في الرواية
عن ابي العباس احمد بن [illegible] السراج فروى عنه البخاري في تاريخه
واخر من روى عن السراج الخفاف وتوفي البخاري سنة ثلاث وخمسين
ومائتين خاتمة من انواع علوم الحديث معرفة من لم يرو عنه
الا واحد ومن فوائدها معرفة المجهول اذا لم يكن صحابيا فلا
وحده مثاله محمد بن صفوان الانصاري الصحابي لم يرو عنه غير
ابي عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي وكذا ابو العشراء بضم العين
والمد اسامة بن مالك الدارمي قال ابن الصلاح لم يرو عنه
زياد بن رباد وغيره صحابي وكذا عمر ابن شعر الهمداني
انفرد عنه الشعبي وكذا وهب بن خنبش بفتح الخاء المعجمة
والموحدة بينهما نون ساكنة واخره شين معجمة الطائي
صحابي وصنف مسلم في الوحدان كتابه المسمى كتاب
المنفردات والوحدان وصنف فيه ايضا الحسن ابن
سفيان وغيره والله اعلم والحمد لله وحده وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وكان الفراغ من تعليقه
في يوم الاثنين المبارك عاشر شهر ربيع الاخر
سنه اثنين بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة والسلام والحمد لله وحده ملك الشيخ صالح

صفحة العنوان للنسخة (د)



كتاب البهجة السنية في حل الاشارات السنية لف الامام العالم العلامة محمد بن ابراهيم التتائي المالكي غفر الله ذنوبه ونفعنا به في الدنيا والاخرة امين امين

وهو شرح على منظومة ابن فرح الاشبيلي

خصوصي ٢٩٠

عمومي ٢٣٠١٣

الصفحة الأولى للنسخة (د)



الصفحة الأخيرة للنسخة (د)

ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول عن علي بن ابي طالب رضي الله
عنه يقول وقد سئل عن الحنان المنان فقال الحنان هو الذي
يقبل على من اعرض عنه والمنان الذي يبدي بالنوال قبل السؤال
واما رواية المراة عن امها عن جدتها فعزيز جدا منه ما رواه ابو
داود في سننه عن بندار حدثنا عن عبد الحميد بن عبد الواحد قال
حدثتني ام جنوب بنت نميلة عن امها سويدة بنت جابر عن امها
عقيلة بنت اسمر بن مضرس عن ابيها اسمر قال اتيت النبي
صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه فهو له

كذا سابق عن لاحق زدته على نظام ابن فرح خذه كي تتكمل

اشار في هذا البيت الى نوع من انواع الحديث لطيف وهو معرفة
السابق واللاحق صنف فيه الخطيب كتابا سماه السابق واللاحق.
ومن فوايده حلاوة علو الاسناد في القلوب وان لا يظن سقوط
شيء من الاسناد وموضوعه ان يشترك راويان في الرواية عن شخص
واحدهما متقدم والاخر متاخر بحيث يكون بين وفاتيهما امد بعيد
وان كان المتاخر منهما غير معدود من معاصري الاول وذوي
طبقته ومثال ذلك ان الامام مالك بن انس روى عنه
ابو بكر الزهري احد شيوخه وروى عنه ايضا زكريا بن دريد
الكندي وقد تاخرت وفاة زكريا بن دريد بعد موت الزهري
ماية وسبعة وثلاثين سنة واكثر فان وفاة الزهري في سنة
اربع وعشرين وماية وتاخر زكريا الى سنة نيف وستين
ومايتين قال العراقي كذا مثل ابن الصلاح تبعا للخطيب لان
زكريا بن دريد وهو وان كان روى عن مالك لكنه احد الكذابين
والصواب ان اخر اصحاب مالك احمد بن اسماعيل السهمي كما قال المزي
وكانت وفاة السهمي سنة تسعة وخمسين ومايتين فيكون بينه

وبين وفاة

٢٩

وبين وفاة الزهري ماية وخمس وثلاثون سنة والسهمي
وان كان ضعيفا ايضا فان ابا مصعب شهد له انه كان يحضر
معهم العرض على مالك وتعقبه بعض المتاخرين بان كلامه
يقتضي ثبوت روايته عن مالك وقوله والسهمي وان كان
ضعيفا فان ابا مصعب شهد له انه كان يحضر معهم العرض
على مالك يقتضي ثبوت روايته عن مالك ومثال ذلك ايضا
الجعفي والخفاف تقدمت وفاة محمد بن اسماعيل الجعفي البخاري
على وفاة ابي الحسين احمد بن محمد النيسابوري بهذا المقدار
وهو ماية وسبعة وثلاثون سنة وقد كانا اشتركا في الرواية
عن ابي العباس محمد بن اسحاق السراج فروى عنه البخاري
في تاريخه واخر من روى عن السراج الخفاف وتوفي البخاري سنة
ثلاثة وتسعين وثلاثماية [illegible] من انواع علوم الحديث
معرفة من لم يروعنه الا واحد ومن فوايدها معرفة المجهول
اذا لم يكن صحابيا لم يروعنه غير ابي عمرو عامر بن شرحبيل
الشعبي الكوفي وكذا ابو العشرا بضم العين والرا اسامة بن
مالك [illegible] قال ابن الصلاح لم يروعنه فيما يعلم غير حماد
ابن سلمة الا ان العراقي قال روى عنه زياد بن ابي زياد
وغيره صحابي وكذا عمرو بن شهر الهمداني انفرد عنه الشعبي
وكذا وهب بن خنبش بفتح الخا والموحدة بينهما نون ساكنة
واخره شين معجمة الطاي صحابي وصنف مسلم في الوحدان كتابه
المسمى بكتاب المنفردات والوحدان وصنف فيه الحسن بن سفيان
وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
وحبيبنا محمد واله واصحابه والتابعين وتابعيهم الى يوم الدين
قال مولفه وانهى جامعه محمد بن ابراهيم بن خليل التتاي المالكي
عامله الله تعالى بلطفه الخفي امين وكان من تعليقه
في غاية محرم الحرام افتتاح سنة ١١٠٥

نص القصيدة(1)

غَرامي صَحِيحٌ والَّرجَا فِيكَ مُعْضَلُ ... وحُزْنِي ودَمْعِي مُرْسَلٌ ومُسَلْسَلُ

وصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ... ضَعِيفٌ ومَتْروكٌ وذُلِّيَ أَجْمَلُ

وَلَا حَسَنٌ إلَّا سَماعُ حَدِيثِكُمْ ... مُشافَهَةً يُمْلى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

وأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لي ... على أَحَدٍ إلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

وَلَو كَانَ مَرْفُوعًا إِلَيْكَ لَكُنْتَ لي ... على رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وتَعْدِلُ

وعَذْلُ عَذولِي مُنْكَرٌ لَا أُسيغُهُ ... وزُورٌ وتَدْليسٌ يُرَدُّ ويُهْمَلُ

أُقَضِّي زَمانِيْ فِيكَ مُتَّصِلَ الأَسى ... ومُنْقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

وَهَا أَنَا فِي أَكْفانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ ... تُكَلِّفُني مَا لَا أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

وأَجْرَيْتَ دَمْعِي بالدِّماءِ مُدَبَّجًا ... وَمَا هِيَ إلَّا مُهْجَتي تَتَحَلَّلُ

فَمُتَّفِقٌ جَفْنِي وسُهْدِي وعَبْرَتِي ... ومُفْتَرِقٌ صَبْرِي وقَلْبِيَ المُبَلْبَلُ

ومُؤْتَلِفٌ شَجْوِي ووَجْدِي ولَوْعَتِي ... ومُخْتَلفٌ حَظِّي وَمَا فِيكَ آمُلُ

خُذْ الوَجْدَ عَنِّي مُسْنَدًا ومُعَنْعَنًا ... فَغَيْري بِمَوْضُوعِ الْهَوى يَتَجَمَّلُ

وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ ... وغامِضُه إِنْ رُمْتَ شَرْحًا أُطَوِّلُ

غَرِيبٌ يُقاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ ... وحَقِّكَ عَن دَارِ القِلى مُتَحَوَّلُ

---

(1) مصدر القصيدة: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (27/8)، وانظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (310/1-311).

عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ ... ومَشْهورُ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّلُ

فَرِفْقًا بِمَقْطوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهُ ... إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا عَنْكَ مَعْدِلُ

وَلَا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنيعٍ ورِفْعَةٍ ... وَلَا زِلْتَ تَعْلُو بِالتَّجَنِّي وَأَنْزِلُ

أُوَرِّي بِسُعْدى والرَّبابِ وَزَيْنَبَ ... وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنى وَأَنْتَ المُؤَمَّلُ

فَخُذْ أَوَّلًا مِنْ آخِرٍ ثُمَّ أَوَّلًا ... مِن النِّصْفِ مِنْهُ فَهْوَ فِيهِ مُكَمِّلُ

أَبَرُّ إِذا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ ... أَهيمُ وقَلْبي بالصَّبابَةِ مُشْعَلُ

الباب الثاني: النص المحقق

[مقدمة المؤلف]

[1/أ] بسم الله الرحمن الرحيم

[وصلى اللهُ على سيدِنا محمد وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم][1]

[وَهُوَ حَسْبِي وكَفَى][2]

الحَمْدُ للهِ الذي نزَّل أَحْسنَ الحَديثِ، ورَفَعَ قَدْرَ حامِليهِ في القديمِ والحديثِ؛ فَصَحَّت مِنهم النِّيَّةُ، بِحُسنِ اتِّباعِهم [لخبر][3] خيرِ البَرِيَّةِ، فَوَصَلُوا وقَطَعُوا، ورَفَعُوا ووَضَعُوا، وأَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلاّ اللهُ وَحدَهُ لا شَريكَ لَهُ الفَرْدُ اللَّطيفُ، المانُّ بِفَضْلِهِ علَى القَوِيِّ والضَّعيفِ، وأَشْهَدُ أنَّ سَيِّدَنا [ونَبِيَّنا][4] محمدٌ المُرْسَلُ لِسائرِ [البَشَرِ][5]، الحامِي للدِّينِ المُقاتِلُ لِمَنْ شَذَّ عنْه وكَفَرَ،– صلَى اللهُ وسلَّم عليهِ –، وزادَهُ فَضْلًا وشَرَفًا لَدَيْهِ، أَمَّا

---

(1) ما بين المعقوفتين ثبت من (أ) و(ب) .

(2) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج).

(3) ما بين المعقوفتين ثبت في (ب)

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من (ج).

(5) في (أ) الخلق.

بَعْدُ: فهذا شرحٌ لطيفٌ، ذو منهجٍ منيفٍ، سمَّيتُه بـ (البَهْجَةِ السَّنِيَّةِ في حَلِّ الإشاراتِ السُّنِّيَّةِ)[1]، التي اشتَمَلَ عليها نظمُ ابنُ فرجٍ[2] الإشْبِيلِي.

والإشْبِيلِيَّةُ[3] جَماعةٌ من العُلماءِ ليس فيهِم[4] ابنُ فرجٍ فيما وَقَفْتُ عليه؛ إلا الحافظَ الجَليلَ مُحَمَّدَ أبُو بَكْرِ [بنِ][5] عبدِاللهِ بنِ يَحْيَى بنِ عبدِاللهِ بنِ فرجِ بنِ الجَدِّ الفِهْرِيِّ الإشْبِيلِي، كما في الطبقات الفرحونية المسماة بالديباج المُذَهَّبِ في معرفةِ عُلماءِ المَذْهَب[6]. سَمِعَ من أبي بَكْرِ ابنِ العَرَبِي[1]، وأَخَذَ عنْه، وعن جماعةٍ، وانْتَهَت إليْه

---

(1) هكذا ضُبِط في (ب) و(ج) و(د)

(2) في (د) (فَرْح) في كل المواضع، وهو الصحيح المشهور عند أهل الحديث والتراجم، و صاحب النظم هو (أحمد بن فرْح) بسكون الراء والحاء المهملة، أبوالعباس الإشبيلي، توفي (699هـ)، شافعي المذهب، وقد ورد في هامش النسخة (ج) ق1/أ (قوله: أنه هو الناظم ليس كذلك، والناظم غيره ومذهبه شافعي)، وورد في هامش النسخة (د) ق1/أ (فَرْحْ بالحاء المهملة، هو الإمام أبو العباس أحمد بن علي)، وقد ثبتت نسبة النظم لابن فَرْحٍ الإشْبِيلِي في غير ما ترجمة، انظر ترجمته في مقدمة البحث في (ترجمة الناظم)

(3) في (ج) (وإشبيلية) بالتنكير، وفي باقي النسخ مُعرَّفة، والمقصود المنتسبون إلى إشبيلية من بلاد الأندلس.

(4) في (ب) منهم

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)

(6) مؤلف هذا الكتاب هو برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، اليعمري، المدني، وهو مغربي الأصل، نسبته إلى يعمر بن مالك، من عدنان، وهو من شيوخ المالكية، ولي قضاء المدينة، ولد، ونشأ، وتوفي بالمدينة، ودفن بالبقيع (ت: 799 هـ)، وكتابه هذا في تراجم أعيان المذهب المالكي. انظر ترجمته: الدُّرَرُ الكامِنَةُ في أَعْيانِ المِائَةِ الثَّامِنَة، لابن حجر العسقلاني (53/1 ترجمة124)، والتُّحْفَةُ اللَّطيفَةُ في تاريخِ المَدينَةِ الشَّريفَة، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تُوفي سنة (902هـ)، الناشر: الكتب العلميه، بيروت –لبنان، الطبعة الاولى (1414هـ - 1993م) (81/1 ترجمة91)، والأعلام،

الرِّئاسةُ في الفُتْيا، وقُدِّم للشُّورى مع أبي بَكْرِ بنِ العَرَبِي ونُظَرائِهِ بِإشْبِيلِيةَ، وتُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وثَمانينَ وخَمْسِمائةٍ[2]، والظَّاهِرُ[3] أَنَّهُ هُوَ النَّاظِمُ لِلأَبْياتِ الآتي[4] شَرحُها،[ونُسِبَ إلى جَدِّهِ][5].

وهِيَ عِشْرُون بَيْتًا، اشتَملت على أَنْواعٍ كَثيرةٍ مِن فَنِّ[6] الحَديثِ، ولَمْ يُعَرِّفْ شيئًا منْها، وإِنَّما أَشارَ إلى أَسْمائِها [رحِمهُ اللهُ تَعالى][7]

للزركلي (52/1)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة، لعمر كحالة الدمشق (68/1)

(1) هو أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد، ابن العربي، المعافري، الأندلسي، الإشبيلي، إمام من أئمة المالكية، الفقيه، المحدث، المفسر، الأصولي، (ت: 543هـ)، انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، (571هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: (1415 هـ - 1995 م) (24/54 ترجمة6571)، و بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، توفي سنة (599هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة، عام النشر (1967 م) (92/1 ترجمة179)، وطبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة الطبعة: الأولى، 1396 (ص105).

(2) انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري المعروف بابن فرحون (799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة (دون تاريخ)(286/2 ترجمة 98).

(3) قوله رحمه الله: (والظاهر)، يدل على أن الشارح غيرُ مُتيقِّن من نسبة النظم إلى مَن ذَكَر.

(4) في (ج) التي، وفي (د) اللاتي.

(5) سقطت من (أ) و(ب).

(6) في (ب) فطن.

(7) في (ب) زاد (رحمة واسعة آمين).

[الصحيحُ، والمُعْضَلُ، والمُرْسَلُ، والمُسَلْسَلُ]

[1 – غَرامِي صَحِيحٌ والرَّجا فِيك مُعْضَلُ ... وحُزْني ودَمْعي مُرْسَلٌ ومُسَلْسَلُ]

فَقالَ: (غَرامِي) أَيْ وُلُوعِي، يُقالُ أُغْرِمَ بِالشيء بالبناء لما لم يُسَم فاعله، أَوْلِعَ به، قالَ ابنُ الأَعْرَابِي[1]: الغَرامُ: "الشر الدائم والعذاب"[2].

[1/ب] وقال أبو عُبيدة[3]: "الهلاك؛ ومنه رجل مُوْلَعٌ بالحب، أي: حُبِّ النِّساء"[4]، والمعنى صحيح بكل من التفاسير المذكورة. ثُم وَصَف غرامَه بقولِه (صَحيحٌ) أي: مُستمر غيرُ مُنقطِع. (والرَّجا) بالمَد الأَمَلُ، وقَصَرَه في النظم للضرورة أَيْ: الأَمَلُ

---

(1) ابن الأعرابي: هو أبو عبدالله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، من علماء اللغة في القرن الثالث الهجري، من أهل الكوفة، توفي (231هـ)، انظر ترجمته: تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، توفي سنة (463هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى (1422هـ – 2002 م) (201/3 ترجمة802)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (687/10 ترجمة254)، وشذرات الذهب لابن العماد (141/3)، وهناك ابن الأعرابي غير الذي تقدم، وهو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر، مؤرخ من علماء الحديث، من أهل البصرة (ت: 340هـ).

(2) انظر: الصحاح للجوهري (1996/5 مادة غرم).

(3) أبو عبيدة: هو معمر بن المثنى التيمي البصري، توفي (208هـ) وقيل بعدها، من علماء اللغة، وروى عن البصريين، انظر ترجمته في: الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (1393 هـ – 1973م) (196/9 ترجمة15973)، وتاريخ بغداد للخطيب (252/13ترجمة7210).

(4) انظر قوله في كتابه مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، سنة الطبع (1381هـ)، (80/2).

(فيك) أَيُّها المحبوبُ (مُعْضَل) [بفتح الضاد][1]، أَيْ شديد، يقال: أَعضَلني فلان أعياني أمْرُه، وأَعضَل الأَمرُ: اشتدَّ واستَغلق، وأَمرٌ مُعضِل [بالكسر][2] مُستغلِقٌ لا يُهتدى لوَجهِهِ.

(وحُزْنِي) وهو خلاف السرور، (ودَمْعِي) وهو: ماءُ العين، والدَّمعة: القَطرةُ منه، دَمَعت[3] العينُ بفتح الميم تَدمعُ دمعًا، وبالكسر لغةً حكاها أبو عبيدة[4]، وامرأةٌ دمِعَة بكسر الميم، أي: سريعتُها، والمدامِع[5]: المآقي: وهي أطرافُ العين، والدُّمّاع بِضَم الدال ماء العين من عِلَّةٍ، أو كِبَرٍ، ليس الدَّمْع، [ثم نعت حزنه ودمعه بأن كلاً منهما مرسلٌ ومسلسلٌ] [6] (مُرْسَلٌ): أي مُسترسِل متتابِع، (ومُسَلْسَلُ): أي متصل بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد، وهما لَفٌّ ونَشْرٌ مُرتبٌ[7] لحزني ودمعي، والثاني أَخَصُّ من الأول.

---

(1) سقطت من (أ) و(ب).

(2) سقطت من (ج) و (د).

(3) في (ب) دمْعة، بالتاء المربوطة، والصحيح أنها بالتاء المفتوحة

(4) انظر: الصحاح للجوهري (1209/3 مادة دمع).

(5) في (أ) و(ب) المدمع

(6) سقطت من (ج) و (د).

(7) اللف والنشر: من المحسنات المعنوية في علم اللغة، قال الجرجاني في التعريفات (193): " هو أن تَلُفَّ شيئين ثم تأتي بتفسيرهما جملةً؛ ثقةً بأن السامع يَرُدُّ إلى كل واحد منهما ما له، كقوله تعالى﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾ القصص: ٧٣

وقال السيوطي: " ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ما لكلٍ من غير تعيين، ثقة بأن السامع يردُه إليه" انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

ويَحتملُ أَنّ [فيه حذفًا وأنّ الإرسالَ والتسلسلَ وصفٌ لكل منهما][1]، فتأَمَّلْه.

وأشار – رحمه الله – في البيت إلى أربعة أنواع من أنواع الحديث:

النوع الأول: الصَّحيحُ.

وأشار له بقوله (صحيحٌ)، قال ابنُ الصّلاح[2]: "وهو الحديث المُسنَدُ الذي يتصل إسنادُه بِنَقْلِ عَدْلٍ ضابِطٍ عن عَدْلٍ ضابِطٍ إلى مُنْتَهاهُ، ولا يكون شاذًّا ولا مُعَلَّلًا"[3] انتهى.

فالمُتَّصِلُ: هو الذي سَلِم إِسْنادُه مِن سَقْطٍ [فيه][4]؛ بحيث يكون كلٌّ مِن رجالِه سَمِعَ ذلك المَرْوِيَّ عن شيخِه. واحتَرَزَ به عن المُنقطَع والمُرسَل [2/أ] والمُعضَل والمُدَلَّس.

السيوطي، توفي سنة (911هـ)، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى (1424هـ – 2004 م) (102).

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وكُتِبَ بدله (أنه غير مرتب).

(2) هو تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان الكردي، الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، الفقيه الشافعي، كان من فضلاء عصره في الفقه والحديث والتفسير، وأسماء الرجال صاحب كتاب معرفة أنواع علم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، وله أيضا صيانة صحيح مسلم، وأدب المفتي والمستفتي، وغيرها من التصانيف النافعة، توفي (ت: 643هـ). انظر ترجمته: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، توفي سنة (681هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، سنة الطبع (1900م) (243/3 ترجمة411)، و سير أعلام النبلاء (140/23 ترجمة 100)، والأعلام للزركلي (207/4).

(3) انظر قوله في كتابه: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح تحقيق: نور الدين عتر،الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، (دون تاريخ) (ص12).

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

والإسناد: رَفْعُ الحديثِ إلى قائلِه. والسَّنَدُ: قال ابنُ الحاجِب[1]: "الإخبارُ عن طريقِ المَتْنِ"[2]، ويُقال الطَّريقُ الموصِلُ للمَتْن، أو حِكايةُ طريقِ المَتْنِ، مَأْخوذٌ من السَّنَدِ: وهو ما ارتَفع وعلا من سَفْحِ الجَبَلِ؛ لأنّ المُسندَ يَرْفَعُه إلى قائلِه.

والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام، مأخوذ من المَتانة: وهي المُباعَدة في الغاية؛ لأن المتن غاية السند.

وخَرَج (بنقل عدل) ما[3] لم تُعرَفْ عدالتُه؛ بِأَنْ عُرِف بالضَّعْفِ، أَوْ جُهِلَ عينًا أو حالًا، أو فيه نوعُ جرحٍ.

والعَدْلُ: مَن له مَلَكَةٌ تَحمِلُه على مُلازمة التَّقوى والمُروءة، والمُرادُ بالتَّقوى: اجتِنابُ الأَعمالِ السَّيِّئةِ مِن شِرْكٍ أَوْ فِسْقٍ أَو بِدْعَةٍ، على تفصيلٍ في البِدْعَةِ.

---

(1) ابن الحاجب: هو جمال الدين، أبوعمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدوني، ثم المصري، الفقيه المالكي، من كبار العلماء بالعربية، المعروف بابن الحاجب، من كتبه: منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ثم اختصره، والشافية في علم التصريف، والكافية في علم النحو (ت:646هـ). انظر ترجمته: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (248/3 ترجمة413)، وسير أعلام النبلاء (264/23 ترجمة 175)، والأعلام للزركلي (211/4).

(2) انظر: مختصر منتهى السُّؤَل والأُمَل في علمي الأصول والجدل لعثمان بن عمر المقرئ، المعروف بابن الحاجب، توفي (646هـ)، تحقيق: نذير حماد، الناشر: دار ابن حزم، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى (1427هـ – 2006م) (509/1).

(3) في (د) مَن.

والمُروءَةُ تَخَلُّقُهُ بِخُلُقِ أَمْثالِه زَماناً ومَكاناً، وقال بعضٌ[1]: العدالةُ مَلَكةٌ تمنع من اقتِرافِ الكبائر والإصْرار على الصغائِر، وفي [حَدِّ][2] الكَبيرةِ اختلافٌ كثير[3]، وحدَّها بعضُهم بالمَعصِية الموجِبةِ لِلْحَدِّ[4]، والصَّغيرةُ [المَعصيةُ][5] التي لا توجِبُه، [وعن ابن عباس رضي الله عنهما: لا كبيرةَ مع الاستغفار، كما لا صغيرةَ مع الإصرار][6]. ولمّا كانَ

---

(1) في (د) بعضهم.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(3) في (ج) كبير.

(4) في (ج) بالحد.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و(د).

***تخريج الأثر:-**

أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهو لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، توفي سنة (418هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة الثامنة (1423هـ – 2003م) (1110/6 حديث1919) قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن موسى، أخبرنا محمد بن جعفر، قال حدثنا علي بن حرب قال حدثنا القاسم بن يزيد، قال حدثنا شبل بن عباد المكي، عن قيس بن سعد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، موقوفا، ولفظه (أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنِ الْكَبَائِرِ، أَسَبْعٌ هِيَ؟ قَالَ: " هِيَ إِلَى السَّبْعِ مِائَةِ أَقْرَبُ إِلَّا إِنَّهُ لَا كَبِيرَةَ مَعَ الِاسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارٍ).

رجال الإسناد:

1 – أحمد بن محمد بن موسى:هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي، قال عنه الخطيب: صدوق صالح، وقال أيضا: سمعت البرقاني يقول: ابنا الصلت ضعيفان، وقال الحافظ الهروي: لا بأس بهما إذا حدثا من أصولهما، توفي سنة (409هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (22/6 ترجمة2508)، لسان الميزان (592/1 ترجمة763)

2 – محمد بن جعفر: ابن أحمد بن يزيد، أبوبكر الصيرفي المطيري، من أهل مطيرة سامراء، قال الدارقطني والذهبي عنه: هو ثقة مأمون، توفي سنة (335هـ) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (523/2 ترجمة511)، سير أعلام النبلاء للذهبي (301/15 ترجمة141)، تاريخ الإسلام

للذهبي (695/7 ترجمة182).

3 – علي بن حرب: ابن محمد الموصلي أبو الحسن الطائي، صدوق، توفي سنة (265 هـ)، انظر ترجمته: الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، ابن أبي حاتم، توفي سنة (327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى (1271 هـ 1952 م) (183/6 ترجمة1006)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (363/13 ترجمة6249)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، توفي (742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (1400 هـ– 1980م) (361/20 ترجمة4037)، وتقريب التهذيب، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، توفي (852هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى (1406هـ – 1986م) (ص399 ترجمة4701)

4 – القاسم بن يزيد الجرمي، أبو يزيد الموصلي: ثقة، توفي سنة (197 هـ)، انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (123/7 ترجمة703)، تهذيب الكمال (460/23ترجمة4835)، سير أعلام النبلاء (281/9 ترجمة78)، تقريب التهذيب لابن حجر(ص452 ترجمة5505)

5 – شِبْلُ بنُ عبّاد المكي: ثقة، توفي سنة (148هـ)، وقيل بعدها، انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، توفي سنة (233هـ)، تحقيق: عبد الله بن أحمد بن حسن، الناشر: دار المأمون للتراث بيروت، الطبعة الأولى (1400هـ) (60/3 ترجمة234)، وتهذيب الكمال للمزي (356/12 ترجمة2688)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص263 ترجمة2737).

6 – قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري: ثقة، توفي سنة (119 هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، توفي سنة (230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (1410 هـ – 1990م) (121/6 ترجمة1929)، التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، توفي سنة (256هـ) الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد– الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (دون تاريخ) (141/7 ترجمة636)، وتهذيب الكمال (47/24–48 ترجمة4907).

7 – سعيد بن جبير بن هشام الكوفي، من كبار التابعين، ثقة، روى له الجماعة، توفي سنة (94 هـ)، انظر ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد (267/6 ترجمة2317)، التاريخ الكبير للبخاري (461/3

ترجمة1533)، تقريب التهذيب لابن حجر(ص234 ترجمة2278).

8- ابن عباس: عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب: صحابي جليل.

الحكم على الإسناد: إسناده حسن، من أجل علي بن حرب، وأحمد بن محمد فهما صدوقان.

متابعات الأثر:

أخرج البيهقي في شعب الإيمان، واسمه أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبوبكر البيهقي، توفي سنة (458هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى (1423 هـ - 2003 م) (406/9 حديث8226)، بلفظ (لَا كَبِيرَةَ بِكَبِيرَةٍ مَعَ الِاسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةَ بِصَغِيرَةٍ مَعَ الْإِصْرَارِ) من طريق حماد بن زيد عن سعيد بن أبي صدقة عن قيس بن سعد عن ابن عباس-ﷺ- موقوفا.

وأخرجه ابن أبي الدنيا مرفوعا في كتاب التوبة، واسمه: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، توفي سنة: (281هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، دار النشر: مكتبة القرآن، مصر، دون طبعة أو تاريخ (132حديث 173) قال:حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ الْخُرَاسَانِيِّ، ثنا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارٍ، وَلَا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَارٍ)، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب، واسمه: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، توفي سنة (454هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (1407 هـ- 1986م) (44/2 حديث853)، وابن المهتدي بالله في مشيخته (مخطوط)، واسمه أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله، توفي سنة (465 هـ)، مصدر المخطوط: مجاميع المدرسة العمرية، الموجودة في المكتبة الظاهرية، رقم المجموع: 3809 عام [مجاميع 73] (ق198ب)، من طريق سعيد بن سليمان عنه به.

قلت: هذا الحديث فيه تعارض بين الرفع والوقف، فقد رُوِي عن ابنِ أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا إلى النبي ﷺ، ورواه سعيد بن جبير، وسعيد بن صدقة عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليه، والوقف أصح من الرفع، لأن الذين وقفوه أوثق ممن رواه بالرفع، فقد رواه أبو شيبة الخراساني عن ابن أبي مليكة، وأبو شيبة قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث ليس بالقوي ، وقال أبوزرعة: صالح، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (287/9 ترجمة 1217)، وذكره ابن حبان في الثقات (627/7)، وقال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، توفي (748هـ)، بتحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى

(1382 هـ - 1963 م)، أتى بخبر منكر، روى عنه سعدويه، وذكر هذا الحديث (537/4 ترجمة 10298)، وقال ابن حجر: في تقريب التهذيب (ص605 ترجمة 7773)، لا بأس به وفي تحرير تقريب التهذيب، تأليف: الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1417 هـ - 1997 م) (120/4 ترجمة7778)، ضعيف.

ورُوي الحديث مرفوعا بطرق ضعيفة جدا وموضوعة عن أبي هريرة وعائشة ﵄ :

1 – طريق أبي هريرة ﵁.

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، وهو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، توفي سنة (360هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (1405هـ – 1984م) (380/4 حديث 3606) ، من طريق بشر بن عبيد الراسبي عن أبي عبدالرحمن العنبري عن مكحول.

وأخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، وهو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين ، توفي سنة (385هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1424 هـ - 2004 م) (ص65 حديث187)، ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (204/2 حديث1190) من طريق بشر بن إبراهيم عن خليفة بن سليمان، كلاهما (مكحول، خليفة) عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﵁ مرفوعا، (لَيْسَ صَغِيرٌ بِصَغِيرٍ مَعَ الإِصْرَارِ، وَلَيْسَتْ كَبِيرَةٌ بِكَبِيرَةٍ مَعَ الاسْتِغْفَارِ، طُوبَى لِمَنْ وَجَدَنِي، كَانَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اسْتِغْفَارٌ كَثِيرٌ) واللفظ لمكحول.

والسند الأول متروك: فيه بشر بن عبيد الراسبي، وهو أبو علي الدارسي، منكر الحديث، قال عنه أبو أحمد بن عدي: "منكر الحديث عن الأئمة، وَبِشْرُ بْنُ عُبَيد الدَّارِسِيُّ هَذَا هُوَ بَيِّنُ الضَّعْفِ أَيضًا وَلَمْ أجد للمتكلمين فيه كلام وَمَعَ ضَعْفِهِ أَقَلُّ جُرْمًا مِنْ بِشْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ لأَنَّ بِشْرَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ إِذَا رَوَى عَنْ ثِقَاتِ الأَئِمَّةِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً يَضَعُهَا عَلَيْهِمْ وَبِشْرُ بْنُ عُبَيد إِذَا رَوَى إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ ضَعِيفٍ مِثْلِهِ أَوْ مَجْهُولٍ أَوْ محتمل أو يروي عمن يرويه عن أَمْثَالِهِمْ". وقال عنه ابن القيسراني: "منكر الحديث" انظر: الكامل في الضعفاء الرجال، لعبدالله بن عدي، أبو أحمد الجرجاني، توفي سنة (365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان الطبعة الأولى (1418هـ1997م) (170/2–172 ترجمة251)، وذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، توفي سنة (507هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف – الرياض، الطبعة الأولى

مُجردُ العدالةِ غيرَ[1] كافٍ، وَصَفَ العَدل بِكونِه ضابطًا، لا تَحصُل منه غفلةٌ عمّا حفظَه، ولا عن كتابِه الذي رَوى فيه.

والضَّبطُ ضربان: ضبطُ صدرٍ، وضبطُ كتابٍ، فالأَوَّلُ: أَن يُثبِت[2] ما سمعه؛ بحيث يَتمكنُ مِن استحضارِه متى شاء، والثاني: صيانَتَه عندَهُ [..][3] منذ سَمعَ فيه وصحَّحَهُ إلى أن يُؤدي منه.

واحترَز به عما في سنده راوٍ مُغفَّلٍ كثيرِ الخَطأ؛ وإن عُرِف بالصدق والأمانة.

(1416 هـ –1996م) (2092/4 حديث4836).

أما السند الثاني فموضوع: فيه بشر بن إبراهيم الأنصاري، وهو وضّاع، قال عنه ابن حبان: يضع الْحَدِيث عَلَى الثِّقَات لَا يحل ذكره فِي الْكتب إِلَّا عَلَى سَبِيل الْقدح فِيهِ، انظر: المجروحين لابن حبان (189/1 ترجمة 132)، وقال عنه ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات والأئمة، انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (167/2 ترجمة250)، وقال أيضا: بِشْرَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ إِذَا رَوَى عَنْ ثِقَاتِ الأَئِمَّةِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً يَضَعُهَا عَلَيْهِمْ، (173/2).

2 – طريق عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الشجري في الأمالي الخميسية، لمؤلفها : يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني، توفي سنة (499هـ)، ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي، توفي سنة (610هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1422 هـ – 2001 م) (320/1 حديث 1123)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (394/6 حديث369) من طريق إسحاق بن بشر عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مرفوعا، بلفظ (ما كبيرة بكبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة بصغيرة مع الإصرار). وهو حديث منكر، فإسحاق بن بشر هذا قال عنه ابن عدي: وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ مَعَ غَيْرِهِمَا مِمَّا يَرْوِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ كُلِّها، وَأَحَادِيثُهُ مُنْكَرَةٌ إِمَّا إِسْنَادًا أَوْ مَتْنًا لا يتابعه أحد عليها. انظر: الكامل في الضعفاء لابن عدي (548/1 ترجمة164).

(1) في (د) ليس بدل غير.

(2) في (د) يكتب بدل يثبت

(3) ما بين المعقوفتين في (د) زيادة (من)

[2/ب] **تنبيه**: كانَ يَنبغي لِابن الصلاح أن يُقَيِّد الضبط بالتام؛ ليُخرِجَ الحسنَ لذاته.

[وقوله][1] (ولا يكونُ شاذًا)، الشُّذوذُ لُغةً: الانفِرادُ، واصطِلاحاً: ما خالَف فيه الراوي مَن هو أَرجحُ منه، وبعضُ أهلِ الحَديث يُسمي سيِّئَ الحفظ الملازمَ له سوءُ الحفظ في جميع حالاته شاذًّا.

واحتَرزَ بِقوله: (ولا معلَّلًا) عن الحديث المُعَلَّلِ بِعِلة قادحة؛ لأن غير القادحة لا تُؤَثر، ولم يَحتجْ لِإخراج المُنكر لمساواته الشاذَّ عند قومٍ، وأَسوأَ منه حالًا عند آخرين، فاشتراطُ نَفي الشذوذِ مغنٍ عنه.

النوع الثاني: المُعْضَلُ

وأشار إليه بقوله (مُعْضَلٌ)، وهما قسمان: الأولُ: ما سقط من إسناده راوِيان فصاعدًا مع التوالي؛،كقول مالك: نَهى رسولُ الله – ﷺ – عن قتل الكلاب، لسقوط نافع وابن عمر [2].

---

(1) سقطت من (ج)

(2) لم أقف على هذا النص في الموطأ، والذي في الموطأ عن مالك عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب)، انظر: الموطأ، للإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، توفي سنة (179هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة الأولى (1425 هـ - 2004 م) (1412/5 حديث3555)، وعنه البخاري في صحيحه (130/4 حديث3323)، ومسلم في صحيحه (1200/3 حديث1570)، وابن ماجه في سننه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، توفي سنة(273هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى(1430هـ-2009م) (1068/2 حديث3202)، والنسائي

والقسم الثاني: أن يحذفَ الراويُ النبيَّ والصَّحابيَّ معًا، ويُوقِفَ المتنَ على التّابِعي، والسُّقوطُ عامٌّ في أَيّ مَوضِع كان، كما لو روى تابعُ التّابِعيِّ حديثًا وَقَفه عليه، وهو عند ذلك التّابعي مَرفوعٌ مُتصل، فهو مُعضل بشرطِ أن يكونَ سقوطُهما من موضع واحد كما قلنا؛ أمّا لو سقط واحدٌ مِن [بين][1] رجلين، ثُمّ سقط من موضع آخر من الإسناد واحدٌ فَهو مُنقطع في مَوْضعين. قال العِراقي[2]: "ولم أجِد في كلامهم إطلاقُ المُعضَل عليه، وإن كان ابنُ الصّلاح أَطلقَ عليه سُقوطَ اثنين فصاعدًا"[3]، ويُسمى المُعضَلُ مُنقطِعا، ولكن عَدَّه[4] الناظمُ نوعًا بانفرادِه كما فعل غيرُه، ويُسمى مرسلًا عند الفُقهاء

في سننه، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، توفي سنة (303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية (1406هـ – 1986م) (184/7 حديث4277) ولعل المؤلف جاء به للتمثيل عليه فقط.

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(2) العراقي: هو الحافظ أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي، من أشهر علماء الحديث في القرن التاسع، و صاحب الألفية المشهورة في علم مصطلح الحديث، توفي سنة (806 هـ) مصادر ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (171/4 ترجمة 452)، وطبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، توفي سنة (911هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1403هـ)(543 ترجمة 1175)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، توفي سنة (1250هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت (بدون طبعة أو تاريخ) (354/1 ترجمة 236)، والأعلام للزركلي (344/3).

(3) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، توفي سنة (806هـ)، تحقيق ماهر الفحل وعبداللطيف الهميم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1423 هـ –2002م) (216/1).

(4) في (ج) عنده، وهو تصحيف.

وغيرِهم، وقولُ المصنفين [3/أ] من الفقهاء وغيرِهم قال رسولُ الله -ﷺ- كذا ونحوِ ذلك كلّه من المعضل. قال العلّامةُ شيخُ الإسلام ابنُ حَجَرٍ[1]: والمُعضِلُ يقال للمُشْكِل، وهو حينئذ بكسر الضاد، أو بفتحها على أنّه مُشترَك[2].

النوع الثالث: المرُسَلُ

وأشار [إليه][3] بقوله (مُرْسَلٌ)، ويُجمَع على مَراسيل ومَراسِل، وفي حدِّه أَقوالٌ:-

الأَولُ: وهو المشهورُ، ما رَفَعهُ التّابعِيُّ إلى النبِيِّ ﷺ [كأَنْ يقول التّابعيُّ: قال رسولُ الله ﷺ][4] كذا أو فعل كذا أو فُعِلَ بِحَضرتِه كذا، أو نحوِ ذلك، وقيده العلّامةُ ابنُ حجرٍ

---

(1) ابن حجر: هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري، صاحب فتح الباري في شرح البخاري، وصاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث، توفي (852هـ)، مصادر ترجمته: الضوء اللامع للسخاوي (36/2 ترجمة104)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (552 ترجمة1190)، والبدر الطالع للشوكاني (87/1 ترجمة51).

(2) عبارة الحافظ ابن حجر هي: " فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين، أو يكون المعضل الذي عرف به المصنف وهو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد، وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد، ويعنون به المستغلق الشديد. وفي الجملة فالتنبيه على ذلك كان متعينا" انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، توفي سنة (852هـ) ، تحقيق ربيع المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (1404هـ/1984م) (579/2). أما العبارة المذكورة فهي من كلام تلميذ ابن حجر وشيخ التتائي شيخ الاسلام زكريا الأنصاري، وذكر أن الشيخ ابن حجر نبه عليه، انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، توفي سنة (926هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (1422هـ - 2002م) (207/1).

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) وفي (د) له.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)

بما لَمْ يَسمعْه من النّبيِّ ﷺ[1]؛ لِيُخرِجِ مَن لَقِيه كافرًا فسَمِع منه ثُم أسلمَ بعد موتِه ﷺ ثُم حدّث بما سَمِعه منه، كالتُّنوخي رسولِ هرقل، فإنه مع[2] كونه تابِعيًّا مَحكومٌ لِما سَمِعه بالاتصال، لا بالإرْسال، وخَرَج بالتابعي مُرسَل الصَّحابي؛ فإنَّ حُكمَه الوَصلُ على الصّواب. وسواءٌ كانَ التّابعيُّ كبيرًا، – أَيْ[3] لَقِيَ جماعةً من الصحابة وجالسَهم؛ كعُبَيْدِ الله بنِ عَديٍّ بنِ الخِيار، حتّى أَنَّ ابنَ عبدالبرِّ[4]، وابن حبان[5]، وابن منده[6] عَدُّوه

---

(1) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (544/2)

(2) في (د) سمع، وهو خطأ.

(3) في (ج) أوْ، وهو خطأ.

(4) ابن عبدالبر: هو الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله النَّمري القرطبي، إمام عصره في الحديث والأثر، وحافظ المغرب، صاحب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وصاحب الاستيعاب في معرفة الأصحاب، توفي (463 هـ)، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (66/7 ترجمة 837) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (153/18 ترجمة 85)، والأعلام للزركلي (240/8). وانظر قوله في كتابه: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، توفي (463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ،عام النشر: (1387 هـ) (19/1).

(5) ابن حبان: هو الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، من علماء الحديث، صاحب الصحيح، توفي (354هـ)، مصادر ترجمته: الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1417هـ –1997م) (259/7)، وسير أعلام النبلاء (92/16 ترجمة70) ، والأعلام للزركلي(78/6)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (173/9)، ذكر ابنُ حبان ذلك في ثقاته (248/3 ترجمة 813) وقد عده من الصحابة، ثم عاد وذكره في التابعين (64/5 ترجمة 3870،) وفي مشاهير علماء الأمصار له أيضا، تحقيق : م. فلايشهمر، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، (1959م) ذكره في التابعين من أهل مكة (135 ترجمة598).

(6) في (أ) ابن مدنه، وهو خطأ، وابن منده: هو الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده العبدي الأصبهاني، من علماء الحديث، توفي (470 هـ)، انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة، لمحمد بن محمد، أبو الحسين ابن أبي يعلى، (526هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت (بدون تاريخ) (242/2)، وسير أعلام النبلاء (349/18

صحابيًّا؛ لكونه وُلِد في حياته ﷺ على مذهبهم[1] في ذلك [..][2]، وقيسِ بنِ أبي حازم وسعيدِ بنِ المسيب وأشباهِهم، - أَمْ مِن صغارِهم كالزُّهريِّ، وأبي حازمٍ سلمةَ بنِ دينار، والأَعْرجِ، ويحيى بنِ سعيدِ الأنصاري، ونحوهم، حكاه ابنُ عبدِالبرِّ[3] عن قوم

ترجمة168)، ذكر ذلك في: المستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة، لعبدالرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده، توفي (470 هـ)، المحقق: أ. د. عامر حسن صبري التَّميميُّ، الناشر: وزارة العدل والشئون الإسلامية البحرين - إدارة الشئون الدينية، (بدون تاريخ) (246/2).

(1) في (أ) حدهم.

(2) في (أ) و(ب) تقديم وتأخير، فقد كُتب في ما بين المعقوفتين هذه العبارة [والصحابيُّ من اجتمع مؤمنا بمحمدٍ ﷺ نبيًا حيًا ومات مؤمنًا وإن لم يره كابنِ أُمِّ مَكْتومٍ، ولو لم تَطُل صُحْبَتُه له، ولا غزا معه، ولا أخذ عنه، فيَخرُجُ بقولهم من اجتمع مؤمنًا مَن لَم يَجتمع به كالمخضرَمين الذين أَدركوا الجاهلية والإسلام، ومن اجتمع به مِن صغير لم يُميز، ومن اجتمع به كافرا كرسول قيصر ومات كذلك، ومن اجتمع به مؤمنا ثم مات كافرا، ومن اجتمع به مؤمنا بغيره من الأنبياء، ومن اجتمع به قبل نبوته ومات على دين الحنيفية، ومن اجتمع به مؤمنا بعد موته - فإنه غير صحابي على المشهور، ومن رآه مؤمنا ولم يجتمع به كطارق بن شهاب، وعبدالله بن سرجس، ويدخل من اجتمع به ولم يغز معه كجرير البجلي وقيسِ بنِ أبي حازم وسعيدِ بنِ المسيب وأشباهِهم]، والصحيح كما يظهر لي ما ثبت في (ج) و (د)؛ لأن قيس بن أبي حازم وسعيد بن المسيب ومن ذُكر بعدهم معدودون من التابعين، ولم يجتمعوا بالنبي ﷺ، أما ما ورد في النسخة (أ) و (ب) فيُدخل الذين ذكروا من جملة الصحابة وهم ليسوا كذلك، فينتظم الكلام في هذا السياق.

(3) يبدو أن المؤلف - رحمه الله - نقل العبارة من شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي بتصرف، لكن هذا التصرف أخل بالمعنى، ولم يُفصح عن المراد، فالعبارةُ جاءت مبتورةً ناقصةً، وسأنقل هنا عبارة ابن عبدالبر وكلام الحافظ العراقي رحمهما الله؛ ليتضح المقال، قال ابن عبد البر: " وَمِثْلُهُ أَيْضًا مِمَّا يَجْرِي مَجْرَاهُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مُرْسَلٌ مِنْ دُونِ هَؤُلَاءِ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ وَقَتَادَةَ وَأَبِي حَازِمٍ ويحيى ابن سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَمُّونَهُ مُرْسَلًا كَمُرْسَلِ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وقال آخرون حديث هؤلاء عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَمَّى مُنْقَطِعًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْقَوا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا الْوَاحِدَ وَالِاثْنَيْنِ وَأَكْثَرُ رِوَايَتِهِمْ عَنِ التَّابِعِينَ، فَمَا ذَكَرُوهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يسمى منقطعا". انظر: التمهيد لابن عبدالبر (20/1-21).

وقال الحافظ العراقي في شرحه على ألفيته: "اختُلِفَ في حدِّ الحديثِ المرسلِ، فالمشهورُ أنَّهُ مَا رَفَعهُ

مِن أَهْلِ الحديثِ؛ لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحدَ والاثنينَ، وأكثرُ روايتِهم[1] عن التابعين. وفي تمثيل ابنِ عبدِالبرِّ بالزُّهْرِيِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّه لَقِيَ مِن الصحابةِ عشرةً فأَكثر، فالصحابيُّ من اجتمع مؤمنا بمحمدٍ ﷺ نبيًا حيًا، ومات مؤمنًا؛ وإن لم يره كابنِ أُمِّ مَكْتومٍ، ولو لم تَطُل صُحْبَتُه له، ولا غزا معه، ولا أخذ عنه، فيَخرُجُ بقولهم (من اجتمع مؤمنًا)، مَن لَم يَجتمع به، كالمُخضرَمين الذين أَدركوا الجاهلية والإسلام، ومن اجتمع به مِن صغير لم يُميز، ومن اجتمع به كافرًا، كرسول قيصر، ومات على ذلك[2]، ومَن اجتمع به مؤمنًا ثم مات كافرًا، ومن اجتمع به مؤمنًا بغيره من الأنبياء، ومن اجتمع به قبل [3/ب] نبوته ومات على دين الحنيفية، [ومن اجتمع به مؤمنًا بعد موته فإنه غيرُ صحابيٍّ على المشهور] [3]، ومَن رآهُ مؤمنًا ولم يَجتمِع به كطارقِ بنِ شهاب، وعبدِالله بنِ سرجس، ويَدخُل من اجتمع به ولم يغزُ معه كجريرِ البجلي،[وكذا

التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ ، سواءٌ كانَ مِنْ كبارِ التابعينَ، كعُبيدِ اللهِ بنِ عَدِيِّ بنِ الخِيَارِ وقيسِ بن أبي حازمٍ، وسعيدِ بنِ المسيِّبِ، وأمثالِهم أو من صغارِ التابعينَ، كالزهريِّ وأبي حازمٍ، ويحيى ابنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، وأشباهِهِم.

والقولُ الثاني أنّهُ ما رفَعهُ التابعيُّ الكبيرُ إلى النبيِّ ﷺ ، وهذا معنى قولِهِ او قيّدهُ بالكبيرِ، أي بالكبيرِ من التابعينَ، فهذه الصورةُ لا خلافَ فيها، كما قالَ ابنُ الصلاحِ أما مراسيلُ صغارِ التابعينَ، فإنّها لا تسمّى مرسلةً على هذا القولِ، بل هي منقطعةٌ هكذا حكاهُ ابنُ عبد البرِّ عن قومٍ من أهلِ الحديثِ؛ لأنَّ أكثرَ رواياتِهِم عن التابعينَ ولم يلقَوا من الصحابةِ إلا الواحدَ والاثنين" انظر: شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي (204/1).

(1) في (د) رواياتهم.

(2) في (أ) و(ب) و(ج) كذلك.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من متن (د) وكُتب في الهامش.

مَن لم يأخذ عنه][1]. الثّاني: ما رَفَعه التابعيُّ الكبيرُ فقط إلى النبي ﷺ وعلى هذا فمُرسل التابعيِّ الصغيرِ يسمى منقطعًا. الثّالثُ: ما سقط من إسنادِه راوٍ فأكثر مِن أيِّ موضعٍ كان، وعلى هذا فهو مساوٍ للمُنقطع والمُعضل، وعلى هذا القول قرر الشيخُ[2] بدر الدين[3] بنُ جماعة كلامَ النّاظم.

---

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) و(ب).

(2) سقطت من (ب).

(3) في (ج) عز الدين، وهو خطأ، وابن جماعة هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، من علماء الحديث، توفي سنة (733هـ)، انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (280/2 ترجمة558)، والدرر الكامنة لابن حجر (4/5 ترجمة746)، والأعلام للزركلي (297/5)، وانظر التقرير في: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي،لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، توفي سنة (733هـ)، تحقيق د.محي الدين رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية (1406هـ) (42-43)، قال في شرح النَّوْع السَّادِس "الْمُرْسل: هُوَ قَول التَّابِعِيّ الْكَبِير قَالَ رَسُول الله ﷺ كَذَا أَو فعل كَذَا فَهَذَا مُرْسل بِاتِّفَاق وَأما قَول من دون التَّابِعِيّ قَالَ رَسُول الله ﷺ فقد قَالَ أهل الْفِقْه وَالْأُصُول يُسمى مُرْسلا سَوَاء أَكَانَ مُنْقَطِعًا أم معضلا، وَبِهَذَا قطع الْخَطِيب ثمَّ قَالَ: إِلَّا أَن أَكثر مَا يُوصف بِالْإِرْسَال رِوَايَة التَّابِعِيّ عَن النَّبِي ﷺ، وَقَالَ الْحَاكِم وَغَيره من أهل الحَدِيث لَا يُسمى مُرْسلا وخصوا الْمُرْسل التَّابِعِيّ". قال الباحث: ليس في كلام ابن جماعة تقرير أن المرسل يطلق على المنقطع والمعضل، وإنما يحكي عن الفقهاء والأصوليين أنهم يقولون به، وذكر أن الخطيب قطع به، إلا أن يقصد بابن جماعة بصاحب "زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح"، وهو عز الدين ابن جماعة، توفي سنة (819هـ)، قال الباحث: لم أجد أيضا في كلامه ما يدل على التقرير الذي ذكر، فقد قال في تعريف المرسل" وحده ما سقط من إسناده صحابي"، وقال في تعريف المنقطع: مالم يتصل إسناده كيف كان، قلتُ (ابن جماعة): وهو أعم مطلقا من المرسل والمعضل، وهما أخص منه مطلقا" انظر: زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبي عبدالله عز الدين ابن جماعة، توفي سنة (819هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور حلمي عبدالهادي والدكتور إسماعيل شندي، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث

واعلم أن مالكًا[1]، وأبا حنيفة[2]، وأحمد[3]، وأكثرَ الفُقهاء، وأكثرَ أتباعِهم احتجُّوا به، وعليه جمهورُ أهلِ الأُصول، ورَدَّ الاحتجاجَ به جماعةٌ من المحدثين، وبه قال الشافعيُّ[4]، وأبوبكرٍ الباقِلّانيُّ[5]، وعليه جمهورُ المحدثين[6]، وجعلوا حُكمَه حُكمَ الضعيفِ لعدم العلمِ بحال السّاقط[7]، هل هو عدلٌ أم لا ؟

والدراسات، (العدد الرابع – تشرين أول/أكتوبر 2004م) (ص250) (258). قال الباحث: لعل الشيخ التتائي – رحمه الله – قد وهم، أو لديه أصولٌ أخرى ينقل منها، غير التي وقفنا عليها، والله أعلم.

(1) انظر مقدمة التمهيد لابن عبدالبر (2/1).

(2) الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، توفي سنة (370هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية (1414هـ – 1994م) (145/3).

(3) العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، توفي سنة (458هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الناشر: بدون ناشر، الطبعة الثانية (1410 هـ – 1990م) (906/3)، وهي رواية عنه، انظر: روضة الناظر وجنة المُناظر، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (620هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (1423هـ–2002م) (365/1).

(4) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس المطلبي، القرشي، أبو عبدالله الشافعي، لُقِّب بناصر الحديث، أحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة في الإسلام، مشهود له بالفضل والعلم والفصاحة، له الأم، والرسالة، واختلاف الحديث، توفي (204هـ)، انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (42/1 ترجمة73)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (392/2 ترجمة404)، وسير أعلام النبلاء (5/10 ترجمة1).

(5) في (ج) فقط (السقاط).

(6) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (676هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية (1392هـ) (30/1).

(7) في (ج) فقط (السقاط).

وهذا الثاني مُقيَّد بما إذا لم يُسنَد من وجه آخر، أو يُرسِله مَن أخذ العلم مِن غيرِ رجالِ المُرسِلِ الأوّل؛ فيُقبَلُ، ويُحتَجُّ به حينئذٍ.

ومِن المُرسَل نوع يُسمى المرسل الخفي، قال ابنُ حجر[1]: الإرسال[4/أ] الخفي هو أن يروي الراوي عن شخص عاصره ولم يُعرف أنه لقيه.

النَّوعُ الرابع: المُسَلسَلُ

وأشار له بقوله (ومُسَلسلٌ)، فالتسلسل من صفات الأسانيد، فالحديثُ المُسلسلُ: ما توارَد رجالُ إسنادِه واحدًا فواحدًا على حالةٍ واحدةٍ للرواة، قوليةٍ: كسمعتُ فلانا يقول: أشْهد بالله لقد حدثني فلانٌ إلى آخره، وكإسنادِ حديثِ معاذِ بن جبل المُتسَلسِل (بإنّي أحبُّك فقُلْ)، حيث قال له النبي ﷺ :(إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك)[2]

---

(1) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، توفي سنة (852هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق الطبعة الثالثة (1421هـ – 2000م) (ص86).

(2) أخرجه الإمام أحمد في المسند (429/36–430 حديث22119)، و(443/36 حديث22126)، وأبو داود في سننه، وهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، توفي سنة (275هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى (1430 هـ - 2009 م) (630/2–631 حديث1522)، والنسائي في سننه (53/3 حديث1303)، والبيهقي في شعب الإيمان (236/6 حديث4097). قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود أن الحديث إسناده صحيح.

فإنه تسلسل[1] في قول كل من الرواة[2]: (إنّي أحبُّك فقُلْ).

أو فعليةٍ كقوله: دخلْنا على فلان فأطعمَنا تمرًا إلى آخره، وكمسلسل التَّشبيك باليد في حديث أبي هُريرة في تفضيل ما خَلَق الله تعالى في أيام الإسبوع[3]، وكحديث العدِّ في اليد[4].

---

(1) في (أ) و(ب) مسلسل.

(2) في (ب) بقوله كل من رواته.

(3) أخرجه الحاكمُ بإسناده مُسلسلًا في معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، المعروف بابن البيع، توفي سنة (405هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية (1397هـ - 1977م) (ص33). ونص الحديث هو: " قال أبو هريرة رضي الله عنه: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال: (خلق الله الأرض يوم السبت , والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس وآدم يوم الجمعة) " قال الحاكم بعد إيراده للأحاديث المسلسلة: " فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس، وآثار السماع بين الراويين ظاهرة غير أن رسم الجرح والتعديل عليها محكم، وإني لا أحكم لبعض هذه الأسانيد بالصحة، وإنما ذكرتها ليُسْتدل بشواهدها عليها إن شاء الله".

(4) أخرجه الحاكمُ بإسناده مُسلسلًا في معرفة علوم الحديث (ص32). ونصه هو: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: " عدهن في يدي رسول الله ﷺ، وقال رسول الله ﷺ: "عدهن في يدي جبريل، وقال جبريل: هكذا نزلت بهن من عند رب العزة اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم ترحم على محمد، وعلى آل محمد كما ترحمت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم تحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحننت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم وسلم على محمد، وعلى آل محمد كما سلمت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد"

أو قوليةٍ [وفعليةٍ][1] كقوله: حدثني فلان وهو آخذ بلِحيته، قال: آمنت بالقدر خيره وشرِّه، حلوِه ومرِّه[2].

أو وصفًا للرواة قوليًا: كالحديث المسلسل بقراءة سورة الصّف[3] ونحوه، أو فعليًا: كالحديث المسلسل بالفقهاء، وهو حديث ابنِ عُمر رضي الله عنهما: (البَيِّعان بالخِيار)[4]، وكالحديث المتسلسل برواية الحُفّاظ، وكالمتسلسل بصفات الإسناد، كقول

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(2) أخرجه الحاكمُ بإسناده مُسلسلًا في معرفة علوم الحديث (ص31-32)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (249/5-250 ترجمة134)

(3) أخرجه أحمد في المسند غير مسلسل (205/39 حديث23788)، والترمذي في سننه مسلسلا، وهو لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، توفي سنة(279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية (1395 هـ - 1975م) (412/5 حديث3309) ونصه هو: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَذَاكَرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ لَعَمِلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى {سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ}، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ سَلَامٍ» قَالَ يَحْيَى: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ» قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الأَوْزَاعِيُّ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ كَثِيرٍ" ، والحاكم في المستدرك مسلسلا (79/2 حديث2387) من حديث عبدالله بن سلام رضي الله عنه.

(4) الحديث المسلسل بالفقهاء هو الحديث الذي أخرجه الشافعي في الأم عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، فقد أخرجه الإمام مالك في الموطأ (968/4 حديث2473) بلفظ: (الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ. مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا. إِلاَّ بَيْعَ الْخِيَارِ)، ومن طريقه الشافعي في الأم (6/4)، وأخرجه البخاري في صحيحه (743/2 حديث2003)، ومسلم في صحيحه (1163/3 حديث1531) بلفظ: (إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجَبَ)، وأبو داود في سننه

كلٍّ من رُواته سمعت فلانًا، وكذا قولُ جميعِهم حدثنا[1]، أو فلان قال: شهدت على فلان[2] ونحو ذلك.

وأنواعُ التسلسل كثيرةٌ، قال الشيخُ سِراجُ الدين ابنُ الملقن[3] في تذكرته: وقلَّ الصحيحُ من هذا النوع[4]، – أيْ بل الغالبُ عليه الضَّعفُ–.

[الضَّعِيفُ، والمَتْرُوكُ]

[2 – وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ العَقْلُ أَنَّهُ ... ضَعِيفٌ ومَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ]

(وصَبري [4/ب] عنكم): أي مع غرامي بكم (يَشهَد العقلُ أنَّه) صبرٌ (ضعيفٌ) لا يقاوم الغرام بل (ومَتروكٌ) جُملةً (وذُلِّيَ) أي خضوعي لكم (أَجملُ) من صبري.

(324/5 حديث3454)، والترمذي في سننه (539/3 حديث1245) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(1) أخرجه الحاكمُ مُسلسلًا في معرفة علوم الحديث (ص30)

(2) أخرجه الحاكمُ مُسلسلًا في معرفة علوم الحديث (ص33).

(3) ابن الملقن: هو سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقن، وابن النحوي، صاحب التصانيف في الحديث والفقه وتاريخ الرجال، توفي (804هـ) انظر مصادر ترجمته: إنباء الغمر لابن حجر (216/2–219)، والأعلام للزركلي (57/5)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة لكحالة (297/7).

(4) التذكرة في علوم الحديث، لسراج الدين، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ابن الملقن (804هـ)،

قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمَّار، عمَّان، الطبعة الأولى (1408هـ – 1988 م) (ص19)، وعبارته رحمه الله بعد أن عرف المسلسل هي: "وقل فيه الصحيح".

تنبيه: للقومِ في تعريف[1] الصبر عباراتٌ، تَكلّم كلٌّ مِنهم فيه بحسب حاله ومقامه،

فقال ذو النون المِصري[2]: هو التَّباعُد عن المُخالفةِ، والتَّجزُّعِ[3] عند غُصَص البَلِيَّة، وإظهارُ الغِنى مع حُلولِ[4] الفقرِ بساحات المَعيشة.

وقال ابنُ عطاء[5]: الوُقوفُ مع البلاء بحُسن الأدب، وقال آخرٌ: الفَناءُ في البلاءِ بلا ظهورِ شَكوى.

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د).

(2) ذو النون المصري: هو أبو الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري، ويقال اسمه ثوبان، ويقال الفيض، من كبار مشايخ الصوفية، توفي (245هـ)، مصادر ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب (390/8 ترجمة4497)، طبقات الصوفية، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد الأزدي، السُلمي، توفي سنة (412هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر: (1419هـ 1998م) (27 ترجمة2)، وتاريخ دمشق (398/17ترجمة2111)، وسير أعلام النبلاء (532/11 ترجمة153). لم أقف على كتاب مطبوع لذي النون المصري، وله مخطوطة بعنوان (حديث ذي النون المصري)، لم أقف على كلامه أيضا فيها، وممن حكى ذلك عن ذي النون المصري القشيري في الرسالة القشيرية، لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، توفي سنة (465هـ)، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، الناشر: دار المعارف، القاهرة (دون تاريخ) (325/1)، وابن القيم في مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (157/2)، والقسطلاني في إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (270/9).

(3) ثبت من (أ)، وفي باقي النسخ (والتحرج).

(4)في (د) طول، وهو تصحيف نظر.

(5) ابن عطاء: هو أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الأُدمي، من مشايخ الصوفية، توفي (309 هـ)، مصادر ترجمته: طبقات الصوفية لأبي عبدالرحمن السلمي (207 ترجمة 42)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، توفي سنة (430هـ)، الناشر: دار السعادة - بجوار محافظة مصر، (1394هـ - 1974م) (302/10)، الرسالة القشيرية للقشيري (103/1)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، توفي سنة (597هـ)، المحقق: محمد عبد القادر

وقال آخرٌ: [حسنُ][1] اليقين عند الجزع، وقيل غير ذلك، والعقل قال ابن فرحون[2] وغيره: نور يُقذَف في القلب فيستعد لإدراك الأشياء، وقال أبو إسحاق الشيرازي[3] هو صفة يُميِّز بها بين الحَسَنِ والقَبيحِ، [وحكى الإبشيطي[4] اختلاف الناس فيه من جهات شتى، فقال: هل له حقيقة تدرك أو لا ؟ قولان، وعلى أن له حقيقة تدرك، هل هو جوهر أو عرض؟ قولان، وهل محله الرأس أو القلب؟ قولان، وهل العقول متفاوتة أو متساوية؟ قولان، وهل هو اسم جنس أو جنس أو نوع؟ ثلاثة أقوال، فتلك أحد عشر قولا، ثم القائلون بالجوهرية والعرضية اختلفوا في رسمه على أقوال شتى، أعدلُها قولان،

عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى (1412 هـ – 1992 م) (200/13 ترجمة2176). لم أقف على كتابٍ مطبوع أو مخطوط لابن عطاء، وممن حكى عنه هذه العبارة القشيري في الرسالة القشيرية (323/1)، والنووي في شرحه على صحيح مسلم (102/3)، والقسطلاني في إرشاد الساري (270/9).

(1) سقط من (ج).

(2) سبقت الترجمة له (ص66).

(3) أبو إسحاق الشيرازي: هو إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، الفِيْرُوزَآبَاذي، بكسر الفاء، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وضم الراء وسكون الواو، وفتح الزاى، والباء المنقوطة بواحدة بين الألفين، وفي آخرها الذال المعجمة، وهي نسبة إلى بلدة بفارس قرب شيراز، ويُقال كان اسمها "جور" توفي (476هـ)، مصادر ترجمته: الأنساب للسمعاني (278/10 ترجمة 3124)، وصفة الصفوة لابن الجوزي (273/2 ترجمة 646)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (228/16 ترجمة 3527) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (452/18 ترجمة 237).

(4) الإبشيطي: هو أحمد بن إسماعيل الإبشيطي الواعظ، نسبة إلى إبشيط من قرى المحلة بمصر، توفي (835هـ)، مصادر ترجمته: ، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر (23/3)، الضوء اللامع (244/1)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، توفي سنة (911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الأولى (1387 هـ – 1967 م) (530/1 ترجمة19)، شذرات الذهب لابن العماد (308/9)

فما قاله أصحاب العرض: هو ملكة في النفس بها يستعد للعلوم والإدراكات، وما قاله أصحابُ الجوهر: هو جوهرٌ لطيفٌ يُدرَك به الغائباتُ بالوسائط، والمحسوساتُ بالمشاهدات، خلَقَه الله في الدماغ وجعل نورَه في القلب، انتهى.][1]

[5/أ] ومذهب مالِكٍ، وأكثرِ أهلِ الشرع أنّه في القلب[2]، ومذهب أبي حنيفة، وأكثرِ الفلاسفة أنّه في الرّأس[3].

وفي البيت نوعان مِن أنواعِ الحَديث: **أحدهما: الضَّعيفُ.**

وأشارَ لهُ[4] بقوله (ضَعيفٌ) وهو: ما لَم يَجمَع صفةَ الصحيحِ أو الحسنِ.

ويَتفاوتُ ضَعفُه كصِحَّةِ الصَّحيحِ، ومِنه ما له لَقَبٌ خاصٌّ، كالمَوضوعِ، والشّاذِّ، وغيرِهما.

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د)، ولم أقف على مصدر حكاية الإبشيطي في اختلاف الناس على العقل من خلال كتبه، وقد ذكر الزبيدي في تاج العروس أن الإبشيطي ساق الخلاف في العقل (20/30 مادة عقل).

(2) المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، (483هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: (1414هـ – 1993م) (99/26)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، الحنفي (587هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الثانية (1406هـ – 1986م) (276/5).

(3) انظر: المقدمات الممهدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، توفي سنة (520هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1408 هـ – 1988 م) (334/3)، والذخيرة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، (684هـ)، المحقق: محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت، الطبعة الأولى (1994 م) (240/1).

(4) في (أ) و(ب) إليه.

قال ابنُ المُلَقِّن: وأنواعُه تزيدُ على ثمانين نوعًا[1]، وقال الحازِمي[2]: أنَّها تَقرُب من مائةِ نوعٍ، وكُلُّ نوعٍ منها عِلمٌ مُستقلٌّ[3].

النوع الثاني: المَتْروكُ.

وأشار له[4] بقوله[5] (ومَتْروكٌ)، ويُلقَّبُ بالمَصنوعِ[6]، والمُختَلَقِ، والمَردودِ، والمَوضوعِ.

وحَدُّهُ: ما انفَرَدَ بروايتِه مَن اتُّهِمَ بالكَذِب؛ بأنْ لا يُروى ذلك إلّا مِن جِهتِه، ويكون مُخالفًا للقواعد المعلومة، أو كان معروفًا بالكذب في كلامِه، وإنْ لَم يَظهر منه وُقوعُ ذلك في الحديث النَّبوي.

---

(1) انظر: التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن (ص14)، وقد ذكر هذا العدد في أنواع علم الحديث وليس في أنواع الضعيف.

(2) الحازمي: هو زين الدين أبوبكر محمد بن موسى الحازمي، توفي (584 هـ)، من علماء الحديث البارزين، وصاحب كتاب شروط الأئمة الخمسة، مصادر ترجمته: طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى(1992م) (276/1 ترجمة77)، سير أعلام النبلاء (167/21 ترجمة84)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (484)، والأعلام للزركلي (117/7)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (64/12).

(3) انظر: عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، توفي سنة (584هـ)، حققه وعلق عليه وفهرس له: عبد الله كنون، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية (1393 هـ – 1973 م) (ص3)، وقد ذكر الحازمي هذه العبارة في معرض الكلام عن علم الحديث عامة، وليس في الضعيف خاصة.

(4) في (أ) و(ب) و (د) وإليه أشار.

(5) سقطت من (أ).

(6) في (أ) و(ب) بالموضوع، وهو تصحيف.

وبعضُهم يُفسِّر المَوضوعَ بالمُختلَق: وهو أن يَروِيَ الراوي عن النَّبي ﷺ ما لم يَقُله[1] مُتعمِّدا لذلك، وعُلِم مِن هذا أنَّه أسوأُ حالًا[2] من المَتروك.

وكيف ما كان[3] الموضوعُ في أيِّ معنًى كان في الأحكام، أو القَصَص، أو التَّرغيب والتَّرهيب، وغيرِ ذلك؛ لم يُجيزوا ذِكرَه برِوايةٍ، أو احتِجاجٍ، أو ترغيبٍ.

ويُعْرَف الوضعُ بالإقرار من واضِعِه، أو ما يَتنزَّلُ منزلةَ إقرارِه.

وفي الحقيقة ليس الموضوعُ حديثًا، بل يَزعُم[4] واضعُه، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحَد عَلِم حالَه؛ بخلاف غيرِه من الأحاديث الضَّعيفة.

[الحَسَنُ، والسَّماعُ]

[3 – ولا حَسَنٌ إلّا سَماعُ حَدِيثُكُمْ ... مُشافَهَةً يُمْلى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ]

(ولا حَسَنٌ) عندي تشتهيه نفسي[وتميل إليه][5] [5/ب] (إلّا سماعُ[6] حديثِكم)

---

(1) في (أ) يقل له

(2) في (ب) حالات

(3) في (أ) زيادة (المتروك)

(4) في (أ) و(د) بزعم

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ب)

(6) في (د) استماع

حال[1] كونه (مُشافَهةً) منكم لي (يُملى عليَّ) [منكم][2] (فَأَنقُلُ) [الحسن][3] ذلك عنكم وأتحدّث به.

وجَمع في البيت نوعين: **أحدُهما: الحَسَنُ.**

وفي حدِّه خلافٌ ولْنقتصر منه على ما قاله أبو سليمان الخَطّابِي[4]: هو "ما عُرِف مخرَجُه، واشتهرت رجالُه، وعليه مَدارُ أهلِ الحديث، ويَقبَلُه أكثرُ العلماء، ويستعمله عامّة الفُقهاء"[5]، انتهى.

ومعنى قولِه: (ما عُرِف مَخرُجُه) أي: كقولِ التِّرمِذي:["ويُرْوى من غيرِ وجهٍ"[6].

ومعنى (اشتهارُ رجالِه) أي: بالسلامة من وَصْمة الكذِب،

---

(1) في (ج) حالة

(2) سقط من (أ) و(ب)

(3) ثبتت من (د)

(4) أبو سليمان الخطابي: هو حمد بن محمد بن إبراهيم البستي نسبة إلى بُست من بلاد كابل، المعروف بالخطابي، فقيه محدث، توفي (388 هـ)، مصادر ترجمته: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي (1205/3)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي (254)، وفيات الأعيان لابن خلكان (214/2)، سير أعلام النبلاء (26/17).

(5) انظر: معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (388هـ)، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة الأولى (1351 هـ – 1932 م) (6/1)، وقد رجعت إلى قول الخطابي في كتابه وتبين أنه قال (وعليه مدار أكثر الحديث)، وليس كما في المتن من جميع النسخ.

(6) انظر: سنن الترمذي (254/6).

كقولِ التِّرمذي:][1] "ولا يكونُ في إسنادِه من يُتَّهم بالكذِب"[2]

قال [الحافظُ][3] ابنُ حجرٍ: "المقبولُ ينقسم إلى أربعةِ أنواعٍ: لأنّه إمّا أن يَشتمِل من صفات القَبول على أعلاها أو لا.

الأولُ: الصحيحُ لِذاتِه، والثاني: إن وُجِد ما يَجبِر ذلك القُصورَ ككثْرةِ[4] الطُّرُق؛ فهو الصحيح أيضًا لكن لا لِذاته، وحيث لا جُبرانَ فهو الحسنُ لِذاته، فإن قامت قرينةٌ تُرجِّح جانب قَبولِ ما يُتَوقَّفُ فيه، فهو الحَسنُ أيضًا لا لِذاته"[5].

ثانيهما: السّماعُ.

وأشار له بِقوله (سماعُ حديثُكم) إلى آخرِه، ولم يَذكر النّاظمُ من طُرُقِ نَقلِ الحديثِ إلّا المُشافهةَ،

وهِي[أيْ: طُرُقُه][6] ثَمانيةَ أقسام. ولْنَذكرْها باختصار لتَقِف عليها، وتكمُلَ بها الفائدة[7].

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(2) المصدر السابق.

(3) ما بين المعقوفتين ثبت في (ج) فقط.

(4) في جميع النسخ عدا (ج) لكثرة، وبالرجوع للمصدر تبين أنها (ككثرة).

(5) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص58).

(6) في (ج) طرق، وما بين المعقوفتين سقط من (د).

(7) المؤلف رحمه الله نقل هذا الباب من كتاب المقدمة لابن الصلاح من (ص132-180)، واختصر مواضعا منه.

[القِسم][1] الأوّلُ: السّماعُ من لفْظ الشّيخ، وهو أعلاها.

ويَنقسمُ إلى إملاءٍ، وتحديثٍ من غيرِ إملاءٍ، وسواءً كان من حفظِه أو[من][2] كتابه.

القسمُ الثّاني [من أقسام التحمل][3]: القِراءةُ على الشّيخِ.

ويُسمّيها الأكثرُ عرضًا، ولا فَرقَ بين أن تكون [6/أ] [أنت][4] القارئَ، أو غيرُك وأنت تَسمع، قرأتَ من كتابٍ، أو من حفظِك، كان الشيخُ يحفظ ما تقرأُه أو لا، لكن يُمسِكُ أصلَه هو، أو ثقةٌ غيرُه، واتُّفِق[5] على أنّها روايةٌ صحيحةٌ.

القسم الثالث: الإجازة، وهي سبعةُ أصنافٍ:

أوَّلُها: الإجازة لِمُعيّنٍ في مُعيّنٍ: [...][6] كأَجَزتُك بالمُوَطَّأ مثلًا، وهو أعلى أنواعِ الإجازة المُجرّدة عن المُناوَلة.

---

(1) سقطت من (أ) و(ب).

(2) سقطت من (ج)

(3) سقطت من (ج)

(4) سقطت من (د)

(5) في (أ) (أو تَقِفُ) من الوُقوف

(6) في (أ) و(ب) تم نسخ هذه العبارة (كأجزت لأحمد المنوفي كتاب السنن، وهو يروي كتبا في السنن وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم)، وهو خطأ، لأن سياق الكلام عن الإجازة لمعين في معين، وهذا المثال يصلح للإجازة للمجهول أو بالمجهول، كما سيأتي في الصنف الرابع من الإجازة. والصحيح كما ثبت في النسخة (ج) و(د).

[قال][1] الباجِيُّ[2]: لا خلافَ في جوازِ الرِّواية بها[3]، وتَعَقَّب ابنُ الصّلاح عدمَ الخلاف بحِكاية جماعات لهُ من أهْلِ الحديث [و][4] الفقه والأصول[5].

ثانيها: الإجازةُ لمُعيَّن في غيرِ مُعيَّن: كأجزتُك بمسموعاتي، والجمهورُ على جوازِها.

ثالثُها: الإجازة لغير مُعيَّن بوصف العموم: كأجزتُ المسلمين أو كلَّ واحدٍ، أو أهْلَ زماني، واختُلِف في جوازِه، فإن قُيِّد بوصف خاص [أو نحوه][6]؛ فهو أقرب للجواز، وممَّن جوَّزَ ذلك كلَّه [الخطيب][7]، ورُوِي عن ابنِ منده أنه قال: أجزتُ لمَن قال

---

(1) سقطت من (أ) و(ب)

(2) هو سليمان بن خلف القرطبي، أبو الوليد الباجي، نسبة إلى باجه بالأندلس، توفي (474 هـ)، وهو من فقهاء المالكية، ومن رجال الحديث، انظر مصادر ترجمته: تاريخ دمشق (224/22 ترجمة 2660)، وسير أعلام النبلاء (535/18 ترجمة 274) ، والأعلام للزركلي (125/3).

(3) إحكام الفصول في أحكام الأصول، لسليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي، توفي سنة (474هـ)، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية (1415هـ – 1995م) (ص366).

(4) في (ج) في، وهو خطأ.

(5) مقدمة ابن الصلاح(ص151).

(6) سقطت من (أ) و(ب).

(7) سقط من (ج) انظر: قوله في الكفاية في معرفة أصول الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، توفي سنة (463هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة الأولى (1432هـ) (ص311 –325) باب الكلام في الإجازة وأحكامها، والإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، توفي سنة (544هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث والمكتبة العتيقة، القاهرة – تونس، الطبعة الأولى (1379هـ – 1970م) (ص98).

لا إله إلا الله، وجَوَّز القاضي أبو الطَّيب الطَّبري[1] فيما حكاه عنه الخطيب: الإجازةَ لجميع المسلمين مَن كان منهم موجودًا عند الإجازة[2].

رابعُها: الإجازةُ [للمَجهول أو][3] بالمجهول [..][4]: [كأجزتُ لأحمدَ المُتوفي[5] كتابَ السُّنن، وهو يروي كُتُبًا في السنن، وهناك جماعةٌ مشترِكون في هذا الاسم][6]، [ويتشبَّثُ بِذيلها الإجازةُ المعلَّقةُ بالشرط، فهذه إجازةٌ فاسدةٌ لا فائدة لها][7].

خامسُها: الإجازة للمَعدوم من غيرِ عَطفٍ على موجودٍ: كأجزتُ لِمن يولَد لِزيد، فإنْ عطَفَها [6/ب] على موجودٍ كأجزتُ لفلانٍ ومَن يُولَد له؛ فأولى بالجواز، أجازها الخطيبُ[8]، وذكر أنَّه سَمِعَ أبا يَعلى ابنَ الفرّاءِ الحَنبَلي[9]

---

(1) هو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري الشافعي، توفي (450 هـ)، مصادر ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب (491/10 ترجمة4879)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (39/16 ترجمة 3353)، سير أعلام النبلاء للذهبي (668/17 ترجمة 459).

(2) انظر: جزء الإجازة المجهول والمعدوم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، توفي سنة (463هـ)، تحقيق عمرو عبدالمنعم، الناشر: مكتبة العلم بجدة، ومكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى (1413هـ) (ص42-43).

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(4) ما بين المعقوفتين في (د) بالموجود، وهو تصحيف.

(5) في (ج) و (د) المُتوفي، وهو تصحيف.

(6) ما بين المعقوفتين لم تُكتَب في هذا الموضع في (أ) و(ب)، وإنما كُتبت للتمثيل على الصنف الأول من أصناف الإجازة، ونبهت عليه هناك.

(7) ما بين العكوفتين سقط من (د).

(8) انظر: الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي (325-326).

(9) هو القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي الحنبلي، المعروف بابن

وأبا الفضل بن عمروس[1] المالكي يُجيزانِها[2]، وحكى ذلك أيضًا عن أبي نَصرِ بنِ الصَّباغ[3] الفقيه قال: ذهبَ قومٌ إلى جوازِها لمن لم يُخلَق[4].

وأمّا عَطْفُ المعدوم[5] على الموجود فقد نَصَّ عليه الشافعيُّ في كتاب الأُمِّ[6]، فأوْصى فيها على أَوْلادِه المَوجودين، ومن يُحَدِّثْه[7] اللهُ تعالى له من الأَوْلاد.

سادِسُها: إجازةُ مالَم يتحمَّلْه المُجيزُ بَعْدُ؛ لِيروِيَهُ المُجازُ إذا تحمَّلَه المُجيزُ بعدَ ذلك.

الفراء، توفي (458 هـ)، له أخ يحمل مثل اسمه، وكنيته أبوخازم توفي (430 هـ) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب (55/3 ترجمة 679)، سير أعلام النبلاء للذهبي (89/18 ترجمة 40)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (193/2).

(1) في (د) عبدوس، والصحيح ابن عمروس، وهو أبو الفضل محمد بن عبيدالله بن أحمد بن عمروس البغدادي، شيخ المالكية، توفي (452 هـ)، مصادر ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب(589/3 ترجمة1108)، سير أعلام النبلاء للذهبي (73/18 ترجمة34)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد ابن مخلوف (156/1 ترجمة303).

(2) انظر جزء الإجازة للمعدوم والمجهول للخطيب البغدادي (46)

(3) هو أبو نصر عبدالسيد بن محمد بن عبدالواحد بن الصباغ الشافعي، توفي (477 هـ)، مصادر ترجمته: تاريخ بغداد وذيوله العلمية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، توفي سنة (463هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (1417هـ) (122/21 ترجمة 118)، سير أعلام النبلاء (464/18 ترجمة 238)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (122/5 ترجمة465).

(4) انظر مقدمة ابن الصلاح (159).

(5) ف (ج) العموم.

(6) انظر الأم للشافعي (62/4).

(7) في (د) سيُحدِّثه.

قالَ ابنُ الصَّلاح: "أخْبرَني مَن أُخْبِرَ عن القاضِي عِياض[1] من فُضَلاء وقته بالمَغرب أنَّه قالَ: لم أرَ مَن تكلَّمَ على هذا من المشايخ، قالَ: والصَّحيحُ منعُها، وصُوِّب، ورَأَيتُ بعضَ المُتأَخِّرين والعَصْرِيِّين يَصنَعونَه"[2].

سابِعُها: إجازةُ المُجاز، كَأَجَزْتُكَ مُجازاتي، مَنَعَ مِن ذلِك بعضُ مَن لا يُعْتَدُّ بِه مِن المُتأخِّرين.

والصَّحيح و الذي عليه العملُ أَنَّه جائِزٌ، ولا يَشبَه ذلِك ما امتَنَعَ مِن تَوْكيلِ الوَكيل بِغيرِ إذْنِ المُوَكِّل.

[قالَ][3] أبو نُعَيْمٌ[4][..][5] الإجازةُ على الإجازةِ قَويَّةٌ جائزةٌ[6].

---

(1) هو القاضِي أبو الفَضْل عِياضُ بنُ مُوسى اليَحصُبي، المالِكي، صاحب الإلماع، توفي (544 هـ)، مصادر ترجمته: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبي جعفر الضبي (437 ترجمة12169س)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (212/20 ترجمة 136)، والأعلام للزركلي (99/5).

(2) في (أ) و(ب) يمنعونه، والصواب يصنعونه، كما في مقدمة ابن الصلاح (161).

(3) سقطت من (ج) و (د).

(4) أبو نعيم هو الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، صاحب حلية الأولياء، توفي (430 هـ)، مصادر ترجمته: تاريخ بغداد وذيوله العلمية للخطيب (35/21 ترجمة 35)، سير أعلام النبلاء للذهبي (453/17 ترجمة 305)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (18/4 ترجمة 254)

(5) في (ج) زيادة (في)، وهو خطأ

(6) في (أ) جارية ، حكى ابن الصلاح في المقدمة وجادة عن أبي عمرو السفاقسي أنه سمع أبا نعيم قال ذلك (159).

وكانَ الفَقيهُ الزَّاهِدُ نَصْرُ المَقْدِسِيُّ[1] يَروي بها[2]، ورُبَّما والى بينَ ثلاثِ إجازاتٍ.

القِسْمُ الرّابِعُ [مِن طُرُقِ التَّحَمُّلِ][3]: المُناوَلَةُ وهِي صِنْفانِ:

أَحَدُهُما: مَقْرُونَةٌ[4] بِالإجازَةِ، وهِي أَعْلا أَصْنافِ الإجازَةِ مُطْلَقًا، وهِي أَنْواعٌ.

ومِن صُوَرِها أَنْ يَدْفَعَ [الشَّيْخُ][5] لِلطّالِبِ أَصْلَ سَماعِهِ أَو مُقابَلاتِهِ[6]، ويَقُولَ هذا سَماعِي، أَو رِوايَتِي عَن فُلانٍ فَارْوِهِ[7]، أَو أَجَزْتُ لَكَ رِوايَتَهُ عَنِّي، ثُمَّ يُبْقِيَهُ مَعَهُ تَمْلِيكًا، أَو يَنْسَخُهُ أَو نَحْوُه.

ومِنْها أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ الطَّالبُ [7/أ] سَماعَهُ؛ فَيُناوِلَهُ، ثُمَّ يُعيدَهُ إِلَيْهِ، ويَقُولَ هُوَ حَديثِي، أَو رِوايَتِي فَارْوِهِ عَنِّي، أَو أَجَزْتُ لَكَ رِوايَتَهُ، وهذا سَمّاهُ غيرُ واحِدٍ مِن أَئِمَّةِ الْحَديثِ عَرْضًا، قالَ النَّوَوِيُّ: "والقِراءَةُ على الشَّيْخِ تُسَمَّى عَرْضًا، فَلْيُسَمَّ هذا عَرْضَ المُناوَلَةِ،

---

(1) هو نصر بن إبراهيم المقدسي، توفي (490 هـ)، مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء (136/19 ترجمة72)، الطبقات الكبرى للسبكي (351/5 ترجمة553)، شذرات الذهب لابن العماد (396/3)،

(2) ثبتت في (ب)

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(4) في (ب) مقرنة

(5) سقط من (أ) و(ب).

(6) في (ج) (مُقابلتِه).

(7) في (ج) (ما رواه) وهو تصحيف.

وذاكَ عَرْضَ القِراءَةِ. وهذِهِ المُناوَلَةُ كالسَّماعِ في القُوَّةِ[1] عِندَ رَبِيعَةَ[2]، ويَحْيى بنِ سَعيدٍ[3]، ومُجاهِدَ[4]، والشَّعْبِيِّ[5] وعَلْقَمَةَ[6]، وأبِي العالِيَةَ[7]،

---

(1) في (د) (القراءة) وهو تصحيف.

(2) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبدالرحمن واسمه فروخ التيمي، ويُعرف بربيعة الرأي، وذلك لرجاحة عقله، وهو من كبار فقهاء المدينة، وصاحب الفتوى فيها، أدرك بعض أصحاب النبي ﷺ وكبار التابعين، وهو شيخ الإمام مالك بن أنس، توفي (136هـ)، راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد (415/5 ترجمة 1220)، التاريخ الكبير للبخاري (286/3 ترجمة 976)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (475/3 ترجمة 2131)، تاريخ بغداد (414/9 ترجمة 4484)، سير أعلام النبلاء (89/6 ترجمة 23).

(3) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، من كبار علماء الحديث بالمدينة، روى عن أنس بن مالك والسائب بن يزيد من الصحابة، وروى عن كبار التابعين كابن المسيب، والقاسم بن محمد، وعنه هشام بن عروة ومالك بن أنس وغيرهما، توفي (143 هـ)، راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد (423/5 ترجمة 1239)، التاريخ الكبير للبخاري (275/8 ترجمة2980)، تاريخ بغداد (155/16 ترجمة7398)، سير أعلام النبلاء (468/5 ترجمة 213).

(4) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي المكي مولى عبدالله بن السائب، كان أعلم الناس بالتفسير، وقد أخذه من ابن عباس، توفي (104 هـ) وقيل غير ذلك، راجع: الطبقات الكبرى (19/6 ترجمة1541)، التاريخ الكبير (411/7)، سير أعلام النبلاء (450/4)، والأعلام للزركلي (278/5).

(5) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبدٍ الشعبي، من علماء الحديث، توفي (104هـ)، راجع: الطبقات الكبرى (259/6 ترجمة 2316)، التاريخ الكبير (450/6 ترجمة 2961)، تاريخ بغداد (143/14 ترجمة 6633)، وسير أعلام النبلاء (294/4 ترجمة 113).

(6) هو أبو شبل علقمة بن قيس النخعي، فقيه الكوفة، وعالمها، ومقرئها، من أئمة التابعين الفضلاء، جوّد القرآن على ابن مسعود، توفي (62 هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (146/6 ترجمة1982)، والتاريخ الكبير للبخاري (41/7 ترجمة177)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (240/14 ترجمة6690)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (53/4 ترجمة14).

(7) هو زياد بن فيروز، أبو العالية البرّاء، وسُمي بالبرّاء لأنه كان يُبري النبل، البصري، وكان قليل

وأبي الزُّبَيْرِ[1]، وأبِي المُتَوَكِّلِ[2]، ومالِكٍ[3]، والزُّهْرِيِّ[4]، وابْنِ وَهْبٍ[5]، وابْنِ القاسِمِ[6]،

الحديث، سمع ابن عمر، وعبدالله الصامت، توفي سنة (90هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (176/7 ترجمة3154)، والتاريخ الكبير للبخاري (365/3 ترجمة1241)، ويُقال اسم أبي العالية أذينة ذكره في (61/2 ترجمة1688) وأعاده باسم كلثوم في (228/7 ترجمة982)، وذكره في باب الكنى في (89/9 ترجمة938)، والثقات لابن حبان (258/4 ترجمة2807).

(1) هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي، المكي، مولى حكيم بن حزام، روى عن جماعة من الصحابة والتابعين، توفي سنة (128هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (30/6 ترجمة1575)، والتاريخ للبخاري (221/1 ترجمة694)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (386/5 ترجمة174).

(2) هو علي بن داود الناجي، البصري، إمامٌ من أهل الحديث، روى عن جماعة من الصحابة والتابعين، توفي سنة (102هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (168/7 ترجمة3124)، والتاريخ الكبير للبخاري (273/6 ترجمة2384)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (8/5 ترجمة4).

(3) هو الإمام صاحب المذهب المتَّبع، أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، الحميري، المدني، إمام دار الهجرة، مشهود له بالعلم والإمامة، والفضل، صاحب الموطأ في الحديث، توفي سنة (179هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (465/5 ترجمة1367)، التاريخ الكبير للبخاري (310/7 ترجمة1323)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (48/8 ترجمة10).

(4) هو الإمام محمد مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري، أبوبكر المدني، الإمام، العَلَم، حافظ زمانه، توفي سنة (124هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (348/5 ترجمة 1065)، والتاريخ الكبير للبخاري (220/1 ترجمة693)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (326/5 ترجمة160).

(5) هو الحافظ عبدالله بن وهب بن مسلم مولى ابن زياد، أبو محمد الفهري مولاهم، المصري، روى له الجماعة، فقيه من أصحاب مالك، توفي سنة (197هـ)، انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (218/5 ترجمة710)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (223/9 ترجمة63)، والأعلام للزركلي (144/4).

(6) هو عبدالرحمن بن القاسم العتقي مولاهم، أبو عبدالله المصري، الفقيه، صاحب الإمام مالك، قال الذهبي: كان ذا مال ودنيا، فأنفقها في العلم، صاحب المدونة من أجل كتب المالكية، توفي سنة

وجَماعاتٍ آخَرِينَ[1]. والصَّحيحُ أَنَّها مُنْحَطَّةٌ عَن السَّماعِ والقِراءَةِ"[2] عِندَ النَّوَوِيِّ، والأَوْزاعِيِّ[3]، وأَبِي حَنِيفَةَ[4]،

(191هـ)، انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (120/9 ترجمة39)، والأعلام للزركلي (323/3).

(1) كان الأحسن للمؤلف – رحمه الله – أن يرتب أسماء من ذكر إما على الأمصار، أو تاريخ الوفاة، ويبدو أنه نقله كما هو من كتاب " التقريب والتيسير " للنووي (ص62)، ولكن خالفه في إيراد اسم " الزهري" بعد " مالك " ، والنووي جعله أول الأسماء، وهو الصحيح لتقدم وفاته عن المدنيين بعده، وكذلك النووي اختصره من مقدمة ابن الصلاح (ص166)، لكن ابن الصلاح أورد الأسماء مرتبة على الأمصار ثم تاريخ الوفاة، وابن الصلاح نقل ذلك مختصرا من كتاب معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، لأبي عبدالله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، المعروف بابن البيع، توفي (405هـ)، بتحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية (1397هـ – 1977م) (ص260)، وخالفه في جعل " ابن وهب " قبل " ابن القاسم " ، والصحيح كما هو عند الحاكم أنه بعده؛ لتأخر وفاته عنه.

(2) انظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لشرف الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، توفي سنة (676هـ)، تحقيق الأستاذ محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى (1405 هـ – 1985 م) (ص63).

(3) هو أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، عالم أهل الشام، كان يسكن بمحلة الأوزاع بدمشق، والأوزاع: بطن من همدان، ولم يكن منهم، وكَانَ قد نزل فيهِم، وهو شامي، ثم تحول إلى بيروت، وظل مرابطا بها إلى أن مات سنة (157هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (339/7 ترجمة3987)، والتاريخ الكبير للبخاري (326/5 ترجمة1034)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (107/7 ترجمة48).

(4) هو النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، الكوفي، إمام أصحاب الرأي، وفقيه أهل العراق، وأول أئمة المذاهب الأربعة في الإسلام، رأى أنس بن مالك، توفي سنة (150هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (233/7 ترجمة3453)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (444/15 ترجمة7249)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (390/6 ترجمة163).

والشَّافِعِيِّ[1]، ويَحْيى بنِ يَحْيى[2]، قالَ الحاكِمُ: "وعَلَيْهِ عَهِدْنا[3] أَئِمَّتَنا، وإِلَيْهِ نَذْهَبُ"[4].

ومِنْها أَنْ يُناوِلَ الشَّيْخُ الطّالِبَ سَماعَهُ، ويُجيزَهُ لَهُ[5]، ثُمَّ يُمْسِكَهُ الشَّيْخُ. وهذا دُونَ السَّابِقِ.

وتَجُوزُ رِوايَتَهُ إِذا وَجَدَ الكِتابَ، أَو مُقابَلًا به[6] مَوْثُوقًا بِمُوافَقَتِهِ ما تَناوَلَتْهُ الإِجازَةُ، كما يُعْتَبَرُ في الإِجازَةِ المُجَرَّدَةِ.

واخْتُلِفَ هَلْ لِهذِهِ [المُناوَلَةِ][7] مَزِيَّةٌ عَن الإِجازَةِ المُجَرَّدَةِ في مُعَيَّنٍ؟ وهُو رَأْيُ شُيوخِ الحَديثِ قَديمًا، وحَديثًا، أَو لا مَزِيَّةَ لَها ؟ وهُو رَأْيُ جَماعَةٍ مِن أَصْحابِ الفِقْهِ والأُصُولِ.

ومِنْها أَنْ يَأْتِيَهُ الطّالِبُ بِكِتابٍ ويَقُولَ له: هذا رِوايَتُكَ فَناوِلْنيهِ، وأَجِزْهُ لي [رِوايةً][8]، فَيُجيبُهُ إِلَيْهِ مِن غَيرِ نَظَرٍ فيهِ، وتَحَقُّقٍ [لروايته][9]؛ فهذا باطِلٌ، فَإِنْ وَثِقَ بِخَبَرِ الطّالِبِ،

---

(1) سبق الترجمة له (ص85).

(2) هو الإمام يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي، الحافظ أبو زكريا النيسابوري، أخذ عن صغارٍ من التابعين، توفي سنة (226هـ) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (310/8 ترجمة3131)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (512/10 ترجمة167).

(3) في (د) عمل.

(4) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص260).

(5) في (أ) به.

(6) في (ج) مقابلاته.

(7) في (ج) الإجازة.

(8) سقطت من (ج).

(9) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) ، ومُثبتٌ بدله (فيه).

ومَعْرِفَتِهِ اعْتَمَدَهُ، وصَحَّتِ الإجازَةُ، كما يَعْتَمِدُهُ في القِراءَةِ، ولَوْ قالَ حَدِّثْ عَنِّي بِما فيهِ إِنْ كانَ حَديثِي [مَعَ][1] بَراءَتِي مِن الغَلَطِ، كانَ جائِزًا حَسَنًا.

[7/ب] الصِّنْفُ الثّانِي:- المُجَرَّدَةُ: أَنْ يُناوِلَهُ مُقْتَصِرًا على هذا سَماعِي، فَلا تَجوزُ الرِّوايَةُ بِها على الصَّحيحِ عِندَ الفُقَهاءِ والأُصولِيِّينَ، وعابُوا المُحَدِّثِينَ المُجَوِّزِينَ[2].

القِسْمُ الخامِسُ: المُكاتَبَةُ: وهِيَ أَنْ يَكْتُبَ مَسْموعَهُ لِغائِبٍ، أَوْ حاضِرٍ بِخَطِّهِ، أَوْ بِأَمْرِهِ، وهِيَ صِنْفانِ: مُجَرَّدَةٌ عَنْ الإجازَةِ ومَقْرونَةٌ بِأَجَزْتُكَ ما كَتَبْتُ لَكَ أَوْ إِلَيْكَ، أَوْ بِه إِلَيْكَ، ونَحْوِهِ، وهذِهِ في الصِّحَّةِ والْقُوَّةِ كَالمُناوَلَةِ المَقْرونَةِ، والْمُجَرَّدَةُ مَنَعَ[3] الرِّوايَةَ بِها جَماعَةٌ مِنْهُمْ القاضي الماوَرْدي[4] الشّافِعِيِّ، وأَجازَها كَثيرٌ مِنْ الْمُتَقَدِّمينَ والْمُتَأَخِّرينَ، كَأَيُّوبِ

---

(1) سقطت من (أ).

(2) في (ج) والمُجوِّزين

(3) في (ج) مع، وهو تصحيف

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بالماوردي، من أعيان فقهاء الشافعية، المشتهرين بالتصانيف الكثيرة في الفقه وغيره، ومنها الحاوي والإقناع في الفقه الشافعي، وتولى القضاء ببلدان كثيرة، ثم سكن بغداد، توفي سنة (450هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (587/13 ترجمة6491)، سير أعلام النبلاء للذهبي (64/18 ترجمة29)، طبقات الشافعية للسبكي (267/5 ترجمة511). انظر منعه ذلك في كتاب الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، توفي سنة (450هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1419 هـ -1999 م) (25/1-26).

السَّخْتَيَاني(1)، وغيرِ واحدٍ، و[هو](2) الصَّحيحُ الْمَشْهورُ بَيْنَ أَهْلِ الحَديثِ، وهُو مَعْمولٌ بِه عِنْدَهُمْ، مَعْدُودٌ في الْمَوْصولِ؛ لإِشْعارِه بِمَعْنى الإِجازَةِ.

وتَكْفي مَعْرِفَتُه خَطَّ الكاتِبِ(3)، ولا يُشْتَرَطُ فيه البَيِّنَةَ، ومِنْهُم مَنْ شَرَطَها، وهو ضَعيفٌ، ثُمَّ الصَّحيحُ: أَنَّه يَقولُ في الرِّوايَة بها كَتَبَ إِلَيَّ فلانٌ، قالَ: حَدَّثَنا فُلانٌ، أَوْ أَخْبَرَني فُلانٌ مُكاتَبَةً، أو كِتابَةً ونَحْوَه، ولا يَجوزُ إطلاقُ حَدَّثَنا وأَخْبَرَنا، وجوَّزَه غيرُ واحدٍ مِن عُلَماءِ الْمُحَدِّثين، وأَكابِرِهِمْ.

القِسْمُ السَّادِسُ [من أقسام التحمل](4): إعلامُ الشيخِ للطالبِ بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعَه، مقتصرًا عليه من غير أن يقول: اروه عني، أو أذنت لك في روايته، جَوَّزَ الرِّوايَة بِهِ كثيرٌ من أصحابِ الحَديثِ، والفِقْهِ، والأُصولِ [والظاهر](5). واختَلفوا إذا قال: هذه روايتي لا تَرْوِها عني، هل يجوز له أن يروِيَها عنه ؟ كما لو سمع منه حديثًا، ثم قال له: لا تَرْوِهِ عني، ولا أُجيزه لك.

---

(1) هو أبوبكر أيوب بن أبي تميمة، واسمه كيسان، السختياني، العنزي مولاهم، البصري، سيد شباب أهل البصرة، من صغار التابعين، ثقة ثبتا في الحديث، توفي سنة (131هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (183/7 ترجمة3193)، والتاريخ الكبير للبخاري (409/1 ترجمة1307)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (15/6 ترجمة7). حكى ذلك عنه الخطيب البغدادي في الكفاية في معرفة أصول الرواية (114/2).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من(د)

(3) في (أ) الكتاب.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

وَنَصَرَ [1] القاضي عِياضُ هذا القولَ قائِلًا: [8/أ] "هو صَحيحٌ لا يَقْتَضي النَّظَرُ سِواهُ؛ لأن مَنْعَهُ أنْ يُحَدِّثَ بما حَدَّثَهُ لا لِعِلَّةٍ، ولا لِريبَةٍ في الحديثِ لا يُؤَثِّرُ؛ لأنَّهُ قد حَدَّثَه، فهو شيء [لا][2] يُرجَع فيه"[3]. وقال النَّوَوِيُّ: "الصَّحيحُ ما قاله غيرُ واحدٍ من المُحَدِّثين وغيرِهم: لا تجوزُ الرِّوايَةُ بِه،

لكِنْ يَجِبُ العملُ به إنْ صَحَّ سَنَدُهُ"[4].

القسم السابع [من أقسام التَّحَمُّل][5]: الوصية: وهو أن يوصي عند موته، أو سفره بكتاب يَروِيْه. جَوَّزَ بعضُ السَّلَف للمُوْصَى له روايتَه عنه[6]، واستبعدَه بعضُهم[7]، وقال بعضُهم هو غلطٌ، والصحيح مَنْعُه[8].

---

(1) في (ج) وحضر، وهو تصحيف.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(3) انظر: الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض اليحصبي (ص110)، والقول الذي نصره القاضي عياض هو قول أبي محمد ابن خلاد، الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، ، حيث قال في كتابه المحدث الفاصل (ص450): "وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَقُولَ: لَا تَرْوِهْ عَنِّي، وَلَا أَنْ يَقُولَ: لَسْتُ أُجِيزُهُ لَكَ، بَلْ رِوَايَتُهُ عَنْهُ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ جَائِزَةٌ".

(4) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص65).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(6) ممن جوزها أبو محمد الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص459)، والقاضي عياض في الإلماع (ص115).

(7) الذي استبعدها هو ابن الصلاح في مقدمته (ص177).

(8) ممن غلط هذا الرأي ابن الصلاح، فقال: وَهَذَا بِعِيدٌ جِدًّا، وَهُوَ إِمَّا زَلَّةُ عَالِمٍ، أَوْ مُتَأَوِّلٌ" انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص177)، وكذلك النووي في التقريب والتيسير (ص65).

القسم الثامن [من أقسام التحمل][1]: الوِجادَة: وهي مصدر وجد[2] يجد، مُوَلَّدٌ[3] غير مسموع من العرب، ومثالها أن يَقِفَ على أحاديث بخط راويها[4] لايرويها[5] الواجدُ، فله أن يقول وجدتُ، أو قرأتُ بخط فلان أو في كتابه بخطه قال: حدثنا فلان، ويسوق الإسنادَ والمتنَ، هذا الذي استمر عليه العمل قديما وحديثا، وهو من باب المنقطع والمرسل، وفيه شوب [اتصال] [6] بقوله: وجدت[7] بخط فلان، وربما دلس[8] بعضُهم فذكر الذي وجد خطَّه[9]، وقال فيه عن فلان، أو قال فلان. وذلك [تدليسٌ][10] قبيحٌ؛ إذا كان بحيث يوهِم سماعَه منه.

وفُهِم ممّا تقدم جوازُ كتابةِ الحديثِ، وضبطِه نَقْطًا وشَكْلًا، وكتابتُه جائزةٌ إجماعًا بعد الصحابة والتابعين؛ بحيث زال ذلك الخلاف، فقد روى أبو داود، والحاكم، وغيرُهما عن

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)، وفي (ب) سقط (التحمل).

(2) في (ب) (لو وجد) وهو تصحيف.

(3) في (ب) (مولود)، وهو خطأ، والمُوَلَّد من الكلام هو: اللَّفْظُ الْعَرَبِيّ الَّذِي يَسْتَعْمِلهُ النَّاس بعد عصر الرِّوَايَة. انظر: المعجم الوسيط (1056/2 باب الواو).

(4) في (ج) رواتها، وفي (د) روايتها.

(5) في (ج) (رواتها ليرويها)، وفي (د) (روايتها لا يرويها)، وكله تصحيف، انظر التقريب والتيسير للنووي (ص65).

(6) في (ب) (إن قال)، وفي (أ) (إيصال) وكله تصحيف.

(7) في (ج) (وجد).

(8) في (ج) (دنس)، وهو تصحيف.

(9) في (ب) (وجدت خطهم).

(10) في (ج) (أنه ليس)، وهو تصحيف بيّن.

ابن عمر[1] قال: قلت يا رسول الله إنِّي أسمع منك الشيء فأكتبه؟ (قال: نعم، قال في الغضب والرضى؟ قال: نعم، فإنّي لا أقول فيهما إلا حقا)[2]، [8/ب] وأما ما ورد من

---

(1) الصحيح أن راوي الحديث هو عبدالله بن عمرو بن العاص، ولعل الواو سقطت من النساخ.

(2) **تخريج الحديث:** أخرجه أبوبكر ابن أبي شيبة في مصنفه، وهو أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، توفي سنة (235هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى (1409هـ) (313/5 حديث26428)، والإمام أحمد في مسنده (57/11 حديث6510)، وأيضا (406/11 حديث6802)، والدارمي في سننه، وهو أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، توفي سنة (255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (1412 هـ – 2000 م) (429/1 حديث501) عن مسدد. وأبو داود في سننه (318/3 حديث3646) عن مسدد وأبي بكر ابن أبي شيبة، وعنه أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، توفي سنة (463هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (1414هـ – 1994 م) (300/1 حديث389). والطبراني في المعجم الكبير، وهو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، توفي سنة (360هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الأولى (1415 هـ – 1994 م) (422/13 حديث14264) عن معاذ بن المثنى عن مسدد. والحاكم في مستدركه (187/1 حديث359) من طريق عبدالرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ومسدد، ومن طريقه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص414 حديث755).

جميعهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، ومسدد، وعبدالرحمن الحارثي) عن يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله بن الأخنس، عن الوليد بن عبدالله، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعا؛ ولفظ أبي داود هو (كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ ، وَقَالُوا : أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا ، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ ، فَقَالَ : اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ)، إلا أن عبيدَ الله بن الأخنس قد صرح بالسماع عن الوليد بن عبدالله عند أحمد، والدارمي، والطبراني.

رجال الإسناد:

1 – أبو بكر بن أبي شيبة: هو الحافظ عبدالله بن محمد بن إبراهيم، أبوبكر العبسي، الكوفي، ثقة، حافظ، له المسند، والمصنف، توفي سنة (235 هـ) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (160/5 ترجمة737)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (259/11 ترجمة5138) ، وتهذيب الكمال للمزي (34/16 ترجمة3526)، وسير أعلام النبلاء للذهبي(122/11 ترجمة44)

2 – أحمد بن حنبل: هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، أبو عبدالله الشيباني، ثقة، حافظ، فقيه، حجة، صاحب المسند، ولد ببغداد، ونشأ بها، توفي سنة (241 هـ)، انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري(5/2 ترجمة1505)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (292/1) وأيضا (68/2 ترجمة126 من باب تسمية من روى عنه العلم ممن يسمى أحمد – باب الميم)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (90/6 ترجمة2586)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (177/11 ترجمة78)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص84 ترجمة96).

3 – مُسَدَّدٌ: هو مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدِ بنِ مُسَرْبَلٍ، أبو الحسن الأسدي، الإمام، الحافظ، الحجة، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي والنسائي، وغيرهم، توفي (228 هـ) انظر ترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد (224/7 ترجمة3396) ، التاريخ الكبير للبخاري (72/8 ترجمة2209) ط دائرة المعارف العثمانية، تهذيب الكمال للمزي (443/27 ترجمة5899)، سير أعلام النبلاء للذهبي (591/10 ترجمة208).

4 – عبدالرحمن بن محمد: هو ابن منصور، أبوسعيد الحارثي، البصري، يُلقب بكُرْبُزانٍ، قَالَ ابنُ أبي حاتم: كتبت عَنْهُ مع أبي، وتكلّموا فِيهِ. سألت أبي عنه، فقال: شيخ، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وذكره الجرجاني في الضعفاء، قال عنه الذهبي: فيه لين، توفي (271هـ)، انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (283/5 ترجمة1347)، والثقات لابن حبان (383/8 ترجمة13993)، والكامل في ضعفاء الرجال للجرجاني (514/5 ترجمة1151)، وتاريخ الإسلام للذهبي (386/20 ترجمة443)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (138/13 ترجمة69)

5 – يحيى بن سعيد القطان: هو ابن فروخ، أبو سعيد القطان، الأحول، قال عنه ابن حجر: ثقة متقن حافظ إمام قدوة، توفي (198 هـ)، انظر ترجمته: الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى (المتوفى: 261هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى (1405هـ–1984م) (ص472 ترجمة1807)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (150/9 ترجمة624)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص591 ترجمة7557).

6 – عبيدالله بن الأخنس: هو النخعي أبو مالك الكوفي، ثقة، أخرج له البخاري ومسلم، اختُلف في

وفاته، فقيل توفي قبل سنة خمس وأربعين، وقيل قبل ست وأربعين، انظر: مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب، لأبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، توفي سنة (280 هـ)، تحقيق فايز حابس، الناشر: جامعة أم القرى، سنة النشر (1422هـ) (1247/3)، وفي الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، توفي سنة (764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر(1420هـ- 2000م) (239/19): توفي في حدود الخمسين ومائة، انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (373/5 ترجمة1185)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (307/5 ترجمة1461)، والثقات لابن حبان (147/7 ترجمة9405) وقال عنه: كان يخطئ كثيرا، وتسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، المعروف بابن البيع توفي سنة (405هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية , دار الجنان – بيروت، الطبعة الأولى (1407هـ) (ص170 ترجمة1023)، وتهذيب الكمال للمزي (6/19 ترجمة3619)، ونقل قولين عن يحيى بن معين، الأول أنه ثقة، والثاني أنه ليس به بأس، وهي توثيق عند ابن معين، كما نقل عنه ابن الصلاح في المقدمة (ص134)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص369 ترجمة4275)، وقال عنه: صدوق، وفي تحرير تقريب التهذيب (401/2 ترجمة4275) قالوا: بل ثقة.

7 – الوليد بن عبدالله بن أبي مغيث: مولى بني عبدالدار، ثقة، روى له أبو داود وابن ماجه، ولم أقف على تاريخ وفاته، انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (146/8 ترجمة 2509)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/9 ترجمة36 من باب كل اسم ابتدأ حروفه على الواو)، وتهذيب الكمال للمزي (37/31 ترجمة6714)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص582 ترجمة7433).

8 – يوسف بن ماهك: الفارسي، المكي، القرشي مولاهم، وقيل لم يكن له انتماء ينتمي إليه، وقيل أنه يوسف ابن مهران، والصحيح أنه غيره، ثقة، روى له الجماعة، توفي سنة (113 هـ)، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص611 ترجمة7878): مات سنة ست ومائة، وقيل توفي سنة عشر ومائة، وقيل أربع عشر ومائة، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (22/6-23 ترجمة1543)، والتاريخ الكبير للبخاري (375/8 ترجمة3379)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (229/9 ترجمة961)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (257/74 ترجمة10204)، وتهذيب الكمال للمزي (451/32 ترجمة7150).

9 – عبدالله بن عمرو بن العاص: أبو محمد السهمي، صحابي جليل، وأحد العبادلة الفقهاء، كتب عن رسول الله ﷺ علما كثيرا بعد إذنه له، وله مناقب عديدة، توفي ليالي الحرة، سنة (63 هـ) وقيل

سنة (65 هـ)، وقيل مات سنة (69 هـ)، ورجح ابن حبان الأول، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (197/4 ترجمة447)، والتاريخ الكبير للبخاري (5/5 ترجمة6 من باب العين)، ومعجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، توفي سنة (317هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان – الكويت، الطبعة الأولى(1421 هـ – 2000 م) (494/3)، ومعجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق المعروف بابن قانع، توفي سنة (351هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى (1418هـ) (84/2 ترجمة523)، والثقات لابن حبان (210/3 ترجمة706).

الحكم على إسناد الحديث: إسناده صحيح، ورجاله ثقات؛ غير عبدالرحمن بن محمد، فهو لين الحديث، ولا يضره ذلك، فقد تابعه في الرواية عن يحيى ابنُ أبي شيبة، وأحمدُ، ومسددٌ.

متابعات الحديث: أخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي، توفي سنة (321هـ)، تحقيق محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى (1414 هـ، 1994 م) (319/4 حديث7128 وحديث7129)، والطبراني في المعجم الكبير (432/13 حديث14277)، وابن المقرئ في معجمه، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، توفي سنة (381هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (1419 هـ – 1998 م) (ص146 حديث410)، والمخلص في المخلصيات، لمحمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص، (393هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى (1429 هـ – 2008 م) (404/1 حديث692)، والحاكم في المستدرك (187/1 حديث358)، بطرق إلى ابن وهب عن عبدالرحمن بن سلمان عن عُقيل بن خالد عن عمرو بن شعيب عن شعيب ومجاهد عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعا بألفاظ متقاربة، إلا أنه في رواية الطحاوي (7128) قال: عبدالرحمن بن سلمان عن عمرو بن شعيب من غير واسطة، وعبدالرحمن ليس من الرواة عن عمرو، انظر تهذيب الكمال (149/17 ترجمة 3837)، وأيضا (64/22 ترجمة4385).

وأخرج الإمام أحمد في مسنده (524/11 حديث6930)، وأيضا (593/11 حديث7020)، والدولابي في الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي، (310هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1421 هـ – 2000م) (445/2 حديث801)، وابن خزيمة في صحيحه، وهو ل (26/4 حديث2280)، والحاكم في المستدرك (606/3 حديث6246)، وعنه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص414حديث754)، بطرق إلى محمد بن إسحاق عن عمرو شعيب عن أبيه عن جده، إلا

النهي عنها في خبر مسلم عن أبي سعيد الخدري أنه ﷺ قال: (لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه)[1] فأجيب عنه بأن الإذن لمن خيف نسيانه، والنَّهيُ لمن أُمِنَ[2]، وخيف اتِّكاله على الخط، أو نهى عنه حين خيفَ اختلاطُه بالقرآن، وأُذِنَ فيه حين أُمِن، أو النهيُ منسوخٌ، أو النهي عن كتابةِ الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعون تفسير الآية فربما كتبوه معها فنهوا عن ذلك خوف الالتباس، أو النهي خاص بوقت نزول القرآن خيفة التباسه، والإذن في غيره والله أعلم.

أنه في رواية الدولابي عن عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن مجاهد أبا الحجاج عن عبدالله بن عمرو مرفوعا بألفاظ متقاربة.

وأخرج البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص413 حديث752) من طريق الضحاك أبي عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا.

وأخرج الحاكم في المستدرك (186/1 حديث357) من طريق الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن عبدالواحد بن قيس عن عبدالله بن عمرو، وفي أوله قصة الحديث.

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (149/17 حديث11085)، وأيضا (151/17 حديث11087)، وأيضا (443/17 حديث11344)، وأيضا (94/18 حديث11536)، والدارمي في سننه (412/1 حديث464)، ومسلم في صحيحه (2298/4 حديث3004)، والنسائي في السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (303هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (1421 هـ - 2001 م) (254/7 حديث7954)، وأبو يعلى في مسنده (466/2 حديث1288)، وابن حبان في صحيحه (265/1 حديث64)، والحاكم في المستدرك (216/1 حديث437)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص405 حديث724)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (268/1 حديث335)

(2) هكذا ضُبِطت في (أ) و(ب)

[المَوقوفُ]

[4- وأمري موقوفٌ عليك وليس لِيْ ... على أَحَدٍ إلاّ عَليك المُعَوَّلُ]

(وأَمْرِيَ مَوْقوفٌ) أي مُمْسَكٌ، أَمْسَكْتُهُ (عَلَيْكَ) دون غيرك، أي ولم يصل إليك، يدل على هذا ما بعده في البيت الآتي، (ولَيْسَ لي) فيه تعويل (على أَحَدٍ إلّا عَلَيْكَ) فإنه (المُعَوَّلُ)، يقال عَوِّلْ علَيَّ بما شئتَ، أي استعن بي، كأَّنه يقول: احملْ عليَّ ماأحببتَ، وما له في القوم من مُعَوَّلٍ،والاسم العِوَلُ[1]، قال تَأَبَّطَ شَرًّا[2]: (لكِنَّما عِوَلِي إنْ كُنْتُ ذا عِوَلٍ ... على بَصِيرٍ بِكَسْبِ[3] الْمَجْدِ سَبّاقِ)[4]

---

(1) في (ج) المعول

(2) تَأَبَّط شرا هو: ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي، كان من شجعان العرب في الجاهلية، وكان من العدائين المعروفين عند العرب، يغير على رجله، فلا تطلبه الخيل، وكان يكثر الغارات على هذيل، وسمي بتأبط شرا؛ لأنه كان لصّا، فذات مرة مر برجل، فسرق منه جرابا، ظنا منه أن فيها مالا، فلما خلا بها وفتحها؛ فإذا بها حيات، فألقاها، وقتل الحيات، فقيل عنه: تأبط شرا، وقيل: لأنه قتل الغول، ثم جاء بها في جوف الليل إلى أصحابه. انظر ترجمته في: التيجان في ملوك حمير، لعبدالملك بن هشام الحميري، توفي (213هـ)، تحقيق: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، الناشر: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء – الجمهورية العربية اليمنية، الطبعة الأولى (1347هـ) (ص252)، والمحبر، لمحمد بن حبيب بن أمية، أبو جعفر البغدادي، توفي (245هـ)، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، (دون تاريخ) (ص196)، والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لعلي بن هبة الله ابن ماكولا، توفيس سنة (475هـ)، اعتنتى بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية (1993م) (180/1).

(3) في (ج) لكسب.

(4) هكذا ضُبِطَ هذا البيت في معجم ديوان الأدب للفارابي، ت دكتور أحمد مختار عمر (345/3).

وكل شيء مُمْسَكٌ عنه تقولُ أوقفتُ، وليس في الكلام أوقَفْتُ غيرَه، وأما وَقَفْتُ الدار وَقْفًا، أو أوْقَفْتُها بالألف فلُغةٌ رديئةٌ.

وأشار الناظمُ [في هذا البيت][1]: للنَّوْع المُسَمّى **بالمَوْقوف**. وهو: ما أُضيفَ [..][2] مَقْصورًا بصاحب النَّبِيِّ ﷺ قولا له، أو فعلًا، أو نحوهما كالتقرير، إذا لم يكن لهم فيه مجال، أو لم يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ، [9/أ] سواءً وَصَلْتَ إسنادَه إلى الصحابي[3] فيكون [من][4] الموقوف الموصول، أو قَطَعْتَه عنه، ولم توصِلْ إسنادَه إليه؛ فيكونُ مَوْقوفًا غيرَ موصولٍ، واشتراطُ الحاكمِ عدمَ[5] انْقِطاعِه شاذٌّ[6].

تنبيهات : الأول: المحدثون يطلقون الأثر على الموقوف والمرفوع، وفقهاءُ العِراقِيِّين[7] من الشافعية تُسَمِّي الموقوفَ الأثرَ، والمرفوعَ الخبرَ.

الثاني: يُستعمل الموقوف في غير الصحابة من التابعين، أو مَن دونهم مقيدا بمن وُقف عليه المتن، فيقال وقفه فلان على عطاء مثلا، أو على عكرمة، أو الزهري مثلا.

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفتين في (ج) زيادة (إليه).

(3) في (د) الصحابة.

(4) ما بين المعقوفتين ثبت من (ب)

(5) في (ج) عند، وهو تصحيف

(6) عبارة الحاكم هي: "فَأَمَّا الْمَوْقُوفُ عَلَى الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ قَلَّ مَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، وَشَرْحُهُ أَنْ يُرْوَى الْحَدِيثُ إِلَى الصَّحَابِيِّ مِنْ غَيْرِ إِرْسَالٍ، وَلَا إِعْضَالٍ". وقد تفرد الحاكم بهذا الشرط، فلم أقف على أحد من أهل الصنعة اشترط ذلك. انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص19).

(7) في (ج) (والفقهاءُ العراقيين)، وهذا خطأ نحوي، والصحيح (الفقهاء العراقيون)لأن كلمة (العراقيون) صفة لمبتدأ مرفوع، أو كما في المتن (وفقهاء العراقيين) على أنه مضاف ومضاف إليه.

الثالث: في كتاب الخطيب من حديث حفص بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعا (ما جاء عن الله فهو فريضة، وما [جاء][1] عني فهو حتم كالفريضة، وما جاء عن أصحابي فهو سنة، وما جاء عن أتباعهم فهو أثر، وما جاء عن [مَن][2] دونهم فهو بدعة)[3].

الرابع: قال ابن جماعة[4]: "كل واحد من الموقوف والمرفوع أخص من الأثر مطلقا،

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)، وفي (د) (جاء عن النبي).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و(أ).

(3) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي، توفي سنة (463هـ)، تحقيق محمود الطحان، ط مكتبة المعارف (1403هـ – 1983م) – الرياض، (191/2حديث1578)، والحديث من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، وليس حفص بن محمد، ولعله من تصحيف النساخ، وإسناد الحديث فيه عبدالرحيم بن حبيب الفاريابي، وكان من الوضاعين على حديث رسول الله ﷺ، قال عنه أبو نعيم: روى عن ابن عيينة، وبقية الموضوعات، وقال الإدريسي: يقع في حديثه بعض المناكير، انظر: لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (4/4 من اسمه عبدالرحيم–4)، وقال ابن حبان: لعله وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ، انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (603/2 ترجمة5052). وفيه صالح بن بيان الثقفي، قال عنه الدارقطني: متروك، انظر: الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، توفي سنة (597هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (جـ 1، 2: 1386 هـ – 1966 م) (جـ 3: 1388 هـ – 1968 م (229/1)، وفي ضعفاء العقيلي (200/2 ترجمة724): "صالح بن بيان السيرافي الغالب على أحاديثه الوهم، ويحدث بالمناكير عن من لا يَحتمل". ولفظ الحديث واضح أنه ليس من كلام النبوة، إذ أن هذه المصطلحات استُحدثت بعد عصر النبوة.

(4) هو محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبي عبدالله عز الدين ابن جماعة ، توفي (819هـ)، انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (171/7)، والأعلام للزركلي (56/6)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (111/9).

والأثر أعم مطلقا"[1].

[المَرْفُوعُ]

[5 – ولَوْ كانَ مَرفوعًا إِلَيْكَ لكُنْتَ لِيْ ... على رَغْمِ عُذَّالي تَرِقُّ وتَعْدِلُ]

(ولو كان) أمري (مَرْفوعًا إِلَيْكَ) بحيث تعلم حالي (لَكُنْتَ لي على رَغْمِ) أي مغاضبةِ (عُذّالي) بذال معجمة،

والمراغمة: المغاضبة[2]، يقال راغَمَ[3] فلانٌ قومَه إذا نابذهم وخرج عنهم، والرُّغْم بالضم، الرَّغْم بالفتح، وفيه ثلاث لغات: رُغْم، ورَغْم، ورِغْم، تقول: فعلت ذلك على الرُّغم من أنفه، ورَغِم فلانٌ بالفتح إذا لم يقدر على الانتصاف، والعُذّال: جمع عاذل أي: لائم، والعذل: الملامة، والاسم العَذَل بالتحريك، يقال: عَذَلْنا فلانًا فاعْتَذَلَ أي: لام نفسَه وأعتَب[4]، ورجلٌ عُذَلَةٌ[5]، أي يَعْذِلُ الناسَ كثيرا، مثل [9/ب] ضُحَكَةٌ، وهُزَأَةٌ، والعاذِل: اسم العرق الذي يسيل منه دم الاستحاضة، (تَرِقُّ): أي ترحم، مِن رَقّ له قلبك، واسترق: ضد استغلظ، (وتَعْدِلُ): يَحْتمِل أنه بالذال المعجمة، أي تعذِل، مِن تَعْذِلُني، ويحتمل أنه بالمهملة، وهو من العدل خلاف الجور، ويقال: عدلتُ فلانًا بفلانٍ؛ إذا سويتَ بينهما، وتعديلُ الشيء تقويمُه.

---

(1) انظر: زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح لعز الدين بن جماعة، (ص255).

(2) في (د) المعارضة.

(3) في (د) أرغم.

(4) في (ج) و(د) وأعنت.

(5) هكذا تم ضبطها في (أ) و(ب).

وأفاد في هذا البيت نوعًا من أنواع الحديث يسمى: **المَرْفوعُ.**

وهو كلُّ ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، تصريحًا، أو حكمًا، سواءً إضافة صحابي، أم غيرِه؛ ولو منا الآن، متصلا كان إسناده، أو منقطعا، أو مرسلا، أو معضلا، أو معلقا، وهذا هو المشهور، ولكن قال [الحافظ][1] ابن حجر: "المُعَلَّقُ لا يطلقونَه إلا على تعليق البُخاري، فإنه قيل هو نوعٌ من المُنْقَطِع"[2] انتهى. وعليه فالمرسل أيضا نوع منه، واشترط الحافظ أبوبكر بن ثابت البغدادي الخطيب رفعَ الصحابي[3]؛ وعليه فلا تدخل مراسيل التابعين، ومَن دونهم، وعلى هذا درج العراقي في ألفِيَّتِه[4].

تنبيه: قال [الحافظُ][5] ابنُ حجر: الظاهرُ أنَّ الخطيب لم يَذْكُر ذلك شرطًا؛

---

(1) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج).

(2) لم أقف على هذه العبارة في كتب ابن حجر.

(3) انظر: الكفاية في معرفة أصول الرواية، للخطيب البغدادي (ص21).

(4) انظر: ألفية العراقي، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، توفي سنة (806هـ)، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية (1428 هـ)، (ص101)

قال العراقي:

وسَمِّ مَرْفوعًا مُضافًا للنَّبِي   واشْتَرَطَ الخَطيبُ رَفْعَ الصّاحِبِ

ومَنْ يُقابِلْهُ بذي الإرْسالِ   فَقَدْ عَنَى بِذاكَ ذا اتِّصالِ

(5) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج).

بل خرجَ[1] منه مَخْرَجَ[2] الغالِبِ، لِأَنَّ الغالبَ أنّ ما يُضاف إلى النبي ﷺ إنَّما يُضيفُه الصَّحابيُّ[3].

تتميم: قال ابن الصلاح: "من قابل المرفوع من أهل الحديث بالمرسل؛ فقد عَنِيَ المقابِلُ بذلك المَرْفوعَ المُتَّصِلَ"[4]، لا المَرْفوعَ السابقَ حدُّه المقابِلُ للموقوف، فهو رفعٌ مخصوصٌ. انتهى.

مثال المَرْفوعِ من القول تصريحا أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، أو حدث رسول الله [10/أ] ﷺ بكذا، أو يقول هو، أو غيرُه: قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، أو نحو ذلك.

ومثال المرفوع من الفعل تصريحا أن يقول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا، أو رأيته رجم يهودِيَّيْنِ زنيا، أو سهى [رسول الله][5] ﷺ فسجد، أو يقول هو، أو غيرُه: كان

---

(1) في (ج) جزع، وهو تصحيف.

(2) في (ج) يخرُجُ، وهو تصحيف.

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، (511/1)، وعبارته هي: يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد فلا يخرج عنه شيء، وعلى تقدير أن يكون أراد جعل ذلك قيدا فالذي يخرج عنه أعم من مرسل التابعي، بل يكون كل ما أضيف إلى النبي ﷺ لا يسمى مرفوعا إلا إذا ذكر فيه الصحابي.

(4) انتهى كلام ابن الصلاح هنا، انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص45)

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)

رسول الله ﷺ يفعل كذا، قال الشيخ بدر الدين[1] بن جماعة: "[في][2] التمثيل[3] برجم اليهوديَّيْنِ تساهُلٌ" انتهى. ولعل التَّساهُلَ فيه كونُه صادقًا بالأمر، والله أعلم.

ومثال المرفوع من التقرير تصريحا أن يقول[الصحابي: فعلت بحضرة رسول الله ﷺ كذا، أو رأيته يفعل كذا، أو يقول هو، أو غيره: فعل فلان بحضرة رسول الله ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره لذلك][4].

ومثال المرفوع من الفعل حكما أن يفعل الصحابي شيئا لا مجال للرأي فيه، كما قال الشافعي في صلاة علي رضي الله عنه في الكسوف: في كل ركعة أكثر من ركوعين.

[المنكر، والتدليس]

[6 – وعَذْل عَذولي منكرٌ لا أسيغه ... وزُورٌ وتدليسٌ يُرَدُّ ويُهمَلُ]

(وعَذْلُ) بالذال المعجمة (عَذُولي) أي: لوم لائمي لي [لومٌ][5] (مُنْكَرٌ) ضد المعروف، والنُّكُر بالضم الأمر الشديد، ونَكْرٌ كَكَرَمٍ صَعْبٌ، (لا أُسِيغُهُ) أي: لا أجيزه، **(وَزُورٌ)** أي: كذب (وَتَدْلِيسٌ)، وهو لغةً: كتمان عيب السلعة عن المشتري، ومنه التدليس في

---

(1) هكذا جاء اللقب في كل النسخ، والصواب أنه عز الدين بن جماعة، المتوفى سنة (819هـ)، انظر قوله في كتابه زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح، لابن جماعة (ص265)

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)

(3) في (ج) (التمسك)، وهو تصحيف

(4) هذه العبارة مثبتة من (ب)، وهي الصواب، أما في (ج) فقد حصل تقديم وتاخير، و تكرار للجمل، وسقط (أو رأيته يفعل كذا)، وأما في (أ) فقد جاء فيها (يفعل فلانا كذا) بدل (ورأيته يفعل كذا)، أما في (د) فقط سقطت منها (ورأيته يفعل كذا)

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)

الإسناد، (يُرَدُّ) بالبناء للمفعول، عليه عذلُه، وزورُه، وتدليسُه (ويُهْمَلُ)، أي: يُتْرَكُ، ولا يُلْتَفَتُ إليه، ويُخَلّى بينَه وبينَ نَفْسِهِ، والمُهْمَلُ من الكلام خَلافُ المُستَعمَلِ. واشتمل البيت [10/ب] على نوعين [من أنواع الحديث][1]:

[النوع][2] **الأول: المنكر**: وهو الحديث الذي ينفرد به واحد، ولا يعرف متنه من غير راويه[3]، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه غيره، كذا أطلق الحافظ أبوبكر أحمد بن هارون البرديجي[4]، ولم يفصل[5]. قال ابن الصلاح: "وإطلاق الحكم على التفرد بالرد، والنكارة، والشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث"[6]، والصواب أنه على قسمين كالشاذ؛ القسم الأول: الفرد الذي ليس في راويه[7] من الثقة[8] والإتقان ما يحتمل معه تفرده. والثاني: الفرد المخالف لما رواه الثقات، مثال الأول: ما رواه النسائي، وابن ماجه من رواية [أبي زُكَيْر][9] يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن

---

(1) ما بين المعقوفتين ثبت من (ب).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(3) في (ب) رواية، وهو تصحيف.

(4) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرذعي، ويُعرف بالبرديجي ، نزيل بغداد، قال الدارقطني: ثقة جبل، توفي (301 هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب (431/6 ترجمة2931)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (122/14 ترجمة66).

(5) في (أ) (وله تفصيل)، وهو تصحيف، انظر النقل لقول البرديجي في مقدمة ابن الصلاح (ص80).

(6) انظر: المصدر السابق.

(7) في (ج) و (د) رواية، وفي (أ) رواته.

(8) في (ج) الفقه، ولعله تصحيف.

(9) ما بين المعكوفين في (أ) سقط (في)، و (ذُكير) بدل (زكير) وهو تصحيف.

عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (كلوا البلح بالتمر[1] فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق)[2].

قال النسائي: هذا حديث منكر[3]. قال ابن الصلاح: "تفرد به أبو زكير، وهو شيخٌ صالحٌ، أخرج عنه مسلم في كتابه، غيرَ أنه لم يَبلُغ مبلغ مَن يُحْتَمَلُ تفرُّده"[4]، وإنما خَرَّج له مسلم في المتابعات، قال ابن النحوي[5]: لا في الأصول.

---

(1) في (ب) الثمر.

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه، (438/4 حديث3330)، والنسائي في السنن الكبرى (250/6 حديث6690)، وأبو يعلى في مسنده (365/7 حديث4399)، والعقيلي في الضعفاء (427/4 ترجمة2055)، والحاكم في المستدرك (135/4 حديث7138)، والبيهقي في الآداب، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، توفي سنة (458هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1408هـ – 1988 م) (ص178 حديث433)، وفي شعب الإيمان (130/8 حديث5597)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (36/3)، والعقيلي في الضعفاء (4/ 427 ترجمة2055).

(3) انظر: المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري لابن الملقن، توفي سنة (804هـ)، بتحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة الأولى(1413هـ) (186/1).

(4) مقدمة ابن الصلاح (ص82).

(5) انظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (186/1)، وابن النحوي: هو الإمام سراج الدين ابن الملقن، صاحب المقنع في علوم الحديث، وتقدمت الترجمة له، وسُمّي بابن النحوي لأن أباه كان عالمًا بالنحو، وسُمي بابن الملقن لأن والده توفي وله من العمر سنة واحدة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يلقن القرآن في الجامع الطولوني، فلازمه سراج الدين وصحبه من صِغره، وتزوج من أمه، وكان –رحمه الله– يغضب من نسبه إليه ولم يكتبه بخطه وإنما كان يكتب ابن النحوي. انظر: إنباء الغمر لابن حجر (216/2–219).

ومثال الثاني: ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)[1] فخالف مالكٌ غيرَه من الثقات في [قول][2] عُمر بن عثمان بضم العين؛ بل كل من رواه عن الزهري قال فيه عَمرو بن عثمان، بفتح [11/أ] العين، فحَكَمَ مسلمٌ، وغيرُه على مالك بالوهم فيه.

---

(1) أخرجه مالك في الموطأ (741/3 حديث492)، وابن وهب في مسنده، لعبدالله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، توفي سنة (197هـ)، المحقق: أبو عبد الله محي الدين بن جمال البكاري، الناشر: دار التوحيد لإحياء التراث، الطبعة الأولى (2007م) (ص175 حديث188-190)، وأخرجه الطيالسي في مسنده، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، توفي سنة (204هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة الأولى (1419هـ – 1999م) (22/2 حديث665)، وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، توفي سنة (211هـ)، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، الطبعة الثانية (1403هـ) (15/6 حديث9851-9852)، وابن أبي شيبة في المسند، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، توفي سنة (235هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى (1997م) (113/1 حديث144)، وأحمد بن حنبل في المسند (483/9 حديث22180)، و(494/9 حديث22223)، و(497/9 حديث22236)، والبخاري في صحيحه (2484/6 حديث6383)، ومسلم في صحيحه (1233/3 حديث1614)، والمروزي في السنة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، توفي سنة (294هـ)، المحقق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى (1408هـ) (ص104 حديث386 و ص105 حديث388)، والنسائي في السنن الكبرى (123/6 حديث6344) و(124/6 حديث6345 وحديث6346 وحديث6347)، وابن خزيمة في صحيحه، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، توفي سنة (311هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، بدون طبعة، تاريخ النشر (1400هـ-1980م) (322/4 حديث2985).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

تنبيهات: الأول: نظروا في تمثيل ابن الصلاح بهذا المثال من حيث أن الحديث غير منكر، وإنما المنكر السند لمخالفة الثقات لمالك، ومثلوا للحديث المنكر بما رواه ابن أبي [حاتم][1] من طريق حُبَيِّب بن حُبَيِّب، بضم الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية بين الموحدتين أُولاهما مفتوحة، وهو أخو حمزة بن حُبَيِّب الزيات المُقرئ عن أبي اسحاق عن العيزار بن حُرَيْث[2] عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: (مَنْ أَقامَ الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة)[3]، قال أبو[4] حاتم: هو منكر؛ لأن غيرَه من الثقات رواه عن أبي اسحاق موقوفا، وهو

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(2) في (ج) حويت، ولعله تصحيف.

(3) انظر: علل الحديث، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، توفي سنة (327هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى (1427 هـ - 2006 م) (358/3-359 برقم2043)، ولم أقف على قول أبي حاتم فيه، وإنما نقل عن أبي زرعة قوله: "هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوف". قال الأمير عز الدين الصنعاني في إسبال المطر على قصب السكر، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، أبو إبراهيم، المعروف كأسلافه بالأمير، (1182هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، الناشر: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى (1427هـ - 2006م) (ص246): عن أبي إسحاق موقوفا: أي على ابن عباس. وقد أخرج الرواية الموقوفة معمر بن راشد في جامعه، لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، (153هـ)، من رواية عبدالرزاق الملحق بمصنف عبدالرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية (1403 هـ) (274/11 حديث20529)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الحربي في إكرام الضيف، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحَرْبي، توفي سنة (285هـ)، المحقق: عبد الله عائض الغرازي، الناشر: مكتبة الصحابة – طنطا، الطبعة الأولى (1407هـ) (ص33 حديث51)، وأخرجه الحربي في إكرام الضيف (ص33 حديث52).

(4) في (أ) ابن، وهو تصحيف

المعروف. ومن كَثُر فُحْشُ غلطِه، أو كثرت غفلتُه، أو ظهر فسقُه بالفعل والقول مما لا يبلغ الكفر؛ فحديثه منكر على رأي.

الثاني: قال [الحافظ][1] ابن حجر[2]: "المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح هو: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، إما بمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، والراجح الذي يقابله يقال له [..][3] المحفوظ، والمنكر: ما رواه ضعيف مخالفا للثقات، والراجح الذي يقابله يقال له المعروف، وعُرِفَ بهذا أن بين الشاذ والمنكر خصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالف، وافترقا في أن الشاذ رواية ثقةٍ، أو صدوقٍ، والمنكرُ روايةُ ضعيفٍ، وقد غفل من سَوّى بينهما".

الثالث: لم يذكر الناظم[4] الشاذ، فلعله استغنى عنه بالمنكر؛ لأنه يرى اجتماعهما كابن الصلاح، [11/ب] وتقدم ما فيه، والله أعلم.

الرابع: كيف يحكم مسلمٌ على مالكٍ بالوهم في هذا؟ ومالكٌ يشير بيده إلى دار عُمر بالضم؛ كأنه عَلِمَ أنَّهم يُخالفونَه، وعُمر وعمرو وَلَدا عُثمان، ومالكٌ يَعْرِفُهُما بِعَيْنِهِما، ويَحْتَمِلُ [أيضًا][5] أنَّ كُلًّا مِنْهُما رَواهُ، فمالك رواه عن عُمر، وغيره عن عَمرو، فلا

---

(1) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج)

(2) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص73).

(3) ورد في (ج) زيادة (المعروف)، وهو خطأ.

(4) يعني ابن فرح الإشبيلي.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د).

وهم، ويُؤَيِّدُهُ أنَّ ابنَ المُبارَكِ، ومُعاوِيَةَ بنَ هِشامٍ رَوَياهُ عن مالك [عن][1] عمرو كالجماعة، وقد رواه يحيى بن يحيى في الموطأ على الشك [عُمر أو عَمرو][2] والله أعلم.

النوع الثاني: مما اشتمل عليه البيت، **التدليس** وهو قسمان:

[الأول][3]: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهِمًا سماعَه منه؛ كقوله: قال فلان، أو عن فلان، أو أنَّ فُلانًا، أو عن من عاصره ولم يلقه موهِمًا أنه [قد][4] لقيه وسمعه منه. وأدخل النووي[5] في تدليس الإسناد تبعا لابن الصلاح مَن لم يُسْقِطْ شيخَهُ ويُسْقِطُ غيرَه؛ ضعيفا أو صغيرا؛ [أو][6] تحسينا للحديث، وسمّاهُ بعضُهم تدليسَ التَّسْوِيَةِ، وجعلَه بعضُهم قِسْمًا بِرَأْسِهِ.

الثاني: تدليسُ الشُّيوخِ: بأن يُسَمّي شَيْخَهُ، أو يُكَنِّيهِ، أو يَنْسِبُهُ، أو يَصِفُهُ بِما لا يُعْرَفُ بِهِ؛ كَيْ لا يُعْرَفُ، فالأول مكروه جدا، ذمه أكثر العلماء، قال ابنُ جَماعة[7]: وفي النفس من عدم تحريمه شيء، قلت: قال النووي: "ظاهر كلام شعبة[8] حرمته،

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د).

(2) في (ب) عَمرو أو عُمر.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(4) ثبت في (ج) وسقط من (ب).

(5) انظر: التقريب والتيسير للنووي ص39.

(6) سقط من (ج).

(7) لم أقف على هذا القول.

(8) هو شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي مولاهم واسطي الأصل بصري الدار، أمير

وتحريمه ظاهر؛ لأنه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به ويتسبب أيضا إلى إسقاط العمل بروايات يقينية؛ مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمة، وبعض هذا يكفي في التحريم، فكيف باجتماع [12/أ] هذه الأمور"[1] انتهى. وأما الثاني فأمره أخف، وفيه تضييع للمروي وتوعير لطريق معرفته، قال ابن جماعة[2]: ولا يقال قد جعل الحاكم التدليس ستة، وهو ينافي هذا، لأني[3] أقول لا منافاة؛ لأنها داخلةٌ تحت هذين.

تنبيه: الفرق بين المُدَلَّسِ والمُرْسَلِ الخفي دقيق، وكشفُه أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرِفَ لقاؤه له، فأما إن عاصرَه ولم يُعرَفْ لقاؤُه له فهو المرسل الخفي، ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لُقِيٍّ لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه [المتصل][4]، والصواب التفرقة بينهما.

قال [الحافظ][5] ابن حجر[6]: "وحُكْمُ مَن ثَبتَ عنه التَّدليس إذا كان عدلا؛ أنْ لا يُقبلَ منه إلا ما صرّحَ فيه بالتحديث على الأصح".

المؤمنين في الحديث، توفي (160هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب(353/10 ترجمة4783)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (469/2 ترجمة292)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (202/7 ترجمة80).

(1) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (33/1).

(2) لم أقف على هذا القول.

(3) في (ب) الآتي وهو تصحيف.

(4) ثبت في (أ) و(ب)، وسقط من (ج) و (د).

(5) ثبت في (ج).

(6) انظر: نزهة النظر في توضيح نحبة الفكر (ص85).

[المتصل، والمنقطع]

[7 – أقضّي زماني فيك متّصل الأسى ... ومنقطعاً عمّا به أتوصّلُ]

(أُقَضِّي زَمانِي فيك[1]) أي: أُنْهيه؛ لأن القضاء يكون بمعنى الإنهاء، تقولُ قضيت دَيْني، ومنه: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الإسراء: ٤، ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾ الحجر: ٦٦، أي أَنْهيناه وأبلغناه ذلك، (مُتَّصِلَ الأَسى) أي الحزن، والأسى هو: ما يَأْتَسي به الحزينُ، ثم سُمِّيَ الصبرُ أسًى، (وَمُنْقَطِعًا)[2] أي والحال أني منقطع (عَمّا بِهِ أَتَوَصَّلُ) أي أبْلُغ، يقال: توصل إليه، أي تلطف في الوصول.

وأشار في البيت إلى نوعين من أنواع الحديث: الأول: **المتصل**.

ويُسَمّى أيضا مَوْصولا، ومُؤْتَصِلا بالفَكِّ والهمز، وهو: ما اتَّصل إسنادُه بسماع كلِّ واحد من رواته مِمَّن فوقَه إلى منتهاه، سواء كان مرفوعا إلى النبي ﷺ كقول الموطأ: مالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبدالله عن أبيه عن رسول الله ﷺ أو متصلا موقوفا [12/ب] على الصحابي كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما- وخرج بقيد الاتصال المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، ومُعَنْعَنُ المُدَلِّس قَبل سماعِه، ولما كان مُطْلَقُه يقع على المرفوع، والموقوف لم يَرَ المحدثون أن يَدْخُلَ المقطوع، وهو المضاف إلى التابعي والموقوف وإن اتصل [إسنادُه][3]، وأما مع التقييد

---

(1) في (ج) (نهاي) بدل (فيك) بخلاف باقي النسخ، وهو تصحيف.

(2) في (ج) (وينقطعوا) وهو تصحيف.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

فجائزٌ واقع في كلامهم، كقولهم هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحو ذلك، وظاهر كلام النووي[1] في تقريبه جواز الاطلاق عليه مطلقا، ونظر بعضهم في التعريف بأن فيه تعريف الشيء بنفسه، والصواب أن يقال المتصل: ما سلم إسناده مِن سَقْطٍ فيه بحيث [يكون كل من رواته حمل ذلك المروي عن شيخه منه إلى أن][2] ينتهي إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي.

الثاني: **المنقطع:** وهو ما لم يتصل إسناده بأن سقط منه راوٍ فقط قبل الصحابي، فلم يذكر معينا ولا مبهما كرجل، قال ابن الصلاح: "مثاله ما رويناه عن عبدالرزاق [عن][3] سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن [يُثَيْعٍ][4] عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: (إنْ ولَّيْتُموها أبا بكرٍ فقويٌّ أمينٌ)[5] الحديث، فهذا إسناد إذا تأمله

---

(1) التقريب والتيسير للنووي (ص32).

(2) سقط في (أ) و(ب).

(3) في (أ) و(ب) (وعن)، وعند الرجوع لمقدمة ابن الصلاح تبين أنها (عن)، مقدمة ابن الصلاح (ص57).

(4) في (د) بُنَيْع، وفي باقي النسخ (يُتْبِعْ)، وكلها تصحيف، والصحيح ما أثبته في المتن (زيد بن يُثَيْعْ)، بمثناة تحتية مرفوعة ومثلثة مفتوحة، ثم مثناة تحية ساكنة، وقد تبدل الياء همزة فيقال: أُثيع. انظر: تهذيب الكمال للمزي (10/ 115 ترجمة2132)، ومقدمة ابن الصلاح (ص57)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص225 ترجمة2160).

(5) في (ج) أبو بكر، ولا يستقيم نحوا، لأن (أبا) مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة. والحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (49/4 حديث3702)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (542/6)، والحاكم في المستدرك (166/3 حديث4748) وقال: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "، وأخرجه من طريق زيد بن الحباب عن فضيل بن مرزوق الرواسي عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثيع عن علي رضي الله عنه (78/3 حديث4496) وقال: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَشَاهِدُهُ حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ"، وحديث حذيفة

الحديثي وجد صورته صورة المتصل، وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبدالرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضا من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق"[1].

وهذا الحد صرح به العراقي في ألفيته[2]، ثم حكى حدا آخر يُقبل، [13/أ] وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره، والمرسل

رضي الله عنه هو الحديث الذي بعده برقم (4497) ولكنه سكت عليه، وفي معرفة علوم الحديث (ص28) وقال: " هذا إسناد لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده فإن الحضرمي ومحمد بن سهل بن عسكر ثقتان، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري، واشتهاره به معروف، وكذلك سماع الثوري من أبي إسحاق، واشتهاره به معروف، وفيه انقطاع في موضعين، فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق أخبرناه أبو عمرو بن السماك، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، حدثنا محمد بن أبي السري، ثنا عبد الرزاق أخبرني النعمان بن أبي شيبة الجندي، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، فذكر نحوه حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، بالكوفة، ثنا الحسن بن علوية القطان، حدثني عبد السلام بن صالح، ثنا عبد الله بن، ثنا سفيان الثوري، ثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، قال: ذكروا الإمارة والخلافة عند النبي ﷺ فذكر الحديث بنحوه وقال: وكل من تأمل ما ذكرناه من المنقطع علم وتيقن أن هذا العلم من الدقيق الذي لا يستدركه إلا الموفق، والطالب المتعلم"، وأبو نعيم في الحلية أخرج الجزء الأخير منه (64/1)، وابن الجوزي في العلل المتناهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، توفي سنة (597هـ)، تحقيق خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (1403هـ) (253/1 حديث405)، وقد أورد ابن الصلاح الحديث ناقصا تبعا للحاكم في علووم الحديث، والحاكم أورد الحديث كاملا في المستدرك، ولفظه: " إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا، رَاغِبٌ فِي الْآخِرَةِ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرُ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مُهْتَدٍ، يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ".

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص57).

(2) انظر: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (ألفية العراقي)، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، توفي سنة (806هـ)، بتحقيق: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية (1428هـ) (ص105

مخصوص بالتابعين، فالمنقطع أعم، قال ابن الصلاح: "وهذا المذهب أقرب، وصار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، كابن عبدالبر، والخطيب وغيرهما من المحدثين؛ لأنه الأكثر استعمالا؛ لأن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه مَن دون التابعين عن الصحابة، كمالك عن ابن عمر ونحو ذلك"[1]، قال النووي في التقريب[2]: وهذا القول الثاني هو الصحيح[3] والله أعلم.

قال الشيخ بدر الدين ابن جَماعة: "المنقطع أعمُّ من المُرسَل والمُعضَل مطلقًا، وهما أخص منه مطلقًا"[4] انتهى.

[المدرج]

[8 – وها أنا في أَكْفانِ هَجرِك مُدرَجٌ ... تُكَلِّفُني ما لا أُطيقُ فَأَحْمِلُ]

ولما قدم الناظم انتهاء زمانه بالحزن نزّل نفسه لذلك منزلة الميت فقال: (وها أَنا في أَكْفانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ) ولمّا لم يَكُنْ ذلك حقيقةً، وكان في غرامه [بمن][5] جرّده للتغزّل

البيت132)، قال فيه:

وَسَمِّ بِالمُنْقَطِعِ: الَّذِي سَقَطْ ... قَبْلَ الصَّحَابيِّ بِهِ رَاوٍ فَقَطْ.

(1) مقدمة ابن الصلاح (ص58).

(2) التقريب والتيسير للنووي (ص35).

(3) في (أ) الأصح.

(4) القائل هو عز الدين بن جماعة، وليس بدر الدين، وبينهما فرق؛ فإن الأخير صاحب المنهل هو جد عز الدين الذي شرح منظومة غرامي صحيح، انظر كتابه زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح (ص258).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(د).

فيه كلفةٌ عظيمةٌ فقال: (تُكَلِّفُنِي ما لا أُطِيقُ) القيام به (فَأَحْمِلُ)[1] ذلك، أي[2] على رأي من يجيز التكليف بما لا يطاق.

وأشار في البيت للنوع المسمى **بالمُدرج**، وهو على أقسام:

الأول: ما أُدرج في آخر الحديث من قول بعض رواته، إمّا الصّحابي وإمّا مَن بعده موصولا بالحديث؛ من غير فصل بين الحديث؛ وبين ذلك الكلام بذكر قائله، فيلتبس على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع مرفوع. وقيّد ابن الصلاح هذا القسم بكونه أُدرِج عقب الحديث[3]، وذكر الخطيب في المدرج[4] ما أُدخل [13/ب] في أوّله أو في وسطه.

الثاني: من أقسامه أن يكون الحديث عند[5] راويه[6] بإسناد إلا طرفًا منه، فإنه عنده بإسناد آخر فيجمع الراوي عنه طرفي الحديث بإسناد الطرف الأول، ولا يذكر إسناد الطرف الثاني.

الثالث: أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالفٍ له في السند.

---

(1) في (ج) فأعمل ، وفي (د) فأهمل، وكلاهما تصحيف.

(2) سقطت من (ب).

(3) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص95)

(4) هو كتاب الخطيب البغدادي الفصل للوصل المدرج في النقل.

(5) في (أ) و (د) عن

(6) في (ج) رواته

الرابع: أن يروي بعض الرواة حديثا عن جماعة، وبينهم في إسناده اختلاف فيجمع الكلَّ على إسناد واحد مما اختلفوا فيه، ويدخل رواية من خالفهم [..][1] معهم على الاتفاق.

[المدبج]

[9 – وأجريتَ دمعي فوق خدي مدبَّجاً ... وما هو إلا مُهْجَتي تتحلَّلُ]

(وأجْرَيتَ) يحتمل إسناد الفعل[2] للمخاطب أو للمتكلم، (دَمْعِيَ فَوْقَ خَدِّي مُدَبّجًا)، الدبج لغة: النقش، وأشار به إلى أن الدمع أثر في خده بحيث صار كالنقش، وأثر فيه حتى ظهر عظمُه، مِن قولِهم المنقوشَةُ: الشَّجَّةُ[3] تُنْقَشُ منها العظام، أي تُستخرج، (وما هِيَ إلّا مُهْجَتِي) أي دم[4] [قلبي][5] أو روحي (تَتَحَلَّلُ) فتصير دمعًا.

وأشار بالبيت للنوع المعروف **بالمدَبَّج**، بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة، وآخره جيم. قال العراقي: "أول من سمّاه بذلك الدارقطني، وهو أن يروي كل [واحد][6] من القرينين[7] عن الآخر"[8]، والقرينان: هما المتقاربان في السن غالبًا، وفي الإسناد أبدًا. قال النووي: وربما اكتفى الحاكم بالإسناد، كعائشة وأبي هريرة، ومالك

---

(1) في (ج) زيادة (فهم)

(2) في (ج) (العقل)، وهو تصحيف

(3) في (ب) الشجرة، وهو تصحيف

(4) في (أ) و(ب) دمي

(5) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج) و (د)

(6) ثبت من (د)

(7) في (ج) القريتين، وفي (أ) و(ب) القرنين، وكله تصحيف.

(8) انظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (174/2)

والأوزاعي، [وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني][1]، ويُحتمَل أن يكون معنى البيت أنَّ كل واحدة من عينيه تروي دمعها عن الأخرى، كما أن القرينين يروي كل منهما عن الآخر. والخد يشمل الواحد والاثنين، والخدان يسميان ديباجتين، [14/أ] ودموعه تنزل عليهما. قال ابن مقبل: [..][2]

(يَخْدِي بها بازِلٌ فَتْلٌ مَرافِقُه ...يَجْرِي بِديباجَتَيْهِ الرَّشْحُ مُرْتَدِعُ)[3].

[قال][4] الجوهري: يقال "به ردع من زعفران أو دم، أي لَطْخٌ وأَثَرٌ، ورَدَعْتُه فارتدع، أي لطَّخته به فتلطَّخ"[5] انتهى.

---

(1) ما بين المعقوفتين في (ج) (وأحمد بن علي وعلي بن المديني)، وفي (د) (وأحمد وأبي علي المديني)، وهو خطأ، وما بين المعقوفتين ليس من كلام النووي، وإنما هو من كلام ابن الصلاح في المقدمة (ص309–310)، وانظر كلام النووي في التقريب والتيسير (ص96).

(2) في (ج) زيادة (شعر) باللون الأحمر، ولعلها من الناسخ للتوضيح، وابن مقبل هو: تميم بن أُبَيّ بن مقبل بن عوف العجلاني، شاعر مخضرم، من فحول الشعراء، توفي سنة (37هـ)، انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي، توفي سنة (231هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة، دون تاريخ (143/1 ترجمة175)، والأعلام للزركلي (87/2).

(3) في (ج) (يحدي بها نازل قتل مرافقه)، وفي (أ) و(ب) (يحدي بها بازل فتل مرافقه)، وفي (د) (بخدي بها بازل فتل مرافعة) و (مرتدغ وردغ) بدل (مرتدع وردع)، والصحيح ما أثبته الباحث في المتن، انظر: ديوان ابن مقبل، لتميم بن مقبل، تحقيق عزة حسن، الناشر: دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى (1416 هـ – 1995م) (ص135)، ولسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، توفي سنة (711هـ)، بتحقيق: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، الناشر: دار المعارف القاهرة – مصر، دون تاريخ (1623/3 باب ردع).

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) و(ب).

(5) انظر: الصحاح للجوهري(1218/3).

وهل المـُهجة الدَّم مطلقًا، أو دم القلب خاصَّة، أو الروح ؟ خلافٌ، يقال خَرَجتْ روحُه، أي مُهجَتُه. وحكى [أعرابي][1]: دفنتُ مُهجتَه، أي دمَه، كذا في الصحاح[2] واعتُرض بأنه تصحيفٌ. والذي ذكره ابن قتيبة وغيرُه دَفَقَت مُهجتُه، بالفاء والقاف، من قوله تعالى: ﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ الطارق: ٦، أي: مدفوق.

وقول الناظم (تَتَحَلَّلُ) أي: تذهب[3] شيئًا فشيئًا إلى أن تخرُج روحُه، وفي بعض النسخ موضع (فوق خدي) (بالدماء)، وهي أحسن فتأمله.

وغير المدبج أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه، وكل من هذين القسمين مُسَمَّى برواية الأقران، قال ابن جماعة: "ومما يُحتاجُ لِمعرفته؛ وَجْهُ أَخْذِ التَّسمية بالمُدَبَّج"[4] انتهى. ووجه التسمية بذلك: أُخِذَ من ديباجتي الوجه، وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما، وهو نوع لطيف. من فوائده: معرفة الأمن مِن ظن الزيادة في السند، ومن المستطرفات: أن محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى بن سيرين، وهو روى[5] عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روى عن أنس بن مالك حديثا، فوقع في هذا السند ثلاثة تابعيون[6] إخوة؛ روى بعضهم عن بعض.

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(2) انظر: الصحاح للجوهري (342/1).

(3) في (أ) تذوب.

(4) لم أقف على هذا القول في كتاب المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لبدر الدين بن جماعة، ولا في كتاب زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح لعز الدين بن جماعة.

(5) في (أ) و(ب) يروي.

(6) في (د) تابعون.

خاتمة: قد يجتمع جماعة من الأقران في حديث، كما روى أحمد بن حنبل، عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن علي [بن][1] [14/ب] المديني، عن عبيد الله بن مُعاذ، عن أبيه، [عن جده][2]، عن سعيد، عن أبي بكر بن حفص[3]، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كنَّ أزواج النبي ﷺ يأخُذْن من شُعورهنَّ حتى يكون كالوفرة)[4]، فأحمدُ والأربعةُ فَوقَه خمستُهم أقْرانٌ.

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب) و(د).

(3) في (ج) جعفر.

(4) لم أقف على الحديث في المسند بهذا السند، وهو سند فيه كثير من الإشكال إذ لا يوجد في المسند رواية "سعيد" عن أبي بكر بن حفص، وغالب من يروي عنه هو شعبة، فلعله تصحيف، وكذلك زيادة "جده" لم تُذكر في السند عند كل من أخرج الحديث، والذي وقفت عليه في مسند أحمد (44/42 حديث25107) أنه قال: حدثنا يزيد، قال: أخبرنا شعبة بن الحجاج، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة، قال: سألها أخوها من الرضاعة، عن غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة؟ " فدعت بماء قدر الصاع، فاغتسلت وصبت على رأسها ثلاثا" وليس فيه زيادة " كن أزواج النبي يأخذهن.." وإنما أخرجه مسلم في صحيحه (256/1 حديث 320) عن عبيد الله بن معاذ العنبري، قال حدثنا أبي، قال: حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَا وَأَخُوهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ. فَسَأَلَهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ (فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدْرِ الصَّاعِ فَاغْتَسَلَتْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سِتْرٌ وَأَفْرَغَتْ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثًا، قَالَ: (وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ رُءُوسِهِنَّ حَتَّى تَكُونَ كَالْوَفْرَةِ).

وفي مستخرج أبي عوانة (248/1 حديث850) قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ قَالَ: ثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (كُنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْذُهُنَّ مِنْ رُءُوسِهِنَّ حَتَّى يَكُونَ كَالْوَفْرَةِ)، وفي المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم (370/1 حديث720) قال: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنِ الْحَسَنِ ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ الْهِسِنْجَابِيُّ ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ثَنَا أَبِي قَالا ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ

[المتفق، والمفترق]

[10 – فمتفقٌ جَفْني وسُهدي وعَبْرَتي ... ومفترَقٌ صَبْري وقَلْبي المُبَلْبَلُ]

(فَمُتَّفِقُ جَفْنِي) وهو للعين، ومَوْضِعُ الشُّفْر بالضَّم، أَصْلُ مَنْبَتِ الشَّعْرِ مِنْه، والجفنُ[1] أيضًا غِمْدُ السَّيْف، وقُضْبانُ الكَرْمِ، واسْمُ مَوْضِعٍ[2]، (وسُهْدِي) أَيْ أَرَقِي، لِأَنَّ السُّهادَ الأَرَقُ، وقَدْ سَهَدَ الرَّجُلُ يَسْهَدُ سَهْدًا، والسُّهُدُ بِضَمِ السِّينِ والهاءِ القَلِيلُ النَّوْمِ، وقالَ [أَبُو كَثِيرِ الُهذَلِي][3]:

أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَا وَأَخُوهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ فَسَأَلْتُهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ فَدُعِيت بِإِنَاءٍ أَوَاهُ قَدْرَ الصَّاعِ فَاغْتَسَلَتْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سِتْرٌ فَأَفْرَغَتْ عَلَى رَأْسِهَا ثَلاثًا قَالَ وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ رُءُوسِهِنَّ حَتَّى يَكُونَ كَالْوَفْرَةِ لَفْظُ الْهِسِنْجَابِيِّ.

ورَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ معَاذ.

(1) في (د) الشُّفر، وهو تصحيف

(2) في (أ) موضوع، وهو تصحيف.

(3) في (د) (أبو كثير الهندي)، وفي باقي النسخ (أبو كثير الهذلي)، والصواب أنه (أبو كبير الهذلي)، عامر بن ثابت بن عبد شمس بن هذيل، وقيل عامر بن صعصعة، وقيل عامر بن الحليس ، وقيل نابت بن عبد شمس، شاعر مشهور من شعراء الجاهلية، من شعراء الحماسة، وكان زوجُ أُمِّ تَأَبَّطَ شَرّا، وله ذكر في حديث لعائشة رضي الله عنها، وذُكِر عنه أنه أسلم، ثم أتى النبي ﷺ فقال: حِلَّ لي الزِّنا، فقال: (أَتُحِبُّ أَنْ يُؤْتى إِلَيْكَ مِثْلَ ذلك ؟) قال: لا. انظر: الإكمال لابن ماكولا (126/7)، وأُسْد الغابة في معرفة الصحابة لعلي بن محمد بن الأثير الجزري، توفي سنة (630هـ)، المحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1415هـ – 1994م) (257/6 ترجمة6196) انظر: الألفاظ ليعقوب بن إسحاق ابن السكيت، توفي سنة (244هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى (1998م) (ص468)، والصحاح للجوهري (492/2)، والأعلام للزركلي (250/3)

(فَأَتَتْ بِه حُوشَ الجِنانِ مُبَطَّنٌ... سُهُدٌ إذا ما نام ليلُ الهَوْجَلِ)[1]

كذا في باب الدال بخط ياقوت[2]، وفي باب السين بخطه أيضا مُبَطَّنًا سُهُدًا بالنصب،

والهوجل الرجل الأهوج، والهوجل الفلاة لا أعلام فيها،

[قال][3] الأصمعيُّ: الهَوْجَلُ الأرضُ تَأْخُذُ مَرَّةً هكذا ومَرَّةً هكذا[4]،

قال جندل[5]:

(والآلُ في كُلِّ مُرادٍ هَوْجَلِ ... كأَنَّه بالصَّحْصَحانِ الأَنْجَلِ)[6]. انتهى

وفي باب الشين: رجل حُوشُ[7] الفؤاد أي حديد الفؤاد. وفي باب النون: المُبَطَّنُ الضَّامِرُ[8] البَطْنِ،

---

(1) في (د) (فَأَنْتَ بِهِ حَرَشَ الجِنانِ مُبَطَّنٌ.. سُهُدٌ إذا ما نامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ)، وفيه تصحيف لكلمتي (فأتت) و (حوش)، وجاء في باقي النسخ كما هو مثبت بالمتن، ووجدت تشكيله في المصادر السابقة جميعا هكذا (فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الجِنانِ مُبَطَّنًا.. سُهُدًا إذا ما نامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ) منصوب على الحال.

(2) هو أمين الدين، ياقوت بن عبدالله الموصلي، أبو الدر، المعروف بالمليكي، توفي(618هـ)، وكان حسن الخط، وقد نسخ ياقوت من الصحاح نسخا كثيرة، كل نسخة في مجلد واحد، ومنها نسخة نقلها من خط الشيخ أبي سهل محمد بن علي الهروي، وذكر أنه نقله من خط الجوهري، وقال ياقوت: هذا الكتاب أرويه متصلا إلى ابن عبدوس عن المصنف، انظر: مقدمة الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأحمد عبد الغفور عطار (152/7-159)، و التاريخ المعتبر في أنباء من غبر، لمجير الدين العليمي عبد الرحمن بن محمد المقدسي، توفي (928هـ)، حُقِّقَ بإشراف نور الدين طالب، الناشر دار النوايا سوريا، الطبعة الأولى (1431-2011)، (327/3 ترجمة 505)

(3) ثبت من (ج).

(4) انظر: الصحاح للجوهري (1848/5 باب هجل).

(5)جندل بن المثنى الطهوي.

(6) انظر: الصحاح للجوهري (1848/5 باب هجل).

(7) في (أ) و(ب) (جوش)، ، وفي (د) (حرش) وكله تصحيف.

(8) في (ب) (أيضا مر)، وهو تصحيف.

والمرآة مبطنة. انتهى من الصحاح[1].

(وعَبْرَتي) بفتح أوله، تجلب الدمع، عَبِر الرجُلُ يعبُرُ بكسرِ العين في الماضي، وضمِّها في المضارع فهو عابِرٌ، والمرأةُ عابِرٌ أيضًا، و أمّا العِبرةُ بالكسر فهو الاسم من الاعتبار، فاتفاق الثلاثة على السُّهْد والدَّمع.

(ومُفْتَرِقٌ صَبْري[2] وقَلْبي المُبَلْبَلُ) البَلْبالُ: الهَمُّ والوِسْواسُ، وافتراق هذين: الأول على ملازمة السَّهر[3]، والثاني باختلاف الهموم، وتردُّدُ أنواعِ الوَساوِس.

[15/أ] وأشار في البيت للنوع المُسَمّى **بالمُتَّفَقِ والمُفْتَرِق**[4]، [الأول][5]: وهو ما اتفق لفظا وخطًا، لكن مسمياته مفترقة، ويحسن ذلك فيما إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم لكونهما متعاصرين، واشتركا في بعض شيوخهما، أو في الرواة عنهما، والمفترق ضده، وهو ما افترق لفظًا لا خطًا، وليس المراد بالضد ما لم يتفق لفظًا ولا خطًا؛ [لأنه][6] ليس مما[7] الكلام فيه، وذلك ينقسم [إلى][8] ثمانية أقسام: الأول: ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم،

---

(1) انظر: الصحاح للجوهري (1003/3 باب حوش) و (2080/5 باب بطن).

(2) في (ب) و(د) (جفني)، وكلاهما تصحيف.

(3) في (ج) السُّهد.

(4) معظم هذا النوع استفاده المؤلف من ابن الصلاح، فقد نقل من كتابه المقدمة جملا وافرة من (ص358-365).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(7) في (ج) من.

(8) سقط من (ج).

وهُم سِتَّةٌ:

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبدالرحمن الأزدي الفراهيدي، نسبة إلى فراهيد، وهو علم وُضع على بطن من الأزد، البصري، النحْوِيُّ، صاحب العروض[1]، وهو أول من استخرجه، وشيخ سيبويه، وروى عن عاصم [الأحول][2] ، وغيره، ذكره ابن حبان في الثقات، مولده سنة مائة، و اختُلف في وفاته، فقيل سنة سبعين ومائة، وقيل سنة بضع وستين، وقيل سنة خمس وسبعين، قال المُبرِّد[3]: فتَّش المفتِّشون فما وجدوا بعد نبينا ﷺ مَن اسمه أحمد قبل أبي الخليل بن أحمد، واعتُرض بأبي السَّفْر سعيد بن أحمد احتجاجًا بقول يحيى بن معين في اسم أبيه فإنه أقدم، وأُجيب بأن أكثر أهل العلم إنما قالوا فيه سعيد بن يحمد بالياء[4]، وقال ابن النحْوي: "نعم يُعترض بأحمد بن حفص بن المغيرة الصحابي على أحد الأقوال في اسمه"[5]، و أما [أجمد بن عجان][6] الصحابي فهو بالجيم، ومَن ادَّعى أنه بالحاء فقد صَحَّفَه.

---

(1) في (ج) الفروض، وهو تصحيف.

(2) في (ج) و (د) الأول، وهو تصحيف.

(3) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف بالمبرد، توفي (285 هـ)، انظر: كتابه الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة (1417هـ – 1997م) (12/2)، وانظر مقدمة ابن الصلاح (ص358).

(4) في (أ) تحمد بالتاء، وهو تصحيف.

(5) ابن النحوي: هو سراج الدين ابن الملقن، انظر كتابه المقنع في علوم الحديث (615/2).

(6) في (ج) و(أ) (أحمد بن عجان)، وفي (د) (أحمد بن عجلان)، والصواب أنه أَجْمَدُ بنُ عُجْيان الهَمْداني، الصحابي، على وزن سُفْيان، انظر: تاريخ ابن يونس المصري لعبدالرحمن بن أحمد الصدفي(ت347)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1421هـ) (1/ 34 ترجمة92)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (463هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (1412 هـ – 1992 م) (144/1

[15/ب] الثاني: الخليل بن أحمد، أبو بِشْر المُزَني، ويُقال السُّلَمي بَصْرِيٌّ أيضًا.

الثالث: الخليل بن أحمد، بَصْرِيٌّ أيضًا، ويروي عن عكرمة، قال العراقي: "وأخشى أن يكون هذا هو الخليل بن أحمد النحْوي"[1].

الرابع: الخليل بن أحمد بن الخليل، أبو سعيد السَّجْزي [الفقيه][2] الحنفي، قاضي سُمُرقُند.

الخامس: الخليل بن أحمد، أبو سعيد البُسْتِي، القاضي [المُهَلَّبِي][3].

السادس: الخليل بن أحمد أبو سعيد البُستي الشافعي، قال العراقي: "وأخشى أن يكون هذا هو الذي قبله، ولكن هكذا[4] فرَّق بينهما ابن الصَّلاح، قال العراقي: وأسْقَطتُ من الستة الذين ذكرهم ابنُ الصلاح واحدًا، وهو الخليل بن أحمد الأصبهاني؛ لأنه وَهِم فيه، وإنما هو الخليل بن محمد، ووَهِم فيه قبله ابن الجوزي، وأبو الفضل الهروي، هذا آخر الستة، و ذكر العراقي سابعًا الخليل بن أحمد بواسط، و ثامنا الخليل بن أحمد البغدادي، و تاسعًا الخليل بن أحمد [..][5] أبو القاسم الشاعر المصري، وعاشرا الخليل بن أحمد [بن][6] علي أبو طاهر الجوسقي"[7].

ترجمة159)، ومقدمة ابن الصلاح (ص326).

(1) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي(260/2).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(3) في (ج) المرسلين، وهو تصحيف.

(4) في (ج) هذا.

(5) في (ج) زيادة (علي)، وهو خطأ.

(6) سقط من (ج).

(7) انظر أقوال العراقي في كتابه: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (261/2-262).

القسم الثاني: مثل الأول بزيادة اتفاق الأجداد أيضًا، أو أكثر من ذلك، ومن أمثلته:

"أحمد بن جعفر" وجَدُّهُ حمدان، وهم أربعة كلُّهم في عصر واحد، ويروون عن من يُسمّى عبدالله، الأول: أحمد بن جعفر بن حمدان ابن مالك، أبوبكر القطيعي البغدادي، الثاني [أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي، البصري، يكنى أبابكر أيضًا، الثالث][(1)] أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري، الرابع أحمد بن جعفر [16/أ] بن حمدان، أبو الحسن الطرسوسي.

"محمد بن يعقوب بن [يوسف][(2)] النيسابوري" اثنان كلاهما في عصر واحد، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبدالله وغيره، فأحدهما هو المعروف بأبي العباس الأصم، والثاني هو أبو عبدالله بن الأخرم الشيباني، ويُعرف بالحافظ دون الأول، ومن غرائب الاتفاق في ذلك محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم ثلاثة متعاصرون ماتوا في سنة واحدة، وكل منهم في عشر المائة، وهم أبوبكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري البندار، والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر[(3)] النيسابوري و أبوبكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغدادي، ماتوا في سنة ستين وثلاثمائة.

القسم الثالث: ما اتفق فيه[(4)] الكنية والنسبة معًا، وَهُم [أبو عمران الجوني اثنان، الأول بصري، وهو][(5)] أبو عمران عبدالملك بن حبيب الجوني، التابعي المشهور، وسمّاه

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(2) ما بين العكوفتين سقط من (ج)، وفي (د) يونس.

(3) في (ب) (مطهر) وهو تصحيف.

(4) في (ج) فيهم.

(5) سقط من (ج).

الفلّاسُ عبدَالرحمن؛ ولم يتابَع على ذلك، الثاني متأخر الطبقة عنه، و هو أبو عمران موسى بن سهل بن عبدالحميد الجوني، و هو من البصرة، وسكن [بغداد][1]، ومن ذلك أبو عمران[2] الحوضي اثنان ذكرهما الخطيب.

القسم الرابع: وهو أن يتفق الاسم، واسم الأب، والنسبة، اثنان من الأنصار متقاربا الطبقة، أحدهما: القاضي أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن المُثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري، شيخ البخاري، الثاني: أبو سلمة محمد بن عبدالله بن زياد الأنصاري مولاهم، [16/ب] بصري أيضًا، ضعّفه العقيلي[3]، وزاد المزي[4] محمد بن عبدالله بن [جعفر] [5] بن هشام[6] بن زيد بن[7] أنس بن مالك الأنصاري، وهو بصري أيضًا، قال العراقي: "وممن اشترك معهم في هذا، محمد بن عبدالله بن زيد بن عبدربه الأنصاري، قال: وإنما اقتصر الخطيب على الأولَيْن لتقاربهما في الطبقة، اشتركا في الرواية عن حُميد الطويل، وسليمان التيمي، ومالك بن دينار، وقرة بن خالد،

---

(1) سقط من (ج).

(2) في (ج) و(د) عمرو.

(3) انظر: الضعفاء للعقيلي، أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، توفي سنة (322هـ)، تحقيق د.مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس مصر، الطبعة الثانية (2008م) (903/5 ترجمة1658).

(4) في (د) المزني، وهو تصحيف.

(5) ما بين المعقوفتين في جميع النسخ (جعفر)، وهو تصحيف، والصحيح (حفص)، انظر تهذيب الكمال للمزي (471/25 ترجمة5339)، وانظر شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (265/2).

(6) في (أ) شهام، وهو خطأ ظاهر.

(7) في (ج) (عن).

وأما الثالث فإنه متأخر الطبقة عنهما، روى عن محمد بن عبدالله المثنى الأنصاري، وأما الرابع فإنه متقدم الطبقة عليهما، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين"[1].

القسم الخامس: أن تتفق كناهم، وأسماء آبائهم، وهم ثلاثة، أبوبكر بن عياش بن سالم الأزدي، المقرئ، المحدث، راوي قراءة عاصم، وتقدم في القسم الأول في الأسماء والكنى، واختُلف في اسمه على أحد عشر، أو ثلاثة عشر قولا، وصحَّحَ أبو زرعة أن اسمه شعبة، وصحح ابن الصلاح[2]، والمزي[3] أن اسمه كنيته، والثاني أبو بكر بن عياش الحمصي، والثالث أبو بكر بن عياش بن حازم السلمي، [الباجَدّايُ][4] اسمه حسين.

القسم السادس: من هذا النوع، وهو عكس ما قبله، أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم، ومثاله صالحٌ، أربعةٌ كلُّهم ابن أبي صالح، من التابعين، أحدهم[5]: صالح بن أبي

---

(1) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (265/2).

(2) انظر: مقدمة ابن الصلاح، (ص334).

(3) في (ج) و (د) (المزني)، وهو تصحيف. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (129/33 ترجمة7252)، وفيه أن اسمه أبوبكر بن عياش بن سالم الأسدي وليس الأزدي.

(4) في (ج) (جداوي)، وفي (أ) (الباجد)، وفي (د) (جُذامي)، وكله تصحيف، والصحيح كما هو ثابت في المتن من (ب)، أو (الباجَدّائِيُّ)، وهو الحسين بن عياش بن حازم السلمي الباجَدّائِي الرَّقِّي، صاحب كتاب غريب الحديث، وباجَدّا بفتح الباء الموحدة والجيم، والدال المهملة المشددة ، هي قرية من نواحي بغداد، والنسبة إليها هي الباجَدّائِي، ، وهناك قرية أخرى بهذا الاسم بين رأس عين والرقة ذكرها ياقوت الحموي ، فلعله من هذه القرية لا تلك، والدكتور بشار عوّاد محقق تهذيب الكمال يعتقد أنه منها؛ لورود نسبة (الرَّقِّي) في ترجمة الباجَدّائِي في تهذيب الكمال؛ ولأن الرواة عنه رَقِّيون. انظر: الأنساب للسمعاني (12/2)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (313/1)، ومقدمة ابن الصلاح (ص361)، وتهذيب الكمال للمزي ت بشار عواد (459/6 ترجمة1327).

(5) في (ج) أخذهم، وهو تصحيف.

صالح أبو محمد المدني، واسم أبي صالح نبهان، والثاني: صالح بن أبي صالح السمان، واسم أبي صالح ذكوان أبو عبدالرحمن المدني، قال ابن الصلاح: "الراوي عن أبي هريرة"[1]، والثالث: صالح [17/أ] ابن أبي صالح السدوسي، روى عن علي وعائشة، الرابع: صالح ابن أبي صالح المخزومي، الكوفي، واسم أبي صالح مهران، روى عن أبي هريرة، ذكره البخاري في التاريخ[2]، قال العراقي: "و مما لم يذكره صالح ابن أبي صالح الأسدي، روى عن الشعبي، وإنما لم يذكره لأنه متأخر الطبقة عن الأربعة المذكورين"[3].

القسم السابع: من المتفق والمفترق ما وقع الاشتراك في اسم فقط، أو كنية فقط، مهملًا من[4] ذكْرِ أَبِيهِ، أَوْ نِسْبَةٍ تُمَيِّزُهُ، أونحو ذلك ، وكذلك أن تتفق الكنية فقط، ويُذكر بها[5] في الإسناد من غير تمييز بغيرها، مثاله في الاسم أن يُطْلَق في الإسناد حماد من غير أن يُنسب، هل هو ابن زيد أو ابن سلمة ؟ ويتميز ذلك عند أهل الحديث بحسب من أطلق الرواية عنه، فإن كان الذي أطلق الرواية عنه [أي عن حماد][6] سليمان بن

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص361).

(2) انظر التاريخ الكبير للبخاري (283/4 ترجمة2823).

(3) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (268/2).

(4) في (ج) عن.

(5) في (ج) ويذكر ما فيها.

(6) سقطت من (ج).

حرب، و [كذا][1] عارم[2]؛ فالمراد حينئذٍ حماد بن زيد، قاله محمد بن يحيى الذهلي[3]، وكذا قاله أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي في كتاب المحدث الفاضل[4]، والمزي[5] في التهذيب، وإن كان الذي أطلقه أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، أو عفان، أو حجاج[6] بن منهال؛ فمراده حماد بن سلمة، قاله الرامهرمزي[7]، انظر بقية ذلك في شرح الألفية للعراقي[8] وغيره، قال العراقي: "وإنما يزيد الإشكال إذا كان من أطلق ذلك قد روى عنهما معا، أما إذا لم يرو إلا عن أحدهما [فقط][9] فلا إشكال حينئذ عند أهل المعرفة"[10]، ومثّل ابن الصلاح لما إذا أُطلِق عبدالله في السند؛

---

(1) ما بين المعقوفتين ثبت من (د).

(2) في (ج) غارم، وفي (أ) عامر، والصحيح ما هو مثبت من (ب) و (د) عارم، انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص362).

(3) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (269/2).

(4) انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، توفي سنة (360هـ)، بتحقيق محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة(1404هـ) (ص284 فقرة 85). ورد في جميع النسخ أن اسم الكتاب المحدث الفاضل، والصحيح أن اسم الكتاب المحدث الفاصل كما هو مشهور، انظر: الأعلام للزركلي (194/2)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة لكحالة (235/3).

(5) في (ج) المزني، وف (د) المروي، وكله تصحيف، انظر: تهذيب الكمال للمزي (281/2 ترجمة1466).

(6) في (أ) حجار، وهو تصحيف.

(7) المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص284 فقرة85).

(8) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (269/2 وما بعدها).

(9) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج).

(10) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (270/2).

[17/ب] قال سلمة بن سليمان[1]: "إذا قيل بمكة عبدالله فهو ابن الزبير، وإذا قيل بالكوفة فهو ابن مسعود، وإذا قيل بالبصرة فهو ابن عباس، وإذا قيل بخراسان فهو ابن المبارك"[2]، وقال الخليلي[3]: "إذا قال المصري عبدالله، فهو ابن عمرو، يعني ابن العاص، وإذا قاله المكي، فهو ابن عباس". قال العراقي: "لكن قال النضر بن شُمَيْل[4]: إذا قال الشامي[5] عبدالله، فهو ابن عمرو بن العاص، وإذا قال المدني عبدالله، فهو ابن عمر، وقال الخطيب: وهذا القول صحيح"[6]، ومثّل ابن الصلاح[7] لاتفاق الكنية

---

(1) سَلمَة بن سُلَيْمَان، أَبُو سُلَيْمَان الْمروزِي، من أجِلَّة أصحاب عبدالله بن المبارك، توفي سنة (196هـ)، وقيل (203هـ)، انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (265/7 ترجمة3667)، والتاريخ الكبير للبخاري (84/4 ترجمة2048)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (163/4 ترجمة716).

(2) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (73/2 برقم1219)، ومقدمة ابن الصلاح (ص362-363).

(3) في (ب) و(ج) الخليل، وهو خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، قاض، من حفاظ الحديث، العارفين برجاله، المتوفى: (446هـ). انظر ترجمته في: التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم بن محمد، أبو القاسم الرافعي القزويني، توفي (623هـ)، تحقيق عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: (1408هـ-1987م) (501/2)، و التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي، توفي (629هـ)، بتحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (1408 هـ - 1988 م)، (ص262 ترجمة322)، والفيصل في مشتبه النسبة، لمحمد بن موسى بن عثمان الحازمي، توفي (584هـ)، تحقيق سعود بن عبد الله المطيري، الناشر: مكتبة الرشد - سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (192)، الطبعة: الأولى (1428 هـ - 2007 م)، (655/2 ترجمة1226).

(4) في (ج) إسماعيل، وهو تصحيف.

(5) في (ج) النسائي، وهو تصحيف.

(6) انظر: شرح التبصر والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (271/2).

(7) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص363).

بأبي[1] حمزة بالحاء والزاي عن ابن عباس رضي الله عنهما إذا أُطلِق، قال وذكر بعض الحفاظ أن شعبة روى عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عباس، وكلهم بالحاء والزاي إلا واحد فإنه بالجيم أي والراء، وهو [أبو جمرة نصر][2] بن عمران [الضبعي، وأنه إذا أطلقه فهو بالجيم والراء نصر بن عمران][3]، وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه [أو][4] نسبه.

خاتمة: قال ابن النحوي: "قال [..][5] المنذري: جميع ما في مسلم عن ابن عباس، فهو أبوجمرة بالجيم سوى حديث (ادع لي[6] معاوية) فإنه أبوحمزة بالحاء المهملة والزاي[7]، عمران ابن أبي عطاء القصاب، وأما صحيح البخاري فجميع ما فيه عن ابن عباس، فهو أبو جمرة بالجيم والراء"[8].

القسم الثامن: من أقسام المتفق و المفترق، ما وقع فيه الاتفاق في النسب من حيث اللفظ، والافتراق من حيث أن ما نسب إليه أحدهما [18/أ] غير ما نسب إليه الآخر، نحو [..][9] الحنفي والحنفي، فلفظ النسب واحد، وأحدهما منسوب إلى القبيلة

---

(1) في (ج) بأن وهو تصحيف.

(2) في (ج) أبو حمزة نضر، وفي (ب) أبو حمرة، وكله تصحيف.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(4) في (د) و.

(5) ما بين المعقوفتين في (د) زيادة (ابن).

(6) في (ج) إلى، وهو تصحيف.

(7) في (ج) والراء، وهو تصحيف.

(8) انظر: المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (620/2).

(9) في (أ) هذا الموضع وقع فيه تكرار لجملة (ما وقع فيه الاتفاق في النسب من حيث اللفظ،

وهم بنو حنيفة، منهم أبو بكر عبدالكبير بن عبدالمجيد الحنفي، وآخوه أبو علي عبدالله [بن][1] عبد المجيد الحنفي، خَرَّجَ لهما الشيخان، والثاني منسوب إلى مذهب أبي حنيفة، وفي كل منهما كثرة، ومن الثاني: وهو ما [نسب][2] للمذهب، حنيفي بزيادة مثناة تحتية؛ فرقا بين النسبة للقبيلة، والمذهب.

قال ابن الصلاح: "ولم أجد ذلك عن أحد من النحويين إلا عن أبي بكر بن الأنباري الإمام في الكافي"[3]، ومنهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي[4]، ومثّل ابن الصلاح أيضا "بالآمُلِيِّ والآمُلِيِّ، فالأول آمُلُ طَبَرِسْتان[5]، قال السمعاني[6]: أكثر أهل العلم من أهل طَبَرِسْتان من أهل آمُل[7]، والثاني آمُل جَيْحُون[8]، شُهِرَ بالنسبة إليها

والافتراق من حيث أن ما نسب إليه أحدهما غير ما نسب إليه الآخر).

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(3) انظر: مقدمة ابن الصلاح (364)

(4) ذكر ذلك ابن الصلاح، ونوه إلى أن له في هذا القسم كتاب الأنساب المتفقة، مقدمة الصلاح (ص364).

(5) بفتح الطاء المهملة، والباء المعجمة بواحدة من تحت، وكسر الراء، وهي من بلاد فارس، والطبر: هو الذي يشقّق به الأحطاب وما شاكله بلغة الفرس، والألف والنون فيه تشبيها بالنسبة، واستان: الموضع أو الناحية، كأنه يقول: ناحية الطبر، والنسبة إلى هذا الموضع الطّبري، وهي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، خرج من نواحيها من لا يحصى كثرة من أهل العلم والأدب والفقه، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (4/ 13)، و تاج العروس للزبيدي (12/ 413)، وفيه: بفتح الراء.

(6) انظر: الأنساب للسمعاني (83/1 برقم24)، وفيه آمُل: بمد الألف المفتوحة وضم الميم.

(7) في (ب) (أدامل) في الموضعين، وهو تصحيف.

(8) بالفتح ثمّ السكون، انظر معجم البلدان لياقوت الحموي (2/ 196).

عبدالله بن حماد الآمُلي، روى عنه البخاري في صحيحه، وخُطِّئَ أبو علي الغساني[1]، والقاضي عياض في نسبته إلى آمُل طبرستان"[2].

[المُؤْتَلِفُ، والمُخْتَلِفُ]

[11 – ومؤتلِفٌ شَجْوي ووجْدي ولَوْعتي ... ومُختلفٌ حَظّي وما مِنْك آمُلُ]

(ومُؤْتَلِفٌ وَجْدي) أي حزني، (وشَجْوي) أي همي، وحزني، يقال: شَجاه يَشْجوهُ شجْوًا؛ إذا أَحْزنَه، وأَشْجاهُ يَشْجيهِ إِشْجاءً؛ إذا غصَّه[3]، تقول منهما جميعا شَجِيَ بالكسر، يَشْجي شَجًا، (ولَوْعَتي) أي حرقتي؛ لأن لوعة الحب حُرْقَتَهُ، وقد [18/ب] لاعه الحب يلوعه، والتاع فؤاده أي احترق من الشوق، ووجه ائتلاف[4] الثلاثة ظاهر، (ومُخْتَلِفٌ حَظِّي) أي لعدمه فلا حظوة لي[5]عند الحبيب ولا منزلة، يقال رجل حَظِيٌّ؛ إذا كان ذا حظوة، ومنزلة، وحظيت المرأة عند زوجها حِظْوَةً، وحُظْوَةً بالكسر، والضم، وحِظَةً أيضا، (وما فيه آمل) أي أرجو، فأملي فيه خطير، يقال أَمَّلَ خَيْرَهُ يَأْمُلُه أَمَلًا، وكذلك

---

(1) انظر: تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني، توفي (498هـ)، بتحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى (1421 هـ - 2000 م) (1/93-94).

(2) انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، توفي (544هـ)، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث (دون تاريخ) (1/ 69)، ومقدمة ابن الصلاح (ص363).

(3) في (د) غضبه، وفي الصحاح للجوهري أغصه (2389/6 باب شجا)

(4) في (ج) اختلاف، وهو تصحيف، لأن المعاني الثلاثة ليست بمختلفة عن بعضها، بل هي مؤتلفة.

(5) في (د) له.

التأميل، والمخالفة بين هذين ظاهرة، والمختلف ضد المؤتلف وفيه ما بيَّنّاه[1] في الذي قبله، إلا أن يريد الاختلاف بالنسبة[2] للآباء والأبناء، فيتضح، إلا أنه لا يسمى بالمختلف؛ بل بالمتشابه، كما قال الخطيبُ[3] وغيرُه.

وأشار في هذا البيت للفن المُسمّى عند أهل الحديث **بالمُؤْتَلِفِ خَطًّا، المختلف لفظًا من الأسماء، والألقاب، والأنساب**[4].

وهو فَنٌّ جَليلٌ يَقْبُحُ جَهْلُه بأهل العلم؛ لا سيما المحدثون، فمن لم يعرفه يكثر خطؤُهُ، وفيه مصنفات، قال النووي وغيرُه: "أكملُها الإكمال لابن ماكولا، [وفيه][5] إعواز أتمه ابن نقطة"[6] انتهى.

---

(1) في (ج) قلناه.

(2) في (ج) التسمية، وهو تصحيف.

(3) لعله يقصد كتاب الخطيب: تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، توفي سنة (463هـ)، بتحقيق سكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى (1985 م) (1/1).

(4) نقل المؤلف جل هذا النوع من التقريب والتيسير للنووي من (ص106-110)، والنووي رحمه الله اختصره من مقدمة ابن الصلاح من (ص 344-357).

(5) سقطت من (ج).

(6) التقريب والتيسير للنووي (ص106)، وأتمه ابن نقطة في كتابه إكمال الإكمال، لمحمد بن عبد الغني ابن نقطة، توفي سنة (629هـ)، بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى(1410هـ).

وذَيَّلَ على ابنِ نُقْطَةَ جمالُ الدينِ بنِ الصّابوني[1]، ومنصور بن سليم، المعروف بابنِ العَمادية[2]، وذيَّل عليهما علاء الدين بن مغلطاي[3]، قال النووي[4]: "وهو منتشر"، قال في التقريب: "وهو قسمان"، ولنذكره بلفظه لما فيه من الفوائد:

"أحدهما: على العموم كسلّام، كله مشدد إلا خمسة، والدُ عبدِالله بنِ سَلام، ومحمد بنِ سَلام، [شيخ البخاري، الصحيح تخفيفُه، [19/أ] وقيل: مشدَّدٌ، وسلام بن محمد][5] بن ناهض، وسمّاه الطبراني سلامة، وجد محمد بن عبدالوهاب المعتزلي الجبائي، قال المبرد: ليس في العرب سلام مخفف إلا والد عبدالله الصحابي، وسلام بن أبي الحقيق، قال: وزاد آخرون سلام بن مسلم[6]، خمارًا في الجاهلية، والمعروفُ تشديدُه.

---

(1) في كتابه: تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، لمحمد بن علي بن محمود الصابوني، توفي سنة (680هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

(2) في كتابه ذيل تكملة الإكمال، لوجيه الدين منصور بن سليم المعروف بابن العمادية، توفي سنة (673هـ)، بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى (1416هـ).

(3) في كتابه: الإيصال لكتاب ابن سليم وابن نقطة والإكمال لابن ماكولا، ذُكر ذلك في رسالة بعنوان: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، لأحمد حاج عبدالرحمن، الناشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، سنة النشر: (1419هـ – 1998م) (ص101)، وذكره الزركلي في الأعلام (275/7)، وفي معجم المؤلفين (313/12)، ولم أقف على مطبوع الكتاب أو مخطوطه.

(4) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص106).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(6) في جميع النسخ (مسلم)، وهو تصحيف، والصحيح أنه (مِشْكِمٍ)، انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص106).

"عُمارة" ليس فيهم بكسر العين إلا أُبَي بن عِمارة الصحابي، ومنهم من ضمه، ومن عداه جمهورهم بالضم، وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم. "كَريز" بالفتح في خزاعة، وبالضم في عبد شمس وغيرِهم. "حِزام" بالزاي في قريش، وبالراء في الأنصار.

"العيشيون" بالمعجمة بصريون، وبالمهملة مع الموحدة كوفيون، ومع النون شاميون غالبا. "أبوعُبَيْدة" كله بالضم. "السَّفَر" بفتح الفاء كُنْيَةً [..][1] وبإسكانها في الباقي. "عِسْل" بكسر ثم إسكان، إلا عَسَل بن ذكوان الأخباري فبفتحهما. "غنام" كله بالمعجمة والنون، إلا والد علي بن عثّام، فبالمهملة والمثلثة، قُمَير كله مضموم، إلا امرأة مسروق فبالفتح. "مِسوَر" كله مكسور مخفف الواو، إلا ابن يزيد الصحابي، وابن عبدالملك اليربوعي فبالضم والتشديد. "الجمّال" كله بالجيم في الصفات، إلا هارون بن عبدالله الحمّال، فبالحاء، وجاء في الأسماء أبيض بن حمال، وحمال بن مالك بالحاء وغيرِهما. "الهمْداني" بالإسكان والمهملة في المتقدمين أكثر، [وبالفتح والمعجمة في [19/ب] المتأخرين أكثر][2]. "عيسى بن أبي عيسى الحنّاط"[3] بالمهملة والنون، وبالمعجمة مع الموحدة، ومع المثناة من تحت كلها جائزة، وأولها أشهر، ومثله "مسلم الخباط" فيه الثلاثة.

القسم الثاني: ما في الصحيحين والموطأ: "يسار" كله بالمثناة ثم المهملة، إلا محمد بن بشار، فبالموحدة والمعجمة ، وفيهما سيار بن سلامة، وابن أبي سيار بتقديم السين.

---

(1) ما بين المعقوفتين في (د) زيادة (الثلاثية).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(3) في (أ) الحفاظ، وهو تصحيف.

"بِشْر" كله بكسر الموحدة وإسكان المعجمة، إلا أربعة فبضمها وإهمالها عبدالله بن بُسْر[1] الصحابي، وبُسر بن سعيد[2]، وابن عبيدالله، وابن محجن، وقيل هذا بالمعجمة. "بَشِير" كله بفتح الموحدة وكسر المعجمة، إلا اثنين فبالضم ثم الفتح، بُشَير[3] بن كعب، وابن يسار، وثالثا[4] بضم المثناة تحت وفتح المهملة، يُسَير بن عمرو، ويقال أسير، ورابعا بضم النون وفتح المهملة قطن[5] بن نُسَير. "يزيد" كله بالزاي، إلا ثلاثة بُريد[6] بن عبدالله بن [..][7] بردة بضم الموحدة وبالراء،

ومحمد بن عرعرة بن البِرِيد[8] بالموحدة والراء المكسورتين، وقيل بفتحها ثم النون، وعلي بن هاشم[9] بن البَرِيد[10] بفتح الموحدة [وكسر الراء وبعدها ياءٌ مثناة من تحت][11]. "البراء" كله بالتخفيف، إلا أبا معشر البرّاء، وأبا العالية، فبالتشديد. "حارثة"

---

(1) في (ج) ابن أبي بشر، وفي (أ) و(ب) بشر، والصواب ما ثبت في المتن من (د)

(2) في (ج) بشر بن سعد، وفي (أ) و(ب) بشر بن سعيد، والصواب ما هو مثبت في المتن من (د).

(3) في (د) يُسير، وهو تصحيف.

(4) في (ج) وباليا، وهو تصحيف.

(5) في (ب) و (د) فطن، وهو تصحيف.

(6) في (ب) و(ج) يزيد، وهو تصحيف.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، والصواب ابن أبي بردة، كما في تقريب النووي (ص107).

(8) في (د) البرين، وفي باقي النسخ البريد وكله تصحيف، والصواب هو (البِرِند)، انظر: التقريب والتيسير للنووي(ص107)

(9) في (د) هشام، وهو تصحيف

(10) في (د) البرين، وهو تصحيف

(11) في (ج) وكسر الراء وسكون المثناة من تحت، وفي (د) وكسر المثناة من تحت، وفي التقريب

كله بالحاء، إلا جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية، وعمرو بن أبي سفيان بن[1] أُسَيْد بن جارية، والأسود ابن العلاء بن جارية فبالجيم.

"جرير" بالجيم [20/أ] والراء، إلا حَريز بن عثمان، وأبا حَزير عبدالله بن الحسين الراوي[2] عن عكرمة فبالحاء والزاي آخرا، ويقاربه "حُدير" بِالْحَاءِ وَالدَّالِ وَالِدُ عِمْرَانَ وَوَالِدُ زَيْدٍ وَزِيَادٍ. "خِرَاشٌ" كُلُّهُ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ إِلَّا وَالِدَ رِبْعِيٍّ فَبِالْمُهْمَلَةِ. "حُصَيْنٌ" كُلُّهُ بِالضَّمِّ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا أَبَا حَصِينٍ عُثْمَانَ بْنَ عَاصِمٍ فَبِالْفَتْحِ، وَأَبَا سَاسَانَ [..][3] حُضَيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ فَبِالضَّمِّ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ. "حَازِمٌ"[4] بِالْمُهْمَلَةِ إِلَّا أَبَا مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ جازِمٍ[5] بِالْمُعْجَمَةِ. "حَيَّانُ" كُلُّهُ بِالْمُثَنَّاةِ، إِلَّا حَبَّانَ بْنَ مُنْقِذٍ وَالِدَ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، وَجَدَّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، وَجَدَّ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، وَحَبَّانَ بْنَ هلال [6] مَنْسُوبًا وَغَيْرَ مَنْسُوبٍ، عَنْ شُعْبَةَ وَوُهَيْبٍ وَهَمَّامٍ، وَغَيْرِهِمْ؛ فَبِالْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْحَاءِ، وَحِبَّانَ ابْنَ الْعَرِقَةِ، فَبِالْكَسْرِ وَالْمُوَحَّدَةِ.

والتيسير للنووي (ص107) (وكسر الراء مثناة من تحت).

(1) سقطت من (ج)

(2) في (د) الرازي، وهو تصحيف

(3) مابين المعقوفتين في (د) زيادة (ابن)

(4) في (أ) و(ب) و(د) حارم، وهو تصحيف

(5) في (ج) و(أ) و(د) حازم، وفي (ب) جازم، وكله تصحيف، والصواب (خازم) كما في التقريب والتيسير للنووي (ص108)

(6) في (ب) و(ج) ملاك ، وفي (أ) مالك، وفي (د) هلال وهو الصحيح انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص108).

"حَبِيبٌ" كُلُّهُ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ إِلَّا، خُبَيْبَ[1] بْنَ عَدِيٍّ، وَخُبَيْبَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خُبَيْبٍ، وهو خُبَيْب غَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، وَأَبَا خُبَيْبٍ كُنْيَته ابْنِ الزُّبَيْرِ فَبِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ. "حَكِيمٌ" كُلُّهُ بِفَتْحِ الْحَاءِ، إِلَّا حُكَيْمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَرُزَيْقَ بْنَ حُكَيْمٍ فَبِالضَّمِّ. "رَبَاحٌ" كُلُّهُ بِالْمُوَحَّدَةِ، إِلَّا زِيَادَ بْنَ رِيَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَبِالْمُثَنَّاةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ بِالْوَجْهَيْنِ. "زُبَيْدٌ" لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا زُبَيْدَ بْنَ الْحَارِثِ بِالْمُوَحَّدَةِ ثُمَّ الْمُثَنَّاةِ، وَلَا فِي الْمُوَطَّأِ إِلَّا زُبَيْد[2] بْنَ الصَّلْتِ بِمُثَنَّاتَيْنِ [20/ب] بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيُضَمُّ. "سُلَيْمٌ" كُلُّهُ بِالضَّمِّ، إِلَّا ابْنَ حِبَّانَ[3] فَبِالْفَتْحِ. "شُرَيْحٌ" كله[4] بِالْمُعْجَمَةِ وَالْحَاءِ، إِلَّا ابْنَ يُونُسَ، وَابْنَ النُّعْمَانِ، وَأَحْمَدَ بْنَ أَبِي سُرَيْجٍ فَبِالْمُهْمَلَةِ وَبِالْجِيمِ. " سَالِمٌ " كُلُّهُ بِالْأَلِفِ إِلَّا سَلَم[5] بْنَ زَرِيرٍ، وَابْنَ قُتَيْبَةَ، وَابْنَ أَبِي الذَّيَّالِ، وَابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فبفتحها وبحَذْفِهَا. " سُلَيْمَانُ " كُلُّهُ بِالْيَاءِ، إِلَّا سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ، وَابْنَ عَامِرٍ، وَالْأَغَرَّ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَلْمَانَ فَبِحَذْفِهَا. "سَلَمَةُ" بَفَتْحِ الْلَّامِ، إِلَّا عَمْرَو بْنَ سَلِمَةُ إِمَامَ قَوْمِهِ، وَبَنِي سَلِمَةَ [مِنَ الْأَنْصَارِ][6] فَبِالْكَسْرِ، وَفِي عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ سَلَمَةَ الْوَجْهَانِ. "شَيْبَانُ" كُلُّهُ بِالْمُعْجَمَةِ، وَفِيهَا سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ، وَابْنُ رَبِيعَةَ وَابْنُ سَلَمَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، وَأَبُو سِنَانٍ ضِرَارُ

---

(1) في (ج) (حبيب) في الموضع الأول والثاني والأخير، وفي (د) في الموضع الأول والثاني، وهو تصحيف.

(2) هكذا في جميع النسخ (زبيد) بالباء، والصحيح أنه (زِيَيد) أو (زُييد)، انظر: الإكمال لابن ماكولا (171/4) والتقريب والتيسير للنووي (ص108).

(3) في (د) حيان، وهو تصحيف.

(4) سقط من (ج).

(5) في (ج) سليم، وهو تصحيف، والصواب سَلَم، انظر التقريب والتيسير للنووي (ص108).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

بْنُ مُرَّةَ، وَأُمُّ سِنَانٍ فَبِالْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ. ["عُبَيْدَةُ" بِالضَّمِّ إِلَّا السَّلْمَانِيَّ، وَابْنَ سُفْيَانَ، وَابْنَ حُمَيْدٍ، وَعَامِرَ بْنَ عَبِيْدَةَ فَبِالْفَتْحِ][1]. "عُبَيْدٌ" كُلُّهُ بِالضَّمِّ. "عُبَادَةُ" بِالضَّمِّ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ عَبَادَةَ شَيْخَ الْبُخَارِيِّ، فَبِالْفَتْحِ. "عَبْدَةُ" بِإِسْكَانِ الْمُوَحَّدَةِ، إِلَّا عَامِرَ بْنَ عَبَدَةَ، فَبِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ. "عَبّاد"[2] كُلُّهُ بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ، إِلَّا قَيْسَ بْنَ عُبادٍ[3]، فَبِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ. " عَقِيلٌ " بِالْفَتْحِ إِلَّا ابْنَ خَالِدٍ، وَهُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَنْسُوبٍ، وَيَحْيَى بْنَ عُقَيْلٍ وَبَنِي عُقَيْلٍ بِالضَّمِّ. "وَاقِدٌ" كُلُّهُ بِالْقَافِ". (وهو جميع ما في الكتب الثلاثة، وأما وافد [بالفاء][4] فقال صاحب المشارق: "ليس منه شيء في الكتب الثلاثة"[5]، وتبعه ابن الصلاح[6]، [ومنهم وافد بن موسى الزارع][7]، ووافد بن سلامة، وذكرهما [21/أ] الأمير[8] وغيرُه)[9].

الْأَنْسَابُ: الْأَيْلِيُّ: كُلُهُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الْمُثَنَّاةِ. الْبَزَّازُ: بِزَايَيْنِ إِلَّا خَلَفَ بْنَ هِشَامٍ الْبَزَّارَ، وَالْحَسَنَ الصَّبَاحَ بْنَ الصَّبَاحِ فَآخِرُهُمَا رَاءٌ. الْبَصْرِيُّ: بِالْبَاءِ مَفْتُوحَةً وَمَكْسُورَةً نسبةً إِلَى الْبَصْرَةِ، إِلَّا مَالِكَ بْنَ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيَّ، وَعَبْدَ الْوَاحِدِ النَّصْرِيَّ،

---

(1) ما بين المعكوفيتن سقط من (ب)، وتم تصحيحه في الهامش.

(2) في (ج) عيّاد، وهو تصحيف.

(3) في (ج) عُتاد، وهو تصحيف.

(4) مابين المعقوفتين سقط من (ب).

(5) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (302/2)، ويعني بالثلاثة الموطأ وصحيحي البخاري ومسلم.

(6) مقدمة ابن الصلاح (ص355).

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(8) من هامش النسخة (ب) (الأمير ابن ماكولا).

(9) ما بين الأقواس من كلام الشارح وليس من كلام النووي في التقريب.

وَسَالِمًا مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ فَبِالنُّونِ. الثَّوْرِيُّ: كُلُّهُ بِالْمُثَلَّثَةِ إِلَّا أَبَا يَعْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الصَّلْتِ التَّوَّزِيَّ فَبِالْمُثَنَّاةِ فَوْقُ، وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ الْمَفْتُوحَةِ وَبِالزَّايِ. الْجُرَيْرِيُّ: كُلُّهُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ إِلَّا يَحْيَى بْنَ بِشْرٍ شَيْخَهُمَا فَبِالْحَاءِ الْمَفْتُوحَةِ. الْحَارِثِيُّ: بِالْحَاءِ [..][1] وَالْمُثَلَّثَةِ، وَفِيهِمَا سَعْدٌ الْجَارِيُّ[2] بِالْجِيمِ. (وبعد الراء[3] ياء [النسبة][4]، وهو سعد الجاري، [روى له مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن سعد الجاري][5] مولى عمر بن الخطاب، سألت ابن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضا، الحديث[6]، قال صاحب المشارق: "وينسب إلى جده"[7].

وقال ابن الصلاح: "منسوب إلى [الجار][8] مُرْفَأ السفن بساحل المدينة"[9] انتهى. والمُرْفَأ بضم الميم، وسكون الراء، وفتح الفاء بمهموز مقصور)[10].

---

(1) ما بين المعقوفتين في (د) زيادة (والثاء).

(2) في(د) الجازي، في كل المواضع، وهو تصحيف، والصحيح (الجاري)، كما في التقريب والتيسير للنووي (ص109).

(3) في (د) الزاي، وهو تصحيف.

(4) ما بين المعكوفنين سقط من (ج).

(5) ما بين المعكوفنين سقط من (ج).

(6) هذا الأثر أخرجه مالك في الموطأ (495/2 رقم الأثر10) ولفظه: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْحِيتَانِ يَقْتُلُ بَعْضُهَا بَعْضًا أَوْ تَمُوتُ صَرَدًا؟ فَقَالَ «لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ»، قَالَ سَعْدٌ ثُمَّ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ.

(7) انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض (173/1)، قال فيه: سعد الْجَارِي مولى عمر بن الْخطاب بِالْجِيم مَنْسُوب إِلَى الْجَار، ولم أقف على أنه ينسب إلى جده في الكتاب.

(8) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(9) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص356).

(10) ما بين الأقواس من كلام الشارح وليس من كلام النووي في التقريب.

الْحِزامِيُّ[1]: كُلُّهُ بِالزَّايِ، وَقَوْلُهُ فِي مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ أَبِي الْيَسَرِ:

(كَانَ لِي عَلَى فُلَانٍ الْحَرَامِيِّ)[2]، قِيلَ: بِالرَّاءِ، وَقِيلَ: بالزَّايِ وقيل: الْجُذَامِيِّ بِالْجِيمِ وَالذَّالِ. السَّلَمِيِّ: فِي الْأَنْصَارِ بِفَتْحِهِمَا وَيَجُوزُ فِي لُغَيَّةٍ كَسْرُ اللَّامِ، وَبِضَمِّ السِّينِ فِي بَنِي سُلَيْمٍ. الْهَمْدَانِيُّ: كُلُّهُ بِالْإِسْكَانِ وَالْمُهْمَلَةِ. والله أعلم"[3].

[المُسْنَدُ، والمُعَنْعَنُ، المَوْضوعُ، والمُعلُّ]

[12 – خُذ الوَجْدَ عنّي مُسْنَداً ومُعَنْعَنًا ... فغَيري بمَوْضوعِ الهوى يَتَحَلّلُ]

(خُذِ الوَجْدَ) أي الحزن، ويَحتملُ أن يريد به الوجد المتعارف بين [21/ب] الناس، وهو هوى النفس، وهو العشق، ويدل له آخر البيت، (عَنِّي مُسْنَدًا وَمُعَنْعَنًا فَغَيْرِي

---

(1) ف (ج) الحرامي، وفي (د) الخزامي، وهو تصحيف، ومما تجدر الإشارة إليه أن في التقريب والتيسير للنووي (ص109–110)، وفي تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، توفي سنة (911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية (1415هـ) (817/2–818) تم ضبطُه هكذا (الحرامي كله بالراء)، وهذا غير صحيح، بل هو كما في المتن، فالبخاري رحمه الله قد روى في صحيحه عن شيخه إبراهيم بن المنذر الحِزامي، انظر: صحيح البخاري (105/1 حديث484)، و(20/2 حديث973)، و(61/8 حديث6272)، و(121/8 حديث6587) ، ومسلم روى في صحيحه من طريق المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، انظر: صحيح مسلم مثلا (233/1 حديث278) و(291/1 حديث389) و(960/2 حديث1322)، وقال ابن الصلاح في مقدمته (الحزامي حَيْثُ وَقَعَ فِيْهَا فَهُوَ بالزاي غير المهملة)، انظر مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى (1423 هـ – 2002 م) (ص641).

(2) في (أ) و(ب) الحزامي، وفي (د) الخزامي، و هو تصحيف، انظر صحيح مسلم (2301/4 حديث3006).

(3) انظر: التقريب والتيسير للنووي (من ص106–110).

بِمَوْضُوعِ الهَوَى) أي: الكاذب فيه المختلق له (يَتَحَلَّلُ) والهوى بالقصر: هوى النفس، والجمع الأهواء[1]، فإذا أضفتَه إليك قلتَ: هوايَ، وهُذَيْلُ تقول: هَوَيَّ، قال أبوذُؤَيْب[2]:

(سبقوا هَوِيَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّموا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ)[3].

وهَذا الشيءُ أهوى إِلَيَّ من كذا[4] أَيْ أَحَبُّ إِلَيَّ،

---

(1) في (ب) الأهوي

(2) في (ج) أبو ذيب، وهو تصحيف، والصواب هو أبو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِي، خويلد بن خالد بن محرث، وقيل محرز، شاعر فحل مخضرم، من بني هذيل، من مصر، أسلم وسكن المدينة، وشهد فتح إفريقية، ومات في مصر سنة (27هـ)، وله شعر جيد، وأشهره مرثيته العينية التي مطلعها " أمِنَ المَنُونِ ورَيْبِها تَتَوَجَّعُ؟ ... والدهرُ ليسَ بمُعْتِبٍ من يَجْزَعُ " يرثى بها بنيه الذين هاجروا إلى مصر فماتوا في سنة واحدة. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (123/1 ترجمة 139)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر (1648/4 ترجمة 2942)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (53/17 ترجمة2027)، ووردت نسبة البيت إليه في: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، توفي سنة (368هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى (2008 م) (162/4)، ولسان العرب لابن منظور (4728/6).

(3) في (ج) و (د) (وأعتقوا لهواهم ...فتحزبوا)، وردت "وأعتقوا" بالمثناة الفوقية في شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، توفي سنة (905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة الأولى (1421هـ– 2000م) (742/1) ولم أجدها عند غيره، فلعله تصحيف، والصواب ما ثبت في المتن من (أ) و(ب) "فأعنقوا" وكما هو ثابت في كتب اللغة السالفة الذكر عدا شرح التصريح، ومعناه "فأسرعوا" من العنق: وهو السير السريع، "فتحزبوا" بالزاي المعجمة، ولم أقف على كتابتها بهذه الصورة في كتب اللغة، فعله تصحيف، والصواب ما ثبت في المتن من (أ) و(ب) "فتُخُرِّموا" أي أُخذوا واحدًا واحدًا. انظر شرح البيت في المصادر السابقة.

(4) في (ج) (وهذا الشيء أهوى إليَّ من كِفْلٍ)، وهو تصحيف، وفي (أ) (وهذا ذُؤَيْب الشيء أهوى إِلَيَّ من كذا) وفيه إدراج لكلمة "ذؤيب" في غير محلها، وفي (د) (وهَوِيَ الشيء أهوى إليَّ من كذا) وفيه تصحيف أيضا.

وهَوِيَ بالكسر يَهوي هَوىً[1] إذا أحبَّ، والهواء بالمد ما بين السماء والأرض، والجمع الأَهْوِيَةُ، وكُلُّ خالٍ هواء.

وأشار في البيت إلى ثلاثة أنواع من أنواع الحديث:

النوع الأول: المسْنَد بفتح النون، ويُطلَق على كتابٍ جَمَعَ فيه صاحِبُه[2] ما أُسْنِدَ إلى الصَّحابِيِّ، كمُسْنَدِ الشِّهاب، ومُسنَد الفردوس، وعلى الحديث، واختُلِفَ في حد هذا، فقال أبو عمرٍ بن عبدالبر: "هو المرفوع إلى النبي ﷺ خاصَّةً، فهو مرادِفُ للمرفوع، أي وقد يكون متَصِّلًا كمالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر عن النبي ﷺ، [وقد يكون منقطعا كمالك عن الزُّهريِّ عن ابن عباس عن النبي ﷺ،][3] فهذا مُسنَدٌ؛ لأنه قد أُسنِدَ إلى رسول الله ﷺ ، ومنقطع لأن الزُّهرِي لم يسمع من ابن عباس"[4] انتهى. وقول ابنِ حجرٍ: "أبعَدَ [..][5] ابنُ عبد البر حيث قال: المُسنَدُ المرفوعُ، ولم يتعرَّض للإسناد لصدقه على المُرسَلِ، والمُعضَلِ، والمُنقطِعِ، إذا كان المَتنُ مرفوعا ولا قائل به."[6] فيه

---

(1) في (ج) و (د) هوي.

(2) في (أ) صحائف، ولعله تصحيف.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(4) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، توفي (463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: (1387 هـ) (21/1).

(5) في (د) زيادة (من قول)، وربما كانت الزيادة من عند الناسخ؛ ولعله فهم كلمة (أبْعَدُ) بضم آخرها على صيغة أفعل التفضيل، أي أن هناك قولا أبعدُ من قول، وهذا خطأ، لأن كلمة (أبعدَ) من قول ابن حجر، وأراد أن قول ابن عبدالبر بعيد.

(6) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ لابن حجر (ص115).

نظر؛ لأن ابن عبد البر قد صرَّح بأنه لا فرق بين أن يكون [22/أ] متَّصلا أو منقطعا كما تقدم.

وحَدَّهُ الخطيبُ[1]: بأنه ما وُصِل إسنادُه من راويه إلى مُنتَهاه ولو مع وقفٍ على صحابِيٍّ و غيرِه، وعلى هذا يَخرُجُ المُرسَلُ والمُعضَلُ، واستعمالهم للمسند في الموقوف قليلٌ، بخلاف المتَّصِل فإن استعماله في المرفوع والموقوف على حد سواء، وحدَّه الحاكم في علوم الحديث[2]: بأنه المرفوع إلى النبي ﷺ المتصِّلُ السَّنَدِ، قال ابنُ النحوي: "وظاهر كلام [صاحب][3] الاقتراح ترجيحه"[4]، وعليه اقتصر ابن حجر في نخبته فقال: "والمُسْنَدُ مَرفوعُ صحابيٍّ بسندٍ ظاهره الاتصال."[5] [وقال في شرحها: "قولي: "مرفوع" كالجنس، وقولي: "صحابي" كالفصل، يخرُج به ما رفعه التابعي؛ فإنه[6] مرسل، أو مَن دونه فإنه مُعضَلٌ، أو مُعلَّقٌ،

---

(1) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي (114/1) وعبارته هي: وَصْفُهُمْ لِلْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مُسْنَدٌ، يُرِيدُونَ أَنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِلٌ بَيْنَ رَاوِيهِ وَبَيْنَ مَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ، إِلاَّ أَنَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِهِمْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ هُوَ فِيمَا أُسْنِدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَاتِّصَالُ الآسْنَادِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رُوَاتِهِ سَمِعَهُ مِمَّنْ فَوْقَهُ، حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ السَّمَاعُ بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْعَنْعَنَةِ، ومقدمة ابن الصلاح (ص42).

(2) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، (ص17) وعبارته هي: "والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ". ومقدمة ابن الصلاح (ص42).

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(4) انظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، (109/1)، وصاحب الاقتراح هو: محمد بن علي القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، وكتابه المقصود هو الاقتراح في بيان الاصطلاح.

(5) انظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ص724).

(6) في (ج) كأنه.

وقولي: "ظاهره الاتصال"][1] يُخْرِجُ ما ظاهره الانقطاع[2]، ويدخُل فيه الاحتمال، وما يوجد فيه حقيقةُ الاتصال من باب الأولى، ويُفْهَمُ من التقييد بالظهور أنَّ الانقطاع الخفي كعنعنة المدَلِّسِ، أو المعاصر الذي لم يَثْبُتْ لُقِيُّه؛ لا يُخرِجُ الحديثَ عن كونه مسندًا، لإطباق الأئمة الذين خرَّجوا الأسانيد[3] على ذلك، وهذا التقرير موافقٌ لقول الحاكم[4]: المسنَد ما رواه المحدِّث عن شيخ يظهر سماعه منه، وكذا شيخُه عن شيخِه متصلا إلى صحابي إلى رسول الله ﷺ".[5] انتهى. وقال بعضهم: "لا أدري ما أراد بقوله أو معلق[6]، وهو يقتضي أنَ ما سقط من آخر إسناده يُسمّى مُعَلَّقًا؛ وليس كذلك لما عرفته."[7] انتهى. ولبعض مشايخي هنا[8] كلام حسنٌ، وهو "أنّ الحاكم لحظ الفرق بين المسند، والمتصل، والمرفوع؛ من حيث أنّ المرفوع منظور فيه إلى حال المتن دون الإسناد من أنه متصل أو لا، والمتصل [22/ب] منظور فيه إلى حال الإسناد دون المتن من أنه موضوع أو لا، والمسند منظور فيه إلى الحالين معًا، فيَجمعُ شَرْطَيْ الرفع والاتصال، فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل عموم وخصوص مطلق، وكل مسند مرفوع ومتصل ولا عكس، والحاصل أن بعضهم جعل المسند من

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(2) ف (د) الانفصال.

(3) في (ب) المسانيد.

(4) قد سبق عزو القول.

(5) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص115).

(6) في (ب) أو ما علق.

(7) لم أقف على قائل هذه العبارة من خلال شروح نزهة النظر.

(8) في (ج) هذا، ولعله تصحيف.

صفات المتن، وهو القول الأول هنا، فإذا قيل هذا حديث مسند علمنا أنه مضاف إلى النبي ﷺ، ثم قد يكون مرسلا ومعضلًا إلى غير ذلك، وبعضهم جعله من صفاته أيضا، لكن لحظ فيه [صفة][1] الإسناد، وهو القول الثاني، فإذا قيل: هذا مسند، علمنا أنه متصل الإسناد، ثم قد يكون مرفوعا، وموقوفا إلى غير ذلك، وبعضهم جعله من صفاتهما معًا، وهو قول الحاكم"[2].

النوع الثاني: المُعَنعَنُ[3]، بِفَتحِ عَيْنَيْه، والعنعنةُ مصدرُ عَنْعَنَ الحَديثَ إذا رَواهُ بِلَفْظِ عَنْ، مِن غَيْرِ بَيانٍ للتَّحْديثِ والإِخْبارِ، والسَّماعِ، كَفُلانٍ عَنْ فُلانٍ عن [فُلان][4]، والصحيح [أنه][5] من قبيل الإسناد المتصل؛ بِشَرْطِ أَنْ يَسْلَمَ مَنْ عَنْعَنَه عن كونه مُدَلِّسًا، وأن يُعلم أنّه لقي من رواه عنه بالعنعنة، قال ابن حجر: "ولو مرة:[6]، وهو الذي عليه العمل، وذهب إليه جماهير أهل الحديث، بل حكى ابن عبد البر الإجماع عليه، وكذا أبوعمرو الداني[7] المقرئ، لكنه اشترط كونه معروفا بالرواية عنه.

---

(1) في (ب) ضغط، وهو تصحيف، وفي (د) صفات.

(2) (ولبعض مشايخي) يقصد به شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت926)، انظر قوله في كتابه فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (176/1).

(3) في (ج) الضعف، وهو تصحيف.

(4) سقطت من (ج).

(5) سقطت من (ج).

(6) انظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، توفي سنة (852هـ) (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام) بتحقيق عصام الصبابطي وعماد السيد، الناشر: دار الحديث – القاهرة ، الطبعة الخامسة (1418 هـ – 1997 م) (ص725)

(7) في (ب) (والمداني)، وفي (أ) (والد ابن)، وهما تصحيف.

تَنْبيهٌ: مَذْهَبُ مالِكٍ – رَحِمَهُ اللهُ–: حُكْمُ أَنَّ مَفْتوحَةً مُشَدَّدَةً حُكْمُ عن، فيُحكَمُ [23/أ] بوصله بالشرطين المذكورين على الأَصَحِّ، كقولهم: مالِكٌ عن الزُّهْرِيِّ أنَّ سعيدَ بنَ المُسَيِّبِ قالَ كذا، قالَ ابنُ عبدِالبَرِّ في التَّمْهيدِ: "وعليه الجمهور، ولا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو اللِّقاءُ، والسَّماعُ، والمشاهَدَةُ، ثم حكى عن البرديجي أنه منقطع."[1]

النوع الثالث: [المَوْضُوع][2]، مأخوذ من وضع الشيئ، أي حَطَّهُ، سُمِّي بذلك لانحطاط رُتْبَتِهِ دائمًا، بحيث لا يَنْجَبِرُ أَصْلًا، وهو المُخْتَلَقُ بفتح اللّام، ويُقال فيه المَصْنوعُ، وقد يُلَقَّبُ[3] بالمَرْدودِ، والمَتْروكِ، والباطِلِ، والمُفْسَدِ بفتح السِّين، وسُمِّي بهذه كلها تنفيرا عنه، قال النووي: وهو "شر الضعيف، وتَحرُمُ رِوايتَهُ مع العِلم به من أيِّ معنًى كان"[4] انتهى.

تنبيهات: الأول: أُورِدَ في أنواعِ الحديثِ مع أَنَّه ليس بحديث؛ نظرًا لزعم واضِعِهِ، ولِتُعْرَفَ طُرُقُهُ التي يَتوَصَّلُ بها لِمَعْرِفَتِهِ؛ لِيَنْفِيَ[5] عن القَبُولِ[6].

الثاني: يُعْرَفُ الوَضْعُ بِإِقْرارِ واضِعِه، وما يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ إِقْرارِهِ، أو بقرينة في الراوي، أو في المروي، كَرَكاكَةِ لَفْظِهِ، أو مَعْناهُ، وحكى الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ بْنُ جَماعَةَ عن غَرائِبِ

---

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر (26/1).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(3) في (ج) يُقلَب، وهو تصحيف.

(4) انظر: التقريب والتيسر للنوي (ص46)، قال: إلا مُبَيَّنًا.

(5) في (د) لينفر، ومصححة في الهامش (لينفي عنه).

(6) في (ج) العقول وهو تصحيف.

الجُوَيْنِيِّ تَكْفِيرَ واضِعِ الحَديثِ[1].

الثالث: [قد][2] قدَّمْنا قبل هذا أنَّ هذا يُلَقَّبُ بالمَتْروكِ أَيْضًا، والمُصَنِّفُ قد جَعَلَهُما نَوْعَيْنِ فاعْلَمْ ذلك.

الرابع: لَوْ قَال مَوْضِعَ (يَتَحَلَّلُ) (يَتَعَلَّلُ) ليُدخِلَ بذلك نوعًا رابعًا، وهو المُعَلُّ؛ لكانَ أَحْسَنَ، وَحَدُّهُ ما اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ – أَيْ سَبَبٌ فيه غُمُوضٌ وخَفاءٌ– طارِئَةٍ على الحَديثِ، قادِحَةٍ في قَبولِهِ، مع السَّلامَةِ عَنْها ظاهِرًا.

وتُدْرَكُ العِلَّةُ [23/ب] بِتَفَرُّدِ الرّاوي، وبمُخالَفَةِ غَيرِهِ لَهُ مَعَ قَرائِنَ [..][3] تُنَبِّهُ العارِفَ في الفَنِّ على وَهْمٍ وقع فيه بإِرْسالٍ، أو وَقْفٍ، أو دُخولِ حديثٍ في آخَرَ، أو [..][4] غير ذلك، فيَحْكُمُ له بالصِّحَّة، أو الحُسْنِ، أو يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ، وعبَّر عنه بعضُهم بالمُعَلَّلِ، والقياس المُعَلُّ كما قدَّمنا.

[الخامس: يقال: النّاقِلونَ للمَوضُوعِ أَرْبَعَةٌ: مُقاتِلٌ، والواقِدِيُّ، وابنُ أبي يحيى، والمَصْلوبُ.][5]

(1) الذي حكى هذه الحكاية هو عز الدين بن جماعة في كتابه زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح (ص262).

(2) ما بين المعكفوتين سقط من (ج) و(د).

(3) ما بين المعقوفتين في (د) زيادة (تُبَيِّن).

(4) في (ج) زيادة (في).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

[المُبَهَمُ، والاعْتِبارُ، والمُتابَعَةُ، والشّاهِدُ، والفَرْدُ، وغريبُ الحديث]

[13 – وذي نبذٌ من مبهم الحب فاعتبر ... وغامضه إن رمت شرحاً أطوّلُ]

(وذي)[1] إشارةٌ لما تقدم (نُبَذٌ) أي شيءٌ يَسيرٌ (مِنْ مُبْهَمِ الحُبِّ) أي من مَكْتومِهِ[2] أظْهَرْتُه، يقال أمْرٌ مُبْهَمٌ، أي لا مَأْتى له، وحَسُنَ منه ذلك؛ حيث أتى به عَقِبَ اسْمٍ مُبْهَمٍ من أَسْماءِ الإِشارَةِ، (فَاعْتَبِرْ) أَمْرٌ من الاعتبار، (وغامِضِه) أي الحُبِّ غيرِ المُبْهَمِ مِنه، وهو الواضحُ منه، (إنْ رُمْتَ) يَحتمِلُ كَوْنُ الضَّميرِ للمتكلم أو المخاطب، (شَرْحًا) للغامض، (أُطوِّلُ) أي أمُدُّ الكلام فيه، والتطويل تكثير اللفظ مع قلة المعنى، وهو ضد الاختصار؛ فهو تقليل اللفظ، وتكثير المعنى.

وأشار في البيت على ما ذكر ابن جماعة[3] إلى نوعين من أنواع الحديث، **الأول: المبهم.**

وفائدته: زوال الجهالة التي يُرَدُّ معها الحديث، وصنف فيه جماعة، وهو أقسام: الأول: هو أبْهَمُها، نَحوَ رَجُلٌ، مثالُه حديثُ ابنِ عبّاسٍ أن رجلا قال: يا رسول الله، الحَجُّ كُلَّ عامٍ؟[4] هو الأَقْرَعُ بنُ حابِسٍ، وحديثُ أبي سعيدٍ الخدري أنّ ناسًا سَألوا

---

(1) جميع النسخ عدا (د) وردت (وذا).

(2) في (ج) مكنونِه.

(3) انظر: زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح لعز الدين بن جماعة (ص262).

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده مبهما، بتحقيق شعيب الأرؤوط (471/4 حديث2741)، و (138/5 حديث2996)، وذكر اسم الراوي المبهم في (458/5 حديث3510)، وابن ماجه في سننه مصرحا بالاسم، بتحقيق فؤاد عبدالباقي (963/2 حديث2886)، وكذلك أبو داود في سننه (139/2 حديث1721)، وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (ص199 حديث410)، وأخرجه الحاكم في المستدرك مصرحا بالاسم (608/1 حديث1611) وقال: هذا صحيح الإسناد، و (645/1

أَصْحابَ رسولِ اللهِ ﷺ كانوا في سَفَرٍ فمَرُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْياءِ العَرَبِ، فاستضافوهم، فلم يضيفوهم، فقالوا لهم: هل فيكم راقٍ ؟ فإن سيِّد الحيِّ لُدِغَ[1]، أو مُصابٌ، فقال رجلٌ منهم: نعم، فأَتاه فَرَقاهُ بِفاتِحة الكتاب، فبرأَ الرَّجُلُ. [24/أ] الحديثُ أخرجه الأئمة الستة[2]، وقد روى البخاري القصة من حديث ابنِ عباس، قال الخطيبُ[3]: الرّاقي هو أبو سعيد الخدري راوي الحديث، وفيه نظر من حيث أنّ في بعض طرقه عند مسلم من حديث أبي سعيد (فقام معها رجل منا ما كنا نَظُنُّه يُحسِن، وفي رواية ما كنّا نَأْبِنُهُ بِرُقْيَةٍ) ، وهذا ظاهر في أنه غيرُه، إلا أنْ يُقال لعل ذلك وقع مرتين، مرةً له ومرةً لغيره،

حديث1779) وسكت عليه الحاكم، و (646/1 حديث1780) وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ ".

(1) في (د) لُسِعَ.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (1913/4-1914 حديث4721) و (795/2 حديث2156) و (2159/5 حديث5417)، ومسلم في صحيحه (1727/4 حديث2201) و (1728/4 حديث2201)، وابن ماجه (729/2 حديث2156)، وأبو داود في سننه (265/3 حديث3418) و (14/4 حديث3900)، والترمذي في سننه (466/3 حديث2063) و (467/3 حديث2064)، والنسائي في السنن الكبرى (70/7 حديث7490) و (377/9 حديث10799). ومعنى (نَأْبِنُهُ) بكسر الباء وضمها أي نظنه، والأَبْنُ التُّهمة، وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ بمعنى نتهمه، ولكن المراد هنا نظنه، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت (1399هـ - 1979م) (17/1 باب أبن)، ولسان العرب لابن منظور (12/1 باب الهمزة).

(3) لم أقف عليه في كتب الخطيب المطبوعة، خاصة كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة الذي هو مظنة هذا النقل، فقد ذكر حديثا واحدا غير الحديث المذكور فيه رجل مبهم وذكر أنه أبو سعيد الخدري (100/2 حديث55)، لكن ابن الصلاح في المقدمة (ص376) قال ذات العبارة، فلعله خطأ في نسبة القول للخطيب، والله أعلم.

ومنه حديث مسلم (فتلاحّا رجلان)[1] هما كعب بن مالك وعبدالله بن أبي حُدْرُدٍ، ومن أمثلة ذلك حديثُ عائشةَ أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض، قال: (خُذي فِرْصَةً من مِسْكٍ[2] فَتَطَهَّري بِها)[3]، الحديث متفق عليه من رواية منصور بن صفية، اسمها أسماء.

تنبيه: اختُلف في تعيينها[4]، فقال الخطيب: هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية[5]،

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (826/2 حديث1167)، ولفظه: (اعْتَكَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ تُبَانَ لَهُ، فَلَمَّا انْقَضَيْنَ أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقُوِّضَ، ثُمَّ أُبِينَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَأَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَأُعِيدَ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهَا كَانَتْ أُبِينَتْ لِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِهَا، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَقَّانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ، فَنُسِّيتُهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، الْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ)، وصرح باسمهمافي رواية أخرى (1192/3 حديث1558)، وأخرجه البخاري في صحيحه (37/1 حديث49)، و (711/2 حديث1919)، و (2248/5 حديث5702)، ولفظه: خرج رسول الله ﷺ ليخبر الناس بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين قال النبي ﷺ(خرجت لأخبركم فتلاحى فلان وفلان وإنها رفعت وعسى أن يكون خيرا لكم فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة).

(2) في (د) مُمَسَّكَةً، وهي رواية أخرى.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (119/1 حديث308 وحديث309)، وكذلك في (2678/6 حديث6924)، ومسلم في صحيحه (260/1 حديث332) وذكر في بعض طرق الحديث أنها أسماء بنت شكل.

(4) في (ج) بعضها، وهو تصحيف.

(5) انظر: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، توفي سنة (463هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر الطبعة الثالثة (1417 هـ – 1997م) (ص28–29).

وقال ابن بَشْكُوال: "هي أسماء بنت شكل العراقي"[1]، وهو الصواب، [قال][2] النووي: يحتمل أن تكون القصة جرت للمرأتين[3] في مجلس، أو مجلسين، وفي حديث أبي هريرة (أن امرأتين من هذيل اقتتلتا[4])[5] الحديث، اسم الضاربة أم عفيف بنت مسروح[6]، وذات الجنين مليكة بنت [عويم][7].

---

(1) انظر: غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الندلسي، توفي (578هـ)، بتحقيق: د.عز الدين علي السيد و محمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى (1407هـ) (469/1) ، وأَسْماءُ بِنْتُ شَكَلٍ، بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَالْكَافِ، وَقِيلَ: بِسُكُونِ الْكَافِ، انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (857/2).

(2) ما بين المعقوفتين ثبت في (ج).

(3) في (ج) للمرأة، وهو الصواب كما في الإشارات في بيان الأسماء المبهمات للنووي (ق18ب)، مخطوط.

(4) في (ج) و (د) افتتنتا، وهو تصحيف، والصواب ما ورد في (أ) و(ب) وهو(اقتتلتا)، انظر صحيح البخاري (135/7 حديث5758) وسنن الدارمي ت سليم أسد (1539/3 حديث2427)

(5) أخرجه البخاري في صحيحه (2172/5 حديث5426) عن أبي هريرة، و (2531/6 حديث6508)، و (2532/6 حديث6512)، ومسلم (1309/3 حديث1681)

(6) في (أ) و(ب) مسروق، وهو خطأ، انظر: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي (514/8)، وإيضاح الإشكال، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (507هـ)، المحقق: د. باسم الجوابرة، الناشر: مكتبة المعلا – الكويت، الطبعة الأولى (1408هـ) (ص134 برقم185).

(7) في جميع النسخ مريم، وهو تصحيف، والصحيح ما أثتبه في المتن، انظر: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي (514/8) "والمضروبة هي مليكة بنت ساعدة الهذلي" وفي إيضاح الإشكال لابن طاهر المقدسي (ص134 برقم184) " المرأة ذات الجنين مليكة بنت عويم"، وفي غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (220/1) " المرأة ذات الجنين مليكة بنت عويمر"، وفي تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي (858/2) " وَذَاتُ الْجَنِينِ مُلَيْكَةُ بِنْتُ عُوَيْمِرٍ، وَقِيلَ: عُوَيْمٌ"، وأشار إلى الاختلاف باسمه، هل هو عويم الهذلي، أم عويمر الهذلي ابنُ حجر في الإصابة

الثاني: الابن والبنت، كحديث أم عطية في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدر[1]، هي زينب رضي الله عنها.

ابن أم مكتوم: عبد الله، وقيل: عمرو، وقيل غيره، واسمها عاتكة.

الثالث: العم والعمة، كرافع بن خديج عن عمه، هو ظهير بن رافع، [24/ب] زياد بن علاقة عن عمه مرفوعا (اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق) [2] الحديث، هو قطبة بن مالك[3]، ومن ذلك عمة فلان، مثاله: ما رواه النسائي من رواية [حصين][4] بن محصن عن عمة له أنها أتت النبي ﷺ لحاجة، فلما فرغت، قال:(أذات زوجٍ أنتِ ؟ قالت: نعم)[5] الحديث، اسم عمته هذه أسماء،

في تمييز الصحابة، بتحقيق الدكتور عبدالله التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (563/7 برقم6143) و (567/7 برقم6150) وحكى عن ابن الأثير قوله: " أخرجه ابن منده وأبو نعيم في عويم، بغير راء، وذكرا له حديث الصيد، ثم عادا وأخرجاه في عويمر، بالراء، وذكرا له قصة المرأتين، وهو واحد".

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (422/1 حديث1195) ولفظه: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال (اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور فإذا فرغتن فآذنني)، و(423/1 حديث1196)، و(424/1 حديث1200 وحديث 1202)، ومسلم في صحيحه (646/2 حديث939).

(2) أخرجه الترمذي في سننه (467/5 حديث3591).

(3) في (د) قبطة بن ملك.

(4) في جميع النسخ "حسين"، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته في المتن كما في سنن النسائي وغيره.

(5) انظر: السنن الكبرى للنسائي (310/5 حديث8962) عن عبدالله بن محصن و (311/5 حديث8963) , (312/5 حديث8969) عن حصين بن محصن، وأخرجه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن (455/3 حديث951)، وأحمد في المسند (341/31 حديث19003) و (341/45 حديث27352) والحاكم في المستدرك (255/2 حديث2828) قال الحاكم: وهو صحيح

قاله أبوعلي بن السكن[1]، وابن ماكولا[2].

وفي الصحيح من حديث جابر في قتل أبيه يوم أحد، (فجعلت عمتي تبكيه)[3]، اسم عمته فاطمة بنت عمرو بن حزم، وسماها الواقدي هندًا [4].

ولم يخرجاه.

(1) هو: الحافظ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزاز، كان أول من جلب صحيح البخاري إلى مصر، قال عنه الذهبي: "جمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل، ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة" وله كتاب في الصحيح اسمه "الصحيح المنتقى" وهو مفقود، توفي (353هـ). انظر ترجمته في: تاريخ دمشق (218/21 ترجمة2519)، وسير أعلام النبلاء (117/16 ترجمة85)، ذكر ابن بشكوال صاحب غوامض الأسماء المبهمة بسنده إلى أبي علي ابن السكن أنه قال: حدثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سعيد عَن بشير عَن يَسَارٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ مِحْصَنٍ أَخْبَرَتْهُ عَمَّتُهُ أَسْمَاءُ أَنَّهَا أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَقَالَ: (أَذَاتُ بَعْلٍ أَنْتِ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَكَيْفَ أَنْتِ لَهُ قَالَتْ مَا آلُوهُ مَا اسْتَطَعْتُ قَالَ فَافْعَلِي فَإِنَّهُ جَنَّتُكِ ونارُكِ)

(2) هو: الحافظ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزاز، كان أول من جلب صحيح البخاري إلى مصر، قال عنه الذهبي: "جمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل، ولم نر تواليفه، هي عند المغاربة" وله كتاب في الصحيح مفقود، توفي (353هـ). انظر ترجمته في: تاريخ دمشق (218/21 ترجمة2519)، وسير أعلام النبلاء (117/16 ترجمة85)، ذكر ابن بشكوال صاحب غوامض الأسماء المبهمة بسنده إلى أبي علي ابن السكن أنه قال: حدثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سعيد عَن بشير عَن يَسَارٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ مِحْصَنٍ أَخْبَرَتْهُ عَمَّتُهُ أَسْمَاءُ أَنَّهَا أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَقَالَ: (أَذَاتُ بَعْلٍ أَنْتِ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَكَيْفَ أَنْتِ لَهُ قَالَتْ مَا آلُوهُ مَا اسْتَطَعْتُ قَالَ فَافْعَلِي فَإِنَّهُ جَنَّتُكِ ونارُكِ)

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (1497/4 حديث3852) وليس فيه ذكر عمته، ومسلم في صحيحه (1918/4 حديث2471) وصرح باسم عمته وهي فاطمة بنت عمرو، والنسائي في السنن (13/4 حديث1845).

(4) انظر: المغازي، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (207هـ)،

تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي – بيروت، الطبعة الثالثة (1409هـ –1989م) (265/1-266).

الرابع: الزوج والزوجة، زوج سبيعة: سعد بن خولة، زوج بَرْوَع[1] بالفتح – قال في القاموس كَجَرْوَلَ[2]، وعند المحدثين بالكسر– هلالُ بن مرة.

الخامس: فلان، وتقدم مثاله. [ابن الحارث قال: تزوجت امرأة فجائتنا امرأة سوداء، قالت: إني قد أرضعتكما، ووقع في البخاري[3] تكنيتها بأم يحيى بنت أبي إهاب][4]، [ولم تُسَمَّ فيه، قال ابن بشكوال: اسمها عيبة بنت أبي إهاب][5].

[ومن المبهم ما لم يصرح بذكره، بل قد يكون مفهوما من سياق الكلام، كقول البخاري[6]: "وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة".

---

(1) في (ج) بَرْوَح، وهو تصحيف.

(2) في (د) كخَرْدَل، وهو تصحيف انظر: القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، توفي سنة (817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة (1426 هـ – 2005م) (ص703 فصل الباء) قال: بروعُ، كجرولٍ، ولا يُكسر، بنت واشق، صحابية.

(3) انظر: صحيح البخاري (941/2 حديث2516)، وقد أورده في باب: الرحلة في المسألة النازلة (45/1 حديث88) من غير تكنية، منسوبة إلى أبيها.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و(د)، هذا المثال قد ذكره إبراهيم بن موسى الأبناسي في كتابه الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للتمثيل على الزوج والزوجة، فقال: (وقوله: الزوج والزوجة: أي كحديث عقبة بن الحارث قال.. إلخ)، انظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، المتوفى: (802هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى(1418هـ 1998م) (711/2).

(5) ما بين المعقوفتين ثبت من (ب)، وهي تابعة لما قبلها، انظر المصدر السابق، وانظر قول ابن بشكوال في: غوامض الأسماء المبهمة (453/1)، وفيه أنها (غَنِيَّةُ) وليست عيبة كما في نسخة (ب) فلعله تصحيف.

(6) انظر: صحيح البخاري (11/1).

فالمقول له ذلك مطوي وهو الأسود بن هلال][1].

النوع الثاني: الاعتبار[2].

وهو أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة، بسبر[3] طرقه، -أي تتبعها من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء-، لأجل أن تَعْرِفَ هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره، فرواه عن شيخه أم لا ؟، فإن كان شاركه أحد ممن [يعتبر][4] بحديثه، أي يصلح أن يُخَرَّجَ حديثُه للاعتبار به، والاستشهاد به، فيُسمّى حديثُ هذا الذي شاركه تابعا، وإن [لم][5] تجد أحدًا تابعه عليه عن شيخه؛ فانظر هل تابع أحدٌ شيخَ [25/أ] شيخِه فرواه تابعًا له أم لا؟ فإن وجدت أحدا تابع شيخ شيخه عليه فرواه كما رواه؛ فسَمِّهِ أيضا تابعا، وقد يسمونه شاهدا، وإن لم تجد فافعل ذلك فيمن فوقه إلى آخر الإسناد حتى في الصحابي، فكُلُّ مَن وُجِدَ له متابعٌ فسَمِّه تابعًا، وقد يسمونه شاهدًا كما تقدم، فإن لم تجد أحدًا ممن فوقه متابعا عليه، فانظر هل أتى بمعناه حديث آخر في الباب أم لا؟، فإن أتى بمعناه حديث آخر فسَمِّ ذلك الحديث شاهدا، وإن لم تجد حديثا آخر يُؤدي معناه؛ فقد عُدِمت المتابعات والشواهد، فالحديثُ إذن فَرْدٌ، ومثال ذلك أن يَرْوِيَ أبوسلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري مثلا حديثا لا يتابع عليه، عن أيوب بن أبي سلمة السجستاني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ،

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(2) هذا النوع نقله المؤلف بتصرف يسير من شرح العراقي على ألفيته، انظر: (1/258-259).

(3) في (ج) كَسَبْرِ.

(4) في (ج) لم يعتبر، وهو خطأ.

(5) ما بين المعكفوتين سقط من (ب).

فيُنظر هل تابع أحدٌ أيوب في روايته عن ابن سيرين ؟ فإن وُجِد فذاك؛ وإلا فيُنظر هل تابع أحدٌ ابنَ سيرين على روايته له عن[1] أبي هريرة ؟ فإن وُجِد فذاك؛ وإلا فيُنظر هل تابع أبا هريرة على روايته عن النبي ﷺ أحدٌ فذاك؟ وإلا فهو فَرْدٌ.

تتمة: قد ذكرنا المتابعة والشواهد والأفراد، فلنذكر كلًا منها لتتم الفائدة:

فالمتابعة: أن يَرْوِيَهُ عن أيوب غيرُ حماد، وهي المتابعة التامة، أو عن ابن سيرين [عن أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين][2]، أو عن النبي ﷺ صحابيٌّ آخَرُ، فكل هذا يُسمى متابعة، وتقصر عن الأولى [25/ب] بحسب بُعدها منها،

قال [الحافظ][3] ابن حجر[4]: "ويستفاد منها التقوية، قال: ولا اقتصار في المتابعة سواءً كانت تامة أو قاصرة على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك [..][5] الصحابي" انتهى.

والشاهد: أن يُروى حديثٌ آخرٌ بمعناه، ولا يُسَمّى هذا متابعة، وإن قالوا تفرد به أبوهريرة أو ابن سيرين، أو أيوب، أو حماد كان مشعرًا بانتفاء المتابعات.

والفرد قسمان: مطلق، وهو ما تفرد به الراوي عن جميع الرواة، ومقيد إمّا بجهة كأن يقال: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو الشام، أو الكوفة، أو خراسان عن غيرهم، وإما

---

(1) في (د) غير، وهو تصحيف

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و(أ) و(ب)، وثبت في (د) كما هو في المتن، وفيه تصحيف غير إلى عن، والصواب (أو عن ابن سيرين غير أيوب) حسب السياق، حيث ذكر أن المثال من رواية حماد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؟

(3) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج).

(4) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص74).

(5) ثبت ما بين المعقوفتين في (ج) حر الجر (في) وهو خطأ.

بشخص[1]، [كَلَمْ يَرْوِهِ من أهل البصرة أو الكوفة إلا فلان، أو لم يروه عن فلان إلا فلان، وإما بثقة][2]، كَلَمْ يَرْوِهِ ثقة، إلا ضمرة[3]، وتركنا أمثلة ذلك خوف الطول.

تذنيب: يَحتَمِل أن يُشيرَ بقولِه (وغامضِه) إلى نوعٍ ثالثٍ من أنواع الحديث: وهو **غريبُ ألفاظِه**، وهو عبارة عما يقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها، وهو فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، وبغيرهم عامة، وصنف فيه غير واحد، مثاله: الدُّخَّ، فُسِّر بالدخان لابن صياد، ولفظ الحديث أن النبي ﷺ قال لابن صياد: (قد خبَّأتُ لك خبيئا فما هو ؟ قال: الدُّخ، فقال النبي ﷺ: اخسأ فلن تعدوَ قدرك) [4] ، قال الترمذي: خبَّأ له ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾[5] الدخان:١٠

[26/أ] قال أبو موسى المديني: "أن السر في كونه خبَّأ له الدخان أنَّ ﷺ يقتله بحبل الدخان"[6]، قيل: وهو قريب من لُدْ، وقد فسَّره غيرُ واحد بما لا يصح، ومنهم الحاكم،

---

(1) في (ج) الشخص.

(2) ما بين المعقوفتين ثبت من (أ) و(ب).

(3) في (ج) حمزة.

(4) انظر: صحيح البخاري (454/1 حديث1289) و (1112/3 حديث2890) و (2284/5 حديث5821) (2440/6 حديث6244)، وصحيح مسلم (2240/4 حديث2924) و (2244/4 حديث2930)، وسنن أبي داود (120/4 حديث4329)، وسنن الترمذي (89/4 حديث2249)

(5) قد وردت هذه الزيادة في سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وكلاهما يروي من طريق عبدالرزاق الصنعاني عن معمر بن راشد، فلعلها مدرجة في الحديث من كلام عبدالرزاق أو معمر، انظر جامع معمر بن راشد (389/11 حديث20817).

(6) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (89/2).

فسَّر الدُّخ بالجماع، في كتابه معرفة علوم الحديث، فقال: الدُّخُّ بمعنى الزَّخُّ[1] الذي هو الجماع[2]. انتهى. وهو غلط، ومنهم الخطابي رجَّح أن "الدُّخَّ نبت موجود بين النخيل، وقال: لا معنى للدخان هنا؛ إذ ليس مما يخبَّأ، إلا أن يريد بخبَّأت أضمرت"[3]، قال العراقي: "كان بعض العجم يقرأ علي في المصابيح للبغوي، فقرأ حديث (إذا سافَرْتُم في الخَصْبِ[4] فَأَعْطوا الإبل حَقَّها، وإذا سافَرْتُم في الجَدْبِ فبادِرُوا بها نِقْيَها)[5] أي بادروا

---

(1) في (أ) الزح، وفي (د) الدخ، وهو تصحيف.

(2) لم أقف على قول الحاكم هذا في كتبه المطبوعة، وإنما وقفت على من ذَكره حكاية عن الحاكم، ومنهم ابن الصلاح في مقدمته، (ص377)، وقال محققا الكتاب: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل: "هو في مخطوطة معرفة علوم الحديث للحاكم (الورقة: 82) من نسختنا الخطية الخاصة، وقد سقط من موضعه في المطبوعة (91).

(3) لم أقف على قول الخطابي من خلال كتبه في شرحه لهذا الحديث، وإنما قال فيها جميعا: الدُّخُّ هو الدخان، واستدل له بهذا البيت: وسال غربُ عينه قلَخَّا ... عند رواق البيت يغشى الدخَّا. انظر في كتبه: أعلام الحديث (شرح لصحيح البخاري)، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، توفي سنة (388 هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة الأولى(1409 هـ – 1988 م) (708/1 حديث1355)، ومعالم السنن للخطابي وهو شرح لسنن أبي داود (348/4 حديث)، وغريب الحديث (635/1). لكن غير واحد من العلماء نسب هذا القول له، منهم: المازري في كتابه المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (536هـ)، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، الطبعة الثانية (1988 م)، والجزء الثالث صدر بتاريخ (1991م) (211/3)، والعراقي في شرح التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي) (90/2).

(4) في (ج) الخصيب، والصحيح من شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (87/2): الخصب.

(5) انظر: مصابيح السنة، للحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت516 هـ)، بتحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1407 هـ –

بعلفها قبل أن يذهب نِقْيُها، أي مخها الذي هو في العظم، فقرأ نَقْبَها، بفتح النون والباء الموحدة بعد القاف، فقلت: إنما هو نِقْيُها بالكسر والياء آخرَ الحروف، فقال: هكذا ضبطها بعض الشُّراح في طُرَّة الكتاب، وإذا على الحاشية ما ذُكِرَ، [وقال][1] النقب[2]: الطريق الضيق بين جبلين، فقلت: هذا خطأ فاحش، وإنما النِّقْيُ: المخ الذي في العظم، ومنه في حديث أم زرع (لا سمين فيُنْتقى)[3]، وفي حديث الأضحية (والعجفاء التي لا تُنْقى) [4]، فليحذر طالب العلم ضبطَ ذلك من الحواشي، إلا إذا كانت بخط من يُعرف خطه من الأئمة"[5]. ويدخل في ذلك معرفةُ لغاتِه، وقد صنف في ذلك جماعة، وتفسيرُ معانيه، [26/ب] واستنباطُ أحكامِه، ويحتاج في ذلك لمعرفة الأحكام الخمسة، ومتعلقاتها من خاص، وعام، ومطلق، ومقيد، ومفصل، ومجمل.

[العزيزُ، والمَشهور]

[14 – عزيزٌ بكم صَبّ ذليلٌ لغيرِكم ... ومَشْهورُ أوصاف المحب التذلّلُ]

(عَزِيزٌ بِكُمْ) أي قوي، ومنه قوله تعالى ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ يس: ١٤، أي فقوَّيْنا، (صَبٌّ) أي عاشق مشتاق، والصبابة: رقة الشوق وحرارته، (ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ) أي بيِّنُ

1987م) (64/3 حديث 2948) وفيه "حظها" بدل "حقها" و "السَّنة" بدل "الجدب"، والحديث عند مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه (1525/3 حديث1926)

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(2) في (د) النقيب.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (1988/5 حديث4893)، ومسلم في صحيحه (1896/4 حديث2448) بلفظ (ولا سَمينٌ فيُنْتَقَل).

(4) أخرجه الترمذي في سننه (85/4 حديث1497) ونص الحديث هو: (لَا يُضَحَّى بِالعَرْجَاءِ بَيِّنٌ ظَلَعُهَا، وَلَا بِالعَوْرَاءِ بَيِّنٌ عَوَرُهَا، وَلَا بِالمَرِيضَةِ بَيِّنٌ مَرَضُهَا، وَلَا بِالعَجْفَاءِ الَّتِي لَا تُنْقِي)

(5) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (87/2–88).

الذُّل؛ لأجل عزكم، والذُّلُّ بضم الذال المعجمة ضد العز، وبكسرها اللِّينُ، وهو ضد الصعوبة، ومنه قولهم: بعض الذِّلِّ أبقى للأهل والمال، وفي بعض النسخ (ذليل لغيركم)، (ومَشْهورُ أَوْصافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ) أي التخضع، وفي البيت طباق بين العزيز والذليل، وحَدُّه[1] الجمع بين المتقابلين.

وأشار إلى نوعين: الأول: **العزيز**، وحدَّه أبو عبدالله بن منده الحافظ الأصفهاني بأنه: ما رواه اثنانِ فأكثر[2]، وقال ابنُ حجرٍ: "هو ما لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسُمِّي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عزَّ، أي قوِيَ لمجيئِه من طريق آخر"[3].

الثاني: **المشهور**، قال ابن منده: هو ما رواه أكثر من ثلاثة[4]، وقال غيرُه[5]: هو عند المحدثين من أقسام الآحاد، ما له طرق محصورةٌ بأكثر من اثنين، سُمِّي بذلك لوضوحِه، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سُمِّي بذلك لانتشاره، مِن فاض الماء يفيض فيضا، ومنهم من غاير بين المُسْتَفيض والمشهور؛ بأن المستفيض يكون من ابتدائه إلى انتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من غاير [27/أ]

---

(1) في (ب) وضده ، وهو تصحيف

(2) انظر: شروط الأئمة الستة، لمحمد بن طاهر المقدسي، توفي (507هـ) الناشر دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى (1405هـ – 1984م) (ص23)، ومقدمة ابن الصلاح (ص270)

(3) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص48)

(4) انظر: شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي (ص23)، وعبارته هي: فإذا روى الجماعة عنه حديثا سُمِّي مشهورا.

(5) لعله أراد شمس الدين السخاوي في كتابه فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، توفي سنة (902هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى (1424هـ – 2003م) (4/9–11)، فإذا نظرت في مبحث المشهور عند السخاوي والمؤلف تجدهما متطابقين، وقد حذف المؤلف منه شيئا يسيرا.

بكيفية أخرى، ويطلق[1] على ما تقدم، وعلى ما اشتهر على الألسنة، ويشمل ما إسناده واحد فصاعدا، بل ما لا يوجد له إسناد أصلا، وقال ابن الحاجب: "المستفيض ما زاد نقلته على ثلاثة"[2]، وقال ابن السُّبكي: "المختار عندنا أنه ما يعده الناس شائعا، وقد صدر عن أصل، – أي عن مشاهدة أو سماع – ليُخرِج ما شاع لا عن أصل، وربما حصلت الاستفاضة باثنين"[3]. انتهى. فالواحد لا يُسَمّى مستفيضا، وإن سُمِّي خبر آحاد.

[الغَريبُ]

[15 – غريبٌ يُقاسي البُعد عنكَ وما له ... وحقِّك عن دار البلا مُتَحوَّلُ]

(غَرِيبٌ) أي بعيد، غرب عني بَعُدَ، يقال اغربْ عني، أي تباعدْ. (يُقاسِي البُعْدَ عَنْكَ) أي حرقته ([وما له][4] وحقك) قسما[5]، (عن دار البَلا) بفتح الباء، أي عن موضع الاختبار، وهو يكون بالخير والشر، بلوته[6] بلوًا جربته واختبرته، والبِلوة بالكسر، البَلية،

---

(1) في (أ) ومطلقًا.

(2) انظر: مختصر منتهى السُّؤل والأَمَل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب (533/1).

(3) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي، توفي (771 هـ)، بتحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبدالموجود، الناشر: عالم الكتب، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى (1419هـ – 1999م) (308/2)، ما بين العلامتين (– –) من شرح المؤلف

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(5) هذا قسم بغير الله تعالى، والقسم بغير الله لا يجوز.

(6) في (ب) بلوغه، وهو تصحيف.

والبلوى، والبلاء واحد، والجمع البلايا، وفي بعض النسخ (القلا) بدل (البلا)، (مُتَحَوَّلُ) أي تنقل[1] [ومنقلب][2].

وأشار في البيت للنوع المُسَمّى **بالغريب،** قال ابنُ الصلاح: "وهو الذي ينفرد به بعض الرواة، وكذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما في إسناده، ورُوِّينا عن أبي عبدالله بن منده الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة، وأشباههما من الأئمة ممن يُجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمّى غريبا، [فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة، واشتركوا يُسمّى عزيزا][3]،

فإذا روى الجماعة عنهم حديثا يُسَمّى مشهورا"[4]. واعلم أن كلا من [27/ب] الغريب، والعزيز، والمشهور لا ينافي الصحة والضعف، بل قد يكون مشهورًا ضعيفًا، أو مشهورًا [..][5] صحيحًا أو غريبًا صحيحًا، أو ضعيفًا، أو عزيزًا صحيحًا، أو عزيزًا ضعيفًا، بحسب الإسناد، وإن كان الغالب على الغرائب الضعف، وإنما يُحكم عليها بالصحة إذا كان المتفرد بها يُحتَمَل تَفَرُّدُهُ، قال مالك[6]: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس، وقال عبدالرزاق[7]: كنا نرى أن غريب الحديث خيرٌ؛ فإذا هو شرٌّ.

---

(1) في (ج) ينتقل.

(2) سقطت من (د).

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(4) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص270).

(5) ما بين المعقوفتين في (د) زيادة (عزيز)، قد يكون مقصود المؤلف بشرح الألفية شرحه على ألفية العراقي.

(6) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (100/2 حديث1292).

(7) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (100/2 حديث1294).

فائدة: قسّم الحاكم[1] الحديث الغريب إلى[2] ثلاثة أنواع: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغرائب المتون، وقسَّمه ابن طاهر[3] خمسة أنواع: غريب سندًا ومتنًا، [ومتنًا][4] لا سندًا، وسندًا لا متنًا، وغريب بعض السند فقط، وغريب بعض المتن فقط، انظر أمثلتها في شرح الألفية[5] وغيرها.

---

(1) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص94–95).

(2) ما بين المعقوفتين ثبت من (ب).

(3) انظر: أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لمحمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، توفي (507 هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريِّع، الناشر: دار التدمرية، الطبعة الأولى (2007 م) (ص29–30)، قال فيه: اعلم أن الغرائب والأفراد على خمسة أنواع: النوع الأول: غرائب وأفراد صحيحة. والنوع الثاني: من الأفراد أحاديث يرويها جماعة من التابعين عن الصحابي ويرويها عن كل واحد منهم جماعة فينفرد عن بعض رواتها بالرواية عنه رجل واحد لم يرو ذلك الحديث عن ذلك الرجل غيره من طريق يصح وإن كان قد رواه عن الطبقة المتقدمة عن شيخه إلا أنه من رواية هذا المنفرد عن شيخه لم يرويه، عَنه. والنوع الثالث: أحاديث يتفرد بزيادة ألفاظ فيها واحد عن شيخه لم يرو تلك الزيادة غيره عن ذلك الشيخ فينسب إليه التفرد بها وينظر في حاله. والنوع الرابع: متون اشتهرت عن جماعة من الصحابة أو عن واحد منهم فروي ذلك المتن عن غيره من الصحابة ممن لا يعرف به إلا من طريق هذا الواحد ولم يتابعه عليه غيره. النوع الخامس من التفرد: أسانيد ومتون ينفرد بها أهل بلد لا توجد إلا من روايتهم، وسنن ينفرد بالعمل بها أهل مصر لا يعمل بها في غير مصرهم. قال الباحث: التقسيم الذي ذكره المؤلف ليس لابن طاهر، وإنما هو لمحمد بن محمد، أبو الفتح اليعمري (ابن سيد الناس)، توفي (734 هـ) في كتابه النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، تحقيق: الدكتور أحمد معبد، الناشر: دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (1409 هـ)، (304–305).

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(5) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (2/77–79).

[المقطوع]

[16 – فرفقاً بمَقطوعِ الوسائلِ ما له ... إليك سبيلٌ لا ولا عنك مَعْدِلُ]

(فَرِفْقًا) وهو ضد العنف، رفق به يرفق، وحكى أبو زيد[1]: رفقت به، وأرفقت بمعنًى[2]، وكذا ترفَّقت به وارتفقتُه نفعته، والمِرفَقُ والمَرفَقُ[3] من الأمر ما انتفعت به وارتفقت، وموضع العَضُدِ من الذراع والأرفَقُ ضِدُّ الأخْرَقِ، وفي الخبر

(ما كان الرفق في شيء[4] إلا وزانه)[5]، وعن الشّافعي رضي الله عنه: "قد يرفق بالقليل فيكفي، وقد يخرق بالكثير فلا يكفي"[6]، (بِمَقْطوعِ الوَسائِلِ) الجار والمجرور متعلق بالمصدر، أي الذي ليس له ما يتوسل به إليك، والقطيعة: الهُجران، ومُنْقَطَعُ كلُّ

---

(1) هو أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد، اللغوي، البصري، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى: هو سعيد بن أوس بن ثابت، توفي (215هـ)، انظر ترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد (20/7 ترجمة ثابت بن زيد–2839)، والمعارف، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، توفي (276هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية (1992 م) (ص545)، وتاريخ بغداد للخطيب (109/10 ترجمة4613).

(2) انظر: تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد، أبو منصور الهروي، توفي (370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى (2001م) (100/9)، والصحاح للجوهري (1482/4).

(3) هكذا ضُبطت الكلمات في (ج)، وفي (د) (والمرفق والمرافق)، ووجدت ضبطها في صحاح الجوهري (المِرفَقُ والمَرفِقُ) وفي الحاشية: والمَرفَقُ أيضا بفتح الميم والقاف (1482/4).

(4) في (ج) عز، وهو خطأ.

(5) أخرجه مسلم في صحيحه (2004/4 حديث2594) ولفظه (إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ).

(6) انظر: الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، توفي (204هـ)، تحقيق: رفعت فوزي، الناشر: دار الوفاء المنصورة – مصر، الطبعة الأولى (1422 هـ) (62/2).

شيءٍ حيث ينتهي إليه طرفه، كمنقطع الوادي، والرمل، والطريقِ. [28/أ] والوسيلةُ: ما يُتَقَرَّبُ به إلى الغير، والجمع الوسيل، والوسائل، والتوسيل والتوسل واحد، (ما له إليكَ سبيلُ) أي طريق، ولا سبب، ولا وصلة، والطريق يُذَكَّر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا ﴾ الأعراف: ١٤٦، ويؤنث، كقوله تعالى ﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾ يوسف:١٠٨، وأما قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴾ الفرقان:٢٧، فالمراد سببا ووصلة، (لا ولا) له (عنك مَعْدِلُ) بفتح الدّال وكسرِها، أي مَصْرفٌ يَصْرِفُني عنك، أي ليس لك عندي نظير يساويك ويعادلك، فأنصرف عنك إليه، وقال الفراء: "العدل بالفتح، ما عادل الشيء من غير جنسه"[1] انتهى. وهذا على إهمال الدال، وأمّا على إعجامها أي ليس لي عاذل، أي لائم أصغي لعذله، يقال: عذَلْنا فلانًا فاعْتَذَلَ، أي لام نفسه وأعتب [ورجع][2].

واشتمل البيت على نوعٍ واحدٍ، وهو **المقطوع**، وهو غير المنقطع السابق، فإنَّ المنقطع من مباحث [علم الإسناد والمقطوع من مباحث][3] المتن.

ويُجمع على مقاطيع، ومقاطع، وهو الموقوف على التابعي سواءً كان قولا له، أو فعلًا إذا كان له فيه مجال [أي طريق][4]، قال ابن حجر: "وكالتابعي مَن دونَه من أتباع

---

(1) انظر: معاني القرآن، يحيى بن زياد الديلمي، الفراء، توفي (207 هـ)، بتحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى (320/1)

(2) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج) و (د)

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)

(4) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج)

التابعين فمَن بعدهم في التسمية مثل ما ينتهي إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعا"[1]، وللشافعي، وأبي القاسم الطبراني، وأبي بكر الحميدي، وأبي الحسين الدارقطني التعبير عنه بالمنقطع[2]، وعكسه هو التعبير عن المضاف إلى التابعي بالمنقطع، للحافظ أبي بكر بن هارون[البردعي][3] [28/ب] البرديجي.

[العالي، والعازل]

[17 – فلا زِلْتَ في عِزٍّ مَنيعٍ ورفعةٍ ... ولا زِلت تَعْلو بالتَّجَنّي فَأَنْزِلُ]

(ولا زِلْتَ) أيها الحبيب (فِي عِزٍّ) وهو خلاف الذُّلِّ، عَزَّ الشيءُ يَعِزُّ عزًّا، وعِزَّةً وعزازةً أيضا، صار عزيزًا، أي قويًّا بعد[4] ذِلَّةٍ، وجمع العزيز: عِزازٌ، ككريمٍ وكرامٍ، أي دمتَ واستمريتَ على عزك بغير زوال، يقال زال الشيء من مكانه يزول زوالا، وزوَّلَّهُ غَيْرُهُ فَانْزالَ، ومازال فلان يفعل [بفلانٍ][5] كذا، (مَنيعٍ) يقال فلان في عزة ومَنَعَةٍ بالتحريك، وقد تُسَكَّنُ عند ابن السكيت[6]، والمنعة جمع مانع، أي هو في عزة، ومن

---

(1) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر(ص145)، ولكي يُفهم الكلام على سياقه نذكر ما سبقه، قال ابن حجر: "المقطوع: وهو ما انتهى إلى التابعي..إلخ"

(2) هذه العبارة غير دقيقة، حيث إن الشافعي وغيرَه عبروا بالمقطوع عن المنقطع الذي لا يتصل سنده، وهذا ما قاله العراقي في شرحه على ألفيته، قال: "وقد وجَدْتُ التعبيرَ بالمقطوعِ عن المنقطعِ في كلامِ الإمامِ الشافعيِّ، وأبي القاسمِ الطبرانيِّ، وغيرِهما. انتهى. ووجدْتُهُ أيضاً في كلامِ أبي بكرٍ الحميديِّ، وأبي الحَسَنِ الدارقطنيِّ". انظر شرح الألفية (186/1)

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وفي (ب) البرزغي، وهو تصحيف، والصواب هو: البرذعي، وقد تقدمت الترجمة له. انظر حكاية قوله في المصدر السابق.

(4) في (د) بغير، وهو تصحيف.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و(د).

(6) ابن السكيت: هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إمام في اللغة والأدب، توفي (244هـ)، انظر

يمنعه من عشيرته وقد يُمْنَعْ[1]، (ورِفْعَةٍ) أي شرف، والرَّفع خلاف الوضع، قال أبو بكر محمد بن السراج[2]: ولم يقولوا منه رفع[3]، وقال غيره: رَفَعَ رِفْعَةً أي ارتفع قدره، (ولا زِلْتَ تَعْلو) علا في[..][4] المكان، يَعلو علُوًّا، وعلِيَ في الشرف بالكسر يَعلى عَلاءً. ويقال أيضا: علا بالفتح يَعلى، وقال الشاعر: لما علا كعبُك لي عليتُ[5]، فجمع بين اللغتين، وفلان من عِليَةِ الناس.

ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، الأندلسي، توفي (379هـ)، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف القاهرة – مصر، الطبعة الثانية (ص202 ترجمة124)، وانظر قوله في كتابه إصلاح المنطق، ليعقوب بن إسحاق ابن السكيت، توفي سنة (244هـ)، بتحقيق: أحمد محمد شاكر و عبدالسلام هارون، الناشر: دار المعارف القاهرة– مصر، الطبعة الرابعة، (1949م) (173/1).

(1) هكذا في جميع النسخ، وفي الصحاح للجوهري (1287/3 باب منع) وقد تَمَنَّع.

(2) هو محمد بن السري بن سهل، النحوي، المعروف بابن السراج، والسراج: بفتح السين المهملة والراء المشددة وبعد الألف جيم، هذه النسبة إلى عمل السروج، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، ومما قيل فيه: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله، يعني كتابه أصول النحو، توفي (316هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب (263/3 ترجمة863)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (277/13–278 ترجمة2267)، وإرشاد الأريب في معرفة الأديب، المعروف بمعجم الأدباء، لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، توفي (626هـ)، بتحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى (1414هـ – 1993م) (2534/6–2537 ترجمة1049).

(3) انظر: أصول النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، توفي سنة (316هـ) ، بتحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (دون تاريخ) (100/3).

(4) في (أ) زيادة (كل)، و (مكان) بالتنكير.

(5) هذا الشطر من ديوان الشاعر رؤبة بن عبدالله العجاج التميمي، أبو الحجاف السعدي، توفي (145هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عوض الله، الناشر: مجمع اللغة العربية – القاهرة، الطبعة الأولى (1429هـ –2008م) (85/2 مشطور 25 من القصيدة التي مطلعها: يا رب إن أخطأتُ أو

قال في الصحاح[1]: وهو جمع رجلٍ عليٍّ، أي شريفٍ رفيعٍ، مثل صَبِيٍّ وصِبْيَةٍ. انتهى. والعُلا والعَلا الرفعة والشرف، وكذلك المَعلاة والجمع المعالي، (بالتَّجَنّي)[2] هو مثل التَّجَرُّمِ، وهو أن يدَّعي عليك ذنْبًا لم تفعله، (فَأَنْزِلُ) أي أنزل عن مرتبتي لأجل رضاك، والمنزلة المرتبة، واستُنزل فلان حُطَّ عن مرتبته، ولو غيَّر (زلت) في أحد الموضعين بلفظ مرادف له كدمت مثلا لكان أحسن، [وفي المثل " أجناؤها أبناؤها " أي الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها، حكاه أبو عبيد، قال في الصحاح: وأنا أظن أنَّ أَصْلَ المثل "جُناتها بناتها"؛ لأنَّ فاعلًا لا يُجمع على أفعال، وأما الأشهاد والأصحاب فإنَّما جُمِعَ على شَهْدٍ وصَحْبٍ، إلا أن يكون هذا من النوادر، لأنه يجيء في الأمثال ما لا يجيئ في غيرها][3] انتهى.

وأشار لنوع واحدٍ، وهو الإسناد **العالي والنازل**.

وأصل [الإسناد خصيصة][4] فاضلة من خصائص [29/أ] هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، قال ابن المبارك[5]: لولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء، وطلب العلو سنة.

نسيتُ..فأنت لا تنسى ولا تموتُ).

(1) انظر: الصحاح للجوهري (2434/6-2435 باب علا).

(2) في (ب) و (د) في التجني.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهذا من كلام الجوهري، انظر في الصحاح له (2305/6 باب جني)

(4) مابين المعقوفتين في (ج) وأصل الأشهاد وخصيصة، وهو تصحيف، والمؤلف رحمه الله نقل غالب هذه المسألة من مقدمة ابن الصلاح (ص255-264)، بتصرف واختصار.

(5) انظر: مقدمة صحيح مسلم (15/1)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص6)، والجامع لأخلاق

قال الإمام أحمد[1]: الإسناد العالي سُنَّةُ مَن سَلَف. انتهى.

والسند العالي ما قلَّت رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ[2] به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير، والنازل ضده، وهو ما كثرت رجاله، وقسم أبو الفضل محمد بن طاهر[3]: العلو على خمسة أقسام: الأول: العلو المطلق، وهو القرب من [..][4] رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسناد [نظيف][5] غير ضعيف، إذ لو قَرُبَ مع ضعفِ بعضِ رواتِه لم يُلتَفَتْ إلى ذلك العلو، لا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين؛ ممن ادَّعى سماعا من الصحابة، كإبراهيم بن هُدْبَة، وأشباهِهِ، قال محمد بن أسلم الطوسي[6]: "قُرْبُ الإسناد [قُرْبٌ][7] أو قُرْبَةٌ إلى الله تعالى عز وجل"[8]؛ لأنّ قُرْبَ الإسناد قُرْبٌ إلى رسول الله ﷺ، والقُرْبَ إليه قُرْبٌ إلى الله عز وجل، ولذا اسْتُحِبَّ له الرِّحلة،

الراوي للخطيب البغدادي (213/2 برقم1643).

(1) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (123/1 برقم117).

(2) في (د) يؤديه، وهو تصحيف.

(3) انظر: مسألة العلو والنزول في الحديث، لمحمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (507هـ)، بتحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية – الكويت، (ص57–90)، والأقسام عنده هي: الأول: حديث صح سنده وقل عدده، الثاني: العلو إلى الأئمة، الثالث: تقدم السماع وتأخره، الرابع: أقوام لا يقع حديثهم إلى محدث زماننا إلا بتلك العدة مثل البخاري ومسلم، الخامس: كتب مصنفة لأقوام من أهل العلم.

(4) ما بين المعقوفتين في (د) زيادة (زمن).

(5) في (أ) و(ب) لطيف، وهو تصحيف.

(6) هو الإمام أبو الحسن مُحمد بن أسلم بن سالم الطوسي، توفي (242هـ)، مصادر ترجمته: حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (238/9)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (195/12 ترجمة70)، وشذرات الذهب لابن العماد (192/3).

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(8) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (123/1 برقم115).

قال الحاكم[1]: ويُحتَجُّ لذلك بحديث أنس في مجيء ضِمام بن ثعلبة إلى رسول الله ﷺ ليسمع منه مشافهة ما سمعه من رسوله إليه، إذ لو كان طلبُ العُلُوِّ غيرَ مستحبٍّ لأنكر[عليه][2] عليه الصلاة والسلام سؤالَه عما أَخْبَرَ به رسولُه عنه، ولأمره بالاقتصار على خبر رسولِه عنه، ونظر فيه بعضُ مشايخي[3] "بجواز أن يكون إنما جاءه وسأله[4]،

لأنه لم يصدق[5] رسولَه، أو أنّه أراد [الاستيناف][6] لا العلو". انتهى.

القسم [29/ب] الثاني: القرب إلى إمام من أئمة الحديث كالأعمش، وهشيم، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، وسفيان، وشعبة، وزهير، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

القسم الثالث: العلو النسبي، أي المقيد بالنسبة إلى الكتب المعروفة المعتمدة، الصحيحين[7] وبقية الكتب المعتمدة، وسَمّاه ابن دقيق العيد[8] علو التنزيل، وليس علوًا مطلقًا في هذا القسم.

---

(1) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، (ص5).

(2) ما بين المعقوفتين ثبت من (د).

(3) يقصد شيخه زكريا الأنصاري نقلا من كتابه فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (138/2).

(4) في (أ) و(ب) رسالة، وهو تصحيف.

(5) في (أ) يقصد، وهو تصحيف.

(6) وردت في جميع النسخ (الاستيناف)، وهو تصحيف، والصواب كما في فتح الباقي (الاستثبات).

(7) في (ج) الصحيحة، وهو تصحيف.

(8) انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، لمحمد بن علي بن وهب، أبو الفتح القشيري، المعروف

القسم الرابع: تَقَدُّمُ وفاةِ الراوي عن شيخٍ على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ.

القسم الخامس: عُلُوُّ قِدَم السماع من شيخه، فمن تقدم سماعُه من شيخه كان أعلا ممن سمع ذلك الشيخ بعده، وضده النزول،

فَكُلُّ [قسم][1] من أقسام العالي ضده قسم من أقسام النازل، واعلم أنّه كما مُدِح العلوُّ ذُمَّ النزولُ، قال ابن المديني[2]: هو شُؤْمٌ، وقال ابن معينٍ[3]: أنه قُرْحةٌ في الوجه، وهذا ما لم ينجبر بصفة مرجحة، فإن جبر بها كزيادة الثقة في رجاله على العالي، وكونهم أحفظ، أو أضبط، أو كونه متصلا بالسماع، وفي الثاني حضورا، وإجازة، أو مناولةً، فالنازل حينئذٍ غير مذموم، ولا مفضول، بل فاضل، صَرَّحَ به السِّلَفِيُّ[4] وغيرُهُ، قالوا: والنازل حينئذٍ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق.

[18 – أُورّي بسُعدى والرباب وزينبٍ ... وأنت الذي تُعنى وأنت المؤمَّل]

(**أُوَرِّي**) في تغزُّلي [فيك][5] (بِسُعْدَى والرَّبابِ وزَينَبَ وأنت الذي نعْني) أي نريد [بالتَّغَزُّل][6] لا واحدة منهنَّ،

بابن دقيق العيد، توفي (702هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (دون تاريخ) (ص47)

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(2) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (123/1 برقم119).

(3) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (123/1 برقم118).

(4) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (12 – 14)، ومقدمة ابن الصلاح (262 – 263)، وشرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (71/2).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

ومعنى الكلام ومعناته[1] واحد، تقول عرفتُ ذلك في معنى كلامه، وفي معناة كلامه [وفي مَعْنِيِّ كلامِه][2].

فائدة: في الصحاح: "[العِنْيَةُ على فِعْلَة][3] بول [30/أ] البعير يعقد في الشمس يطلى به الأجرب، عن أبي عمرو، وفي المثل العِنيَةُ تَشْفي الجرب، ويقال عَنَّيتَ البعيرَ تعنيه إذا طليته بها"[4]، (وأنت المُؤَمَّلُ) تقدم أنّ الأمل هو[5] الرجاء.

والتورية[6] وتُسَمّى الإيهام أيضًا: أن يُطْلَقَ لفظٌ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتمادًا على قرينة خفية، وهي ضربان: الأولى: مجردةٌ: وهي التورية التي لا تحتاج شيئًا مما يلائم المعنى القريب، [نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ طه: ٥، فإنه أراد باستوى معناه البعيد، وهو استولى، ولم يقرن به شيئا مما يلائم المعنى القريب][7] الذي هو الاستقرار. والثانية: مُرَشَّحة: وهي التي تجامع شيئا مما يلائم

---

(1) في (د) معناه.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د).

(3) هكذا ضُبِطت في (د)، وفي (ج) و(أ) و(ب) "فعلية"، وكله تصحيف، والصواب كما في الصحاح (العَنِيَّةُ على فعيلة)، انظر: الصحاح للجوهري (2440/6).

(4) انظر: الصحاح للجوهري (2440/6).

(5) في (أ) و(ب) (و) بدل (هو)، وهو تصحيف.

(6) انظر: خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي، توفي (837هـ)، المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار- بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة (2004م) (184/3 و533-535) وفيه شعر القاضي عياض: كأنّ نيسان أهدى من ملابسه ... لشهر كانون أنواعا من الحلل

أو الغزالة من طول المدى خرفت ... فما تفرّق بين الجدي والحمل.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)، وهذا يبين عقيدته في الصفات، وأنه على مذهب من يرى

المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد، إما بلفظ قبله، كقوله تعالى:

﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ الذاريات: ٤٧ [فإنه أراد بأيدٍ][1] معناها البعيد، أعني القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب، أي الجارحة المخصوصة، وهو قوله {بنيناها}، أو بلفظ بعده، كقول القاضي عياض يصف ربيعا باردا: (كأن كانون أهدى من ملابسه .. لشهر تموز أنواعًا من الحُلَلِ

أوالغزالة من طول المدى خَرَفت[2] .. فما تفرق بين الجَدْيِ والحَمَلِ)

أي كأن الشمس من كِبَرِها وطول مُدَّتِها صارت خرفة قليلة العقل، فتدلت في برجِ الجدي في أوان حلولها ببرج الحمل، وأراد بالغزالة معناها البعيد، أي الشمس، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمرادٍ، أي الرشا حيث ذكر الخرافة، وكذا ذكر الجدي والحمل، و[قد يكون] [3]

[..][4] كل من التوريتين ترشيحًا للأخرى، كبيت السقط[5]:

(إذا صدق الجدُّ افترى العَمُّ للفتى .. مكارمَ لا تُخفى وإن كذَبَ الخالُ)

بتأويل صفات الله تعالى، وقد أوردت الرد على هذا القول في مبحث المؤاخذات العقدية على الشارح من قسم الدراسة صفحة (46–47)

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من (أ) و(ب).

(2) في (أ) و(ب) خرقت في كل المواضع، واللفظان مناسبان للمعنى المراد، وهو قلة العقل وعدم التمييز.

(3) ما بين المعقوفتين في(ب) سقط (قد يكون)، وفي (أ) سقط (يكون).

(4) في (أ) زيادة (في).

(5) هذا البيت لأبي العلاء المعري، وهو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخيّ المعري، شاعر ولد وتوفي في معرة النعمان توفي (449هـ)، والبيت من ضمن ديوانه الذي أبدعه وسماه: سقط الزند،

أراد [بالجد][1] [30/ب] الحظ[2]، وبالعم الجماعة من الناس، وبالخال المخيلة.

[19 – فخذ أوّلاً من آخرٍ ثم أولاً ... من النصف منه فهو فيه مُكمّلُ]

(فَخُذْ أَوَّلا) أي أول اسم الذي تغَزَّلتُ فيه، (مِنْ آخِرٍ) من أبيات النظم، (ثُمَّ) خذ (أَوَّلا من النصف) الثاني (مِنْهُ) أو من البيت الأخير (فهو) أي اسم المتَغَزَّلِ فيه، أي في البيت (مُكَمِّلُ).

[20 – أبرّ إذا أقسمت أني بحبّه ... أهيم وقلبي بالصبابة مُشغَل]

وأَوَّلُ كلمة من البيت الأخير (أَبَرُّ)، وورّى بقوله (إذا أَقْسَمْتُ أنّي أحبُّه)، وأَوَّلُ كلمة من النصف الثاني منه (أهيمُ)، فهو إبراهيم على ترتيبه، (وقلبي بالصبابة)، أي الحب (مُشْغَلُ)، وما قلناه أقعد من قول الشيخ بدر[3] الدين بن جماعة – رحمه الله تعالى– "فخذ أول الكلمة الأولى من النصف الأخير، وهي أهيم، ثم الكلمة الأولى من النصف الأول وهي أبر، يصير ذلك اسم من تغَزَّل فيه، وهو إبراهيم"[4]؛ لما في هذا من التقديم والتأخير، والله أعلم.

ويعني ما تطاير من النار عند القدح، وطبع ديوانه مع شرحه بدار بيروت للطباعة والنشر ودار صادر للطباعة النشر، بدون اسم المحقق وبدون رقم الطبعة، سنة (1376هـ – 1957م) (ص233)، وفيه: "مكارمَ لا تُكري" وفي حاشيته: الجد: الحظ، والعم: الجماعة من الناس، لا تُكري: لاتنقص، ألغز في ذلك الجد والعم والخال من ذوي القُربى.

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(2) في (أ) و(ب) الخط، وهو تصحيف.

(3) في (ج) و (د) (بدرالدين) بدل (عزالدين)، وهو وهم، لأن القائل هو: عز الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت819)، وله شرح على منظومة (غرامي صحيح) أسماها بـ (زوال الترح في شرح منظومة ابن فرح).

(4) انظر: زَوالُ التَّرَحِ بِشَرْحِ مَنْظومَةِ ابْنِ فَرَحٍ، لابن جماعة (ص265).

[وقد أنهاه جمعا مؤلفه وكاتبه سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام العالم العامل العلامة مفتي المسلمين ومفيد الطالبين شمس الدنيا والدين أبوعبدالله محمد التتائي المالكي، حامدا ومصليا ومسلما على سيدنا محمد رسول الله ﷺ في أواخر جمادى الآخر عام سبعة وعشرين وتسعمائة][1].



(1) اختلفت عبارات الختام بين النسخ، ففي (ج) (قال مُؤَلِّفُه الشَّيْخُ الفَهّامَةُ، والإمام العلامة محمد بن شمس الدين بن إبراهيم التَّتَائي المالكي: انتهيتُ جمعًا في أواخر جمادى الآخر عام سبعة وعشرين وتسعمائة، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل). وفي النسخة (د) وردت كالتالي (صورة ما كتبه الشارح، أنهاه جامعه وكاتبه محمد بن إبراهيم التتائي المالكي، حامدا ومصليا ومسلما على رسول الله ﷺ في أواخر جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وتسعمائة، والحمدلله وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل).

وبعد تمام شرح الأبيات المذكورة رأيتُ أبياتا [ذكر ناظمها أنه كمَّل][1] بها أنواعا تركها الناظم، فأَحْبَبْتُ إلحاق شرح ما فيها من الأنواع بما تقدم من غير شرح لألفاظ الأبيات لعدم قوتها، فأول الأبيات:

[المُعَلَّقُ، والمَقلوبُ، ومَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَل رِوايتُه أو تُرَدُّ]

(وَتَعْليقُ قَلْبِي بِالتَّعَلُّلِ مُفْرَدُ .. وَمَقْلُوبُ أَحْوالِي تَشِذُّ وتُقْبَلُ)[2]

وأشار[3] فيه إلى ستة[4] أنواع، النوع الأول: **المُعَلَّقُ،** بفتح اللام المشددة، وهو ما حذف في مبتدأ[5] إسناده واحد من الرواة فأكثر، وعُزِيَ المتنُ لمن فوق المحذوف، مع صيغة [31/أ] الجزم، أو التمريض، بل لو حذف رواة الإسناد من أوله إلى آخره، بأن اقتصر على الرسول في المرفوع، أو على الصحابي في الموقوف كان تعليقًا أيضًا، أخذًا من تعليق الجدار، والطلاق ونحوهما بجامع قطع الاتصال، وأما ما حُذِف من آخره، [أو أثنائه][6]، فليس تعليقًا؛ لاختصاصه بألقابٍ[7] غيرَه، كعضل، وقطع،

---

(1) ما بين المعقوفتين في (ج) و (د) (كنت نظمتُها كمَّلتُ)، وهذه العبارة تختلف عن المثبتة بالمتن من (أ) و(ب)، والتي تدل على أن هذه الأبيات ليست من نظمه، وهو الصواب؛ حيث يقول في شرح الأبيات الأخرى (وأشار في هذا البيت) دليل على أن الناظمَ غيرُه، والله أعلم.

(2) في (ج) يَشِذُّ ويُقبلُ، وفي (د) (يُنْبَذُ) بدل (تَشِذُّ)، وهو تصحيف.

(3) في (ج) و(د) أشرتُ.

(4) سقطت من (أ) و(ب).

(5) في (أ) من مَبْدَإٍ.

(6) ما بين المعقوفتين في (أ) و(ب) (راوٍ أو اثنين)، وهو تصحيف، ويتضح ذلك بما بعده من الكلام، فقد ذكر العضل والقطع والإرسال، وهي ألقاب يكون بعضها في أثناء الإسناد وبعضها في آخره.

(7) في (أ) و(ب) باتصاف، ولعله أراد (بأوصاف)، فكان تصحيفا من النُّساخ.

وإرسال، واختُلف في ما عزاه مصنف لشيخه بقال[1]، أو زاد فلان، أو نحوه [من صيغ الجزم، هل هو كالمعنعن؟ فيكون متصلا من البخاري ونحوه][2]، لثبوت اللقاء والسلامة من التدليس، إذ شرط المعنعن[3] ثبوت ذلك، أو هو تعليق ؟ ودرج [عليه][4] الحميدي وغيرُه.

النوع الثاني: **المعلل**، وقدَّمناه[5] في التنبيه الرابع عند قول الناظم (يتحلل).

النوع الثالث: **المفرد**، وقد قدمناه أيضا عند ذكر الناظم للمنكر.

النوع الرابع: **المقلوب**، وهو [من الضعيف][6]، وهو قسمان: أحدهما أن يأتي إلى حديث مشهورٍ براوٍ فيبدله براوٍ نظيره في الطبقة ليرغب فيه، كحديثٍ مشهورٍ بسالم فيَجعلَ مكانه نافعًا[7]،[بخطه][8] قال ابن دقيق العيد[9]: وهذا يُطلق على راويه[10] أنه يَسْرِقُ الحديث، وقال ابن حجر[11]: "المقلوب مخالفة الراوي للثقات بتقديم وتأخير في

---

(1) في (أ) بقد، وهو تصحيف.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(3) في (د) المعضل، وعليه علامة تصحيح، لكن لم أستطع رؤية التصحيح لأن تصوير الهامش ليس جيد.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(5) في (د) (بيناه) بدل (قدمناه) في الموضعين.

(6) في (أ) و(ب)، سقط حرف الجر (مِن) ،وفي (د) (من الصعب)، وهو تصحيف.

(7) في (د) (رافعًا).

(8) هذه الكلمة وردت غير منقطة في النسخة (ج) فقط، وقد اجتهدت في تنقيطها، والله أعلم.

(9) انظر: الاقتراح لابن دقيق العيد (ص26).

(10) في (ب) و(ج) و (د) (رواية)، وهو تصحيف.

(11) انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص94).

الأسماء، كمُرة بن كعب، [وكعب][1] بن مُرة، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر، وللخطيب فيه كتاب رافع الأرتياب[2]، وقد يقع القلب في المتن أيضًا، كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه، ففيه (ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينُه ما تنفق شمالُه) [3]، [فهذا مما انقلب عن الرواة ، وإنما هو (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه)"] [4].

القسم الثاني: [31/ب] قلبُ سندٍ لمتن، فيَجعلَه [..][5] لمتن آخر، ومتن هذا السند آخر، وقد يقع ذلك عمدًا لمن يُراد اختبارُ حفظِه [امتحانًا][6] من فاعله، كما وقع ذلك للبخاري والعقيلي وغيرِهما، فقد[7] قلب أهل بغداد على البخاري مائة حديث امتحانا، وجعلوا مع كل [رجل][8] عشرة منها، وألقوها عليه في مجلس واحدًا بعد واحد، وهو يقول [في كل][9] واحدٍ لا أعرفه، فلما انتهى العشرة، أجابهم الأول فالأول، ورَدَّ كل سند

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(2) في (ج) الأرباب، وهو تصحيف.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (715/2 حديث1031).

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (د)، وفي (ج) (مما انقلب على أهل الرواة..)، وهو خطأ، والحديث أخرجه بهذا اللفظ مالك في الموطأ (1389/5 حديث3505)، وفيه عن أبي سعيد أو عن أبي هريرة بالشك، ومن طريقه الترمذي في السنن (176/4 حديث2391)، و البخاري في صحيحه (234/1 حديث629)، و (517/2 حديث1357).

(5) في (د) زيادة (سند).

(6) سقطت من (ج).

(7) في (ج) فعمد، وهو تصحيف.

(8) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(9) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

لمتنه، فأذعنوا لحفظه[1]، وقد يقع ذلك بغير قصد، كحديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن [أنس][2] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) [3] فهذا حديث انقلب اسناده على جرير بن حازم، وهو مشهور ليحيى بن كثير عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ، هكذا رواه الأئمة الخمسة من طرق عن يحيى[4]، وهو عند مسلم، والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيى، وجريرٌ إنما سمعَه من حجاج بن أبي عثمان الصواف فانقلب عليه.

النوع الخامس: **الشاذ**، وقدَّمناه عند ذكر الناظم للمنكر، [فراجعه][5] هناك.

النوع السادس: **معرفة من تُقبَل روايته أو تُرَد**، قال ابن الصلاح[6]: "أجمع جماهير أئمة الفقه والحديث على أنه يُشترط فيمن يُحتج بروايته شرطان، أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه"، وهذا باب واسع انظره في المطولات.

---

(1) هذه القصة مشهورة عند أهل الفن، وقد رواها ابن عدي في جزء أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه، لأبي أحمد بن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، توفي (365هـ)، بتحقيق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى (1414هـ) (ص52)، ومن طريقه رواه الخطيب في تاريخ بغداد 340/2 ترجمة374).

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(3) في (د) فتَتَبَّعْه.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه (228/1 حديث611 وحديث612)، ومسلم في صحيحه (422/1 حديث604)، وأبو داود في سننه (404/1 حديث539)، والترمذي في سننه (731/1 حديث592)، والنسائي في سننه (31/2 حديث687).

(5) في (د) فتَتَبَّعْه.

(6) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص107).

[المُضْطَّرِب، وتعارضُ الجَرحِ والتَّعْديلِ، ومعرفةُ رتبِ ألفاظِ الجرحِ والتعديلِ، وسِنُّ السَّماعِ]

(ومُضْطَّرِبُ التَّعْدِيلِ والجَرْحُ قادِحُ .. وسِنُّ سَماعِي لِلْحَدِيثِ التَّحَمُّلُ[1])

وأشار في [هذا][2] البيت إلى أربعة[3] أنواع، الأول: **المُضْطَّرِبُ**، بكسر الراء، وهو نوع من المُعَلِّ، وهو ما يُروى على وجوه مختلفة من راوٍ [32/أ] واحد مرتين فأكثر، أو من راوِيَيْن[4]، أو رواة متساوية [غير[5] ابن الصلاح.

وقال النووي: "متقاربة"[6]][7] وقال ابن جماعة: متقاربة[8]، أي ولا مُرَجِّح[9]، فإن رُجِّحَتْ واحدةٌ بكون راويها أحفظ، أو أكثر صحة، أو بوجه من وجوه الترجيح؛ حُكِمَ للراجحة، ولم يكن مضطربًا، وكذا إن أمكن الجمع. والاضطرابُ يوجب ضعفَ الحديث؛ لإشعاره بعدم الضبط. ويقع في السند كحديث الخط من المصلي للسترة،

---

(1) في (د) التجمل، وهو تصحيف.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(3) في (أ) و(ب) ثلاثة، وهو خطأ، لِذِكْر الشارح أربعة أنواع عند التفصيل.

(4) في (ج) روايتين، وهو خطأ لعدم مناسبته السياق.

(5) أظن أنه صُحِّفَ حرف (عن) إلى (غير)، إذ أن ابن الصلاح هو الذي يرى هذا الرأي، انظر مقدمته (ص94).

(6) انظر التقريب والتيسير للنووي (ص45) ت: الخشت.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د).

(8) لم يقل ابن جماعة: متقاربة، وإنما قال: متقاومة، انظر المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (ص52).

(9) في (ج) ولا تُرجِّح.

المروِيِّ بلفظ (فإذا لم يجد عصا يَنْصِبُها بين يديه فليخُطَّ خطًّا) [1]، فإن إسناده كثير الاختلاف على راويه[2]، وهو إسماعيل بن أمية، فإنه رُوِيَ عنه عن [أبي][3] عمرو [ابن][4] محمد بن حُرَيْثٍ[5] عن جده حُرَيْثٍ عن أبي هريرة[6]، [ورُوي عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة][7]، [وروي عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة][8]،

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (354/12 حديث7392) عن أبي محمد بن عمرو بن حريث العذري، ومرة عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده عن أبي هريرة مرفوعا، وأيضا (356/12 حديث7393) من طريق أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة يرفعه، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده، لعبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام، توفى: (249هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية (1423هـ – 2002م) (340/2 حديث1434)، وأبو داود في سننه (23/2 حديث689و 690) من طريق أبي عمرو بن محمَد بن حُرَيث، أنه سمع جدَّه حُريثاً يحدّثُ عن أبي هريرة مرفوعا، قال محققه الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف لاضطرابه وجهالة راويه أبي عمرو بن محمد بن حريث، وقد اختلفوا في تسميته وإسناده، وجده حريث مجهول أيضاً، وابن ماجه في سننه (96/2 حديث943) من طريقين إلى إسماعيل بن أمية عن أَبِي عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ جَدِّهِ حُرَيْثِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وابن حبان في صحيحه (125/6 حديث2361) من طريق أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده عن أبي هريرة، وأيضا (138/6 حديث2376) من طريق أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعا.

(2) في (ج) رواية، وهو تصحيف.

(3) سقطت من (د)

(4) ما بين المعقوفتين ثبت من النسخة (أ) مصححا، وسقط من جميع النسخ.

(5) في (د) (حريثة) في هذا الموضع والذي بعده.

(6) عند أحمد، وابن حميد، وأبي داود.

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)، وسقط (عن أبيه) من (د)، وهو عند أحمد في مسنده.

(8) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و (د)، وهو عند ابن ماجه في السنن.

ورُوِيَ عنه عن ابن[1] محمد بن[2] عمرو بن حزم[3] عن أبيه عن جده عن أبي هريرة، ورُوِيَ عنه عن محمد بن عمرو بن حُرَيْث عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ورُوِيَ عنه غير ذلك.

ويقع في المتن؛ كحديث فاطمة بنت قيس قالت: سألتُ أو سُئل رسول الله ﷺ عن الزكاة، فقال:(إنّ في المال حقا سوى الزكاة)[4]، فرواه الترمذي هكذا، ورواه ابن ماجه عنها بلفظ (ليس في المال حق سوى الزكاة)[5].

النوع الثاني: **تعارض الجرح والتعديل:** إذا تعارض الجرح والتعديل قُدِّم الجرح مطلقًا، ولو كان المعدلون أكثر، نقله الخطيب[6] عن جمهور العلماء، وفيه قول ثانٍ: تقديم التعديل إذا كان المعدلون أكثر، وقول ثالث: لا يرجَّحُ أحدهما إلا بمرجح، ويَحْتَمِلُ أن يشير [بالقدح][7] إلى معرفة جرح الراوي [32/ب] وتعديله، أي معرفة رتب ألفاظهما.

[النوع الثالث: **معرفة رتب ألفاظ الجرح والتعديل**][8]، قال النووي: "وقد رتبها [ابن أبي حاتم] [9]

---

(1) سقطت من (ج)

(2) سقطت من (أ)

(3) في (د) (محمد) بدل (حزم)

(4) أخرجه الترمذي في سننه (39/3 حديث659 وحديث660).

(5) أخرجه ابن ماجه في سننه (9/3 حديث1789)

(6) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي(274/1)

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(8) ما بين المعقوفتين ثبت في (ج) وسقط من الباقي.

(9) في (ج) و(د) ما بين المعقوفتين (ابن أبي حازم)، وفي (أ) و(ب) (ابن حاتم)، وكله تصحيف،

فأحسن وأجاد"[1]. انتهى. فألفاظ التعديل مراتبٌ بعضها أقوى من بعض، والتعديل: نسبة العدالة إلى الشخص، والتجريح: نسبة الجرح إليه، وأعلاها ما فيه أفعل التفضيل، كأوثق الناس أو الأنام[2]، ويليها تكرير ما يدل على صفة القبول كثقة ثقة، أو ثقة ثبت[3]، وعند صاحب الميزان[4] وغيره[5] أن هذه الرتبة أرفع رتب التعديل، [وعند الخطيب[6] أرفعها: حجة، أو ثقة، وأما أخفض مراتب التعديل][7] فما أشعر بالقرب من أسهل[8] مراتب الترجيح[9] كقولهم فلانٌ شيخٌ، [قال][10] ابن القطان: يعنون بذلك أنه ليس من طلبة العلم، بل رجل اتفقت له رواية [..][11]،

والصحيح ما أثبته في المتن بالرجوع إلى تقريب النووي (ص52)، وانظر إلى: مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم للوقوف على تلك التقسيمات

(1) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص52)

(2) في (د) (الإسلام) بدل (الأنام)

(3) في (أ) و(ب) (بقيد) بدل (ثبت)، ولعله تصحيف

(4) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي(4/1)

(5) انظر: لسان الميزان ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، توفي (852هـ)، بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى (2002م) (199/1)

(6) انظر: الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي (114/1)

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (د)

(8) في (د) (أجمل) وهو تصحيف

(9) هكذا وردت في كل النسخ، ويبدو أنها تصحيف، والصحيح أنها (مراتب التجريح)، فهو المناسب للسياق، والحافظ ابن حجر قال ذات العبارة، انظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (726/4 في الخاتمة)

(10) سقطت من (أ) و(ب)

(11) هذه العبارة ناقصة، وتتمتها فيما بين المعقوفتين [لحديثٍ، أو أحاديث أخذت عنه]، انظر: الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن قطان (482/3).

[..][1] المزي[2]: المُراد أنه لا يُتْرَكُ ولا يُحْتَجُّ بحديثه مستقلا، وألفاظ التجريح مراتب أيضا، أدناها ما قرب من التعديل، كليِّن الحديث، فيكتب حديثه وينظر فيه، ونحو قولهم: ليس بقوي[3] فيكتب حديثه للاعتبار، وهو دون ليِّن، فهو أشَدُّ في الضعف، وقولهم ضعيف الحديث دون ليس بقوي، فلا يطرح بل يعتبر، وقولهم متروك الحديث أو كذاب فلا يكتب حديثه.

النوع الرابع[4]: **سِنُّ السماعِ للحديث**، وهو التمييز عند الجمهور؛ لإجماع الأمة[5] على قبول حديث جماعة تحملوا في صغرهم كالسِّبْطَيْن، وقَبولهم ما حدثوا به من ذلك بعد البلوغ، ونقل القاضي عياض[6] أن أهل الفن حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين، ونسبه غيرُه للجمهور، قال ابن الصلاح[7]: "وعليه استقر العمل من أهل الحديث، فكتبوا لابن خمس سنين فصاعدا سمِعَ، ولِمَن دونه حَضَرَ، أو أُحضِرَ".

---

(1) المفترض أن يكون فيما بين المعقوفتين كلمة (قال)، لكنها سقطت من جميع النسخ، فلعلها سقطت من الأصل المقابل عليها النسخ.

(2) في (د) (المزني)، وهو تصحيف، وهو الحافظ أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المزي (ت742 هـ)، صاحب تهذيب الكمال، انظر قوله في: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، توفي (902هـ)، تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى (2001م) (ص123).

(3) في (ج) بالقوي.

(4) في (أ) الثالث، وهو خطأ.

(5) في (أ) الأئمة.

(6) انظر: الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (ص63).

(7) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص130).

[انتهى. وقال النووي في كتاب التقريب[1]: "الصواب اعتبار التمييز، فإن فَهِمَ الخطابَ، وردَّ الجوابَ كان مميزًا صحيحَ[2] السماع، وإلا فلا، ورُوِيَ نحو هذا عن موسى بن هارون، وأحمد بن حنبل". انتهى.][3]

[مختلف الحديث]

(وشاهِدُ حُبِّي[4] في هواه مُتابِعٌ[5] .. [33/أ] وأمّا اختلافي فيه لا يَتَمَلْمَلُ)

أشار في [هذا][6] البيت إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول: الشاهد، النوع الثاني: المتابعات، وقدَّمناهما عند قول بن فرح[7]: (وذي[8] نبذ من مبهم الحب فاعتبر). النوع الثالث: معرفة المختلف[9] من الأحاديث، وهو فن مهم تكلم فيه الأئمة الجامعون بين الفقه والحديث، كالإمام الشافعي[10]،

---

(1) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص54).

(2) في (ج) صح.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(4) في (ج) حتى، وهو تصحيف.

(5) في (ب) متابعي.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(7) في (ج) و(أ) و(ب) (فرج) بدل (فرح)، وهو خطأ كما بينته في مقدمة المؤلف.

(8) في (ج) و(أ) و(ب) وذا.

(9) في (د) المختلق، وهو تصحيف.

(10) في كتاب: اختلاف الحديث، لمحمد بن إدريس الشافعي، توفي (204هـ)، طُبع عدة طبعات، في مجلد، منها طبعة مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، بتحقيق عامر أحمد حيدر، وطبعة دار الوفاء المنصورة – مصر، بتحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب.

وأبي محمد بن قتيبة[1]، ومحمدِ بن جريرِ الطبري[2] وغيرِهم، وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهرًا، فيُوفَّق بينهما، بما يزيل التعارض، أو يرجَّحُ أحدُهما فيُعمل به دون الآخر، ولا يُصارُ[3] إلى التعارض، ولا إلى النسخ مع إمكان الجمع بوجه صحيح، كحديث (لا يوردُ[4] مُمْرِض على مُصِحٌّ) [5]،

[وحديث][6] (فِرَّ من الأجذم فرارك من الأسد) [7]، مع (لا عدوى ولا طيرة) [8]، فبعضهم جعلها متعارضة، وبعضم أدخلها في الناسخ والمنسوخ، والصواب الجمع بينهما، ووجه (أن لا عدوى) نَفْيٌ لما تعتقده الجاهلية، وبعض الحكماء من أن هذه الأمراض تعدي بطبعها، ولذا قال ﷺ (فمن أعدى الأول؟)، أي أن الله هو الخالق لذلك؛ بسبَبٍ وغيرِهِ، وأن قوله (لا يورد مُمرَض على مُصِحٍّ[9])، و (فِرَّ من الأجذم) بيان لما يخلقه الله من

---

(1) في كتاب: تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، توفي (276هـ)، الناشر: بيروت، المكتب الإسلامي و الدوحة، مؤسسة الإشراق. الطبعة الثانية– مزيدة ومنقحة (1419هـ - 1999م).

(2) في كتاب: اختلاف الفقهاء، لمحمد بن جرير الطبري، أبو جفعر، توفي (310هـ)، طبعته دار الكتب العلمية في مجلد، بيروت، بدون طبعة (1420هـ – 1999).

(3) في (ج) يصل.

(4) في (ج) يرد.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه (2177/5 حديث5437)، ومسلم في صحيحه (4/ 1743 حديث2221–104)، من حديث أبي هريرة.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (ب)، وكُتِب مكانه (مع).

(7) أخرجه البخاري في صحيحه (2158/5 حديث5380)، وفيه (فر من المجذوم).

(8) أخرجه البخاري في صحيحه (2171/5 حديث5425)، ومسلم في صحيحه (4/ 1743 حديث2220–102)، من حديث أبي هريرة.

(9) في (ج) نصح، وهو تصحيف.

الأسباب عند المخالطة للمريض، وقد يتخلَّف ذلك عن سببه، وهذا مذهب أهل السنة، كما أن النار غيرُ مُحرقة بطبعها، وكذا الطعامُ غيرُ مشبِع بطبعه، والماءُ غيرُ مروٍ بطبعه، وإنما هي أسباب عادية، وقد شوهد مَن خالطَ المُصابَ بِشَيْءٍ مِمّا ذُكِر؛ ولم يُؤَثِّرْ ذلك فيه، وهو كثير، وشوهد من تحرز من ذلك، ونفر منه وأصيب به، فإن لم يمكن الجمع؛ فإن عَلِمْنا أحدَهُما ناسخًا قدَّمناه، وإلا عَمِلْنا بالرّاجح، كالترجيح بصفات الرواة، وكثرتهم في أحد الحديثين. (1)

---

(1) قولُ المُؤَلِّف رحمَهُ اللهُ " هذا مَذهبُ أهلِ السُّنَّةِ" فيما قرره من اعتقاد في مسألة الأسباب غيرُ صحيح، ولا يُنسب مثل هذا القول لأهل السنة والجماعة؛ إلَا إنْ كان يقصد بِهم الأشاعِرة، فقد قال المُؤَلِّف بقول الأشاعرة في هذه المسألة، وهي المسألة المعروفة بـ "كَسْبِ الأَشْعَرِيِّ"، وملخصها أنَّه ليس هناك تأثير للأسباب تؤثر به على الحوادث، وإنما يكون ذلك بخلق الله للأثر عند وجود السبب؛ لا بالسبب نفسه، وهذا لا يَتَصَوَّرُه أيُّ عقلٍ سليم، فكُلُّ العُقول السليمة تُدرِكُ أن النَّارَ مُحرقةٌ بطبعها، وأن الماءَ مُروٍ بطبعه، وأن الطعامَ مُشبعٌ بطبعه. وقد ناقش هذه المسألةَ شيخُ الإسلام أبو العباس أحمدُ بنُ عبدالحليم ابن تيميةَ الحَرّاني الدمشقي، المتوفى سنة (728هـ)، في كتابه الصفدية، بتحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية – مصر، الطبعة الثانية (1406هـ) (1/148– 152). فقال: "ولهذا قال بعض الناس عجائب الكلام التي لا حقيقة لها ثلاثة: طَفْرَةُ النَّظَامِ وأَحوالُ أبي هاشِم وكَسْبُ الأَشْعَرِيِّ". وعَرَضَ قول الأشاعرة وهو: "أنَّ الكَسْبَ هو ما وُجد في محل القدرة المحدثة مقارنا لها من غير أن يكون للقدرةِ تأثير فيه" قلتُ: وهذا عينُ ما قالَه التتائي حينَ قال: " بَيانٌ لما يَخْلُقُه اللهُ من الأسبابِ عندَ المُخالَطَةِ للمَريضِ". وقد رد ابنُ تيمية على هذا القول قائلا: "لا فرق بين هذا الكسب وبين سائر ما يَحدث في غيرِ مَحَلِّها وغير مقارن لها إذْ اشتراكُ الشَّيْئَيْنِ في زمانِهما ومحلِّهما لا يوجبُ كونَ أحدهما له قدرة على الآخر؛ كاشتراكِ العَرَضَيْنِ الحادِثَيْنِ في محل واحد في زمان واحد؛ بل قد يقال: ليس جعلُ الكسبِ قدرةً والقدرةِ كسبًا بأولى من العكس؛ إذا لم يكن إلا مجرد المقارنة في الزمان والمحل، لهذا قال أهل السنة وأهل الإثبات من سائر الطوائف: إن العبد فاعل لفعله حقيقة، بخلاف جمهور الأشعرية ومن وافقهم فإنهم يقولون: إنه فاعلٌ مجازا وليس حقيقة، ويقولون: أنّ فعلَ العبدِ فعلٌ لله لا للعبدِ؛ لأنهم مع سائر أهل السنة المُثْبِتين للقدر يقولون: أن الله تعالى خالقُ أفعالِ العباد، وهم يقولون: أن فعلَ اللهِ هو مفعوله والخلق هو المخلوق". انتهى.

[الناسخ والمنسوخ، والتصحيف]

(وناسِخُ حُبّي ما وَجَدْتُ لَهُ دَواءُ .. [33/ب] وتَصْحيفُ ألْفاظي بِها يَتَغَزَّلُ) [1]

وأشار في هذا البيت لنوعين، الأول: الناسخ والمنسوخ، والنسخ لغةً: الإزالة، كنَسَخَتْ الشمسُ الظِّلَّ، أي أزالته، والنقل مع بقاء الأول، فيكون المراد مماثلته، يقال: نَسَخْتُ الكتابَ، أي نقلت ما فيه إلى آخَرَ مع [بقائه في نفسه][2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ الجاثية: ٢٩، والنقل مع عدم بقاء الأول يقال: نسخْتُ النَّخلة[3]، أي نقلتها من مكان لآخر، ومنه مناسخات المواريث، أي انتقال المال من وارث إلى وارث، واختُلف في حقيقته: هل هو مُشْتَرِكٌ بين الإزالة والنقل؟ أو حقيقةٌ في الأول مجازٌ في الثاني؟ ونُقل عن الأكثرين، أو عكسُه، والأخيران خير من الأول، لأن المجاز وإن كان على خلاف الأصل إلا أنه خير من الإشتراك، [وقيل][4] للقدر [5] المشترك بينهما وهو الرفع، فيكون متواطئا، لكن لا تتأتّى في نحو نسخ الكتاب؛ إذ لا رفعَ فيه، واختُلف فيه اصطلاحا: هل هو رفع الحكم؟، أو بيانُ انتهاءِ مُدَّتِهِ؟ والمختار الأول، وعليه أكثر المحققين من الأصوليين لشموله النسخ قبل التمكُّن منه بأن لم

---

(1) في (ج) القاضي بدل ألفاظي، وهو تصحيف، وفي (أ) و(ب) يتعوَّلُ بدل يتغزَّلُ.

(2) في (د) بقاء الأول.

(3) في (د) البقلة، وهو تصحيف.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(5) في (ج) للعهد من المشترك بينهما، وهو تصحيف.

يدخل وقتُه، أو دخل، ولم يمضِ منه ما يسعه[1]، فمن قال بالأول قال في حده[2]: رفعُ الشارعِ الحكمَ [السابقَ][3] من أحكامه بلاحقٍ منها. أي من أحكامه، والمراد برفعِ الحكمِ: قطعُ تَعَلُّقِه بالمكلف، وإلا فالحكم قديم لا يرتفع، والناسخ ما دل على الرفع المذكور، وتسميته ناسخًا مجازا، لأن الناسخَ في الحقيقة هو اللهُ تعالى، فقوله: "رفع"[4] احترازٌ عن بيانِ مجملٍ[5]، وهو ما أفاد شيئًا معينًا في نفسه، واللفظ [لا يُعَيِّنُه][6]، أو ما لا يعرف معناه إلا بقرينة كاشفة؛ فإنه ليس برفع، وقوله: "الشارع" احترازٌ عن أخبار بعض مَن شاهد النسخَ من الصحابة، فإنه لا يكون نسخًا، وإن كان التكليف إنما حصل بإخباره لمن لم يكن بلغه[7] قبل ذلك، وقوله: "من أحكامه" [34/أ] احترازٌ عن رفع الإباحة الأصلية فإنه لا يُسمّى نسخا؛ لثبوتها بالعقل لا بالشرع، وذلك نحو البول قائما، فإنه لما ورد النهي عن ذلك ارتفعت الإباحة، وبقيت الكراهة للتنزيه، وقوله[8]: "السابق" [أي المفهوم من"لاحقٍ"][9] احتراز عن التخصيص المتصل بالتكليف، كالاستثناء ونحوه، وقوله: "بلاحق" احترازٌ عن انتهاء الحكم بانتهاء الوقت؛ كقوله عليه

---

(1) في (ج) يسمعه، وهو تصحيف.

(2) هذا التعريف مع شرحه للحافظ زين الدين العراقي، انظر: شرحه على ألفيته (التبصرة والتذكرة) (96/2-98)، وعبارته هي: رَفْعُ الشَّارعِ حُكْماً مِنَ أحكامِهِ سابقاً، بحكمٍ من أحكامِهِ لاحقٌ.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (ب) و(ج) و(د)، وصحح في هامش النسخة (أ) بعد مقابلته.

(4) في (د) رافع، وهو تصحيف.

(5) في (ج) مجهل، وهو تصحيف.

(6) في (ب) لا بعينه، وكذلك في(د) لكن بحذف لا.

(7) في (د) مانعه، وهو تصحيف.

(8) في (ج) قولنا، وهو تصحيف.

(9) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

الصلاة والسلام: (إنكم لاقوا العدُوَّ غدًا والفطر أقوى لكم، فأفطروا) [1]، فالصوم مثلا بعد ذلك اليوم ليس بنسخ متأخر، وإنما المأمور به [مؤقت][2]، وقد انقضى وقته بعد ذلك اليوم المأمور بإفطاره، وقوله: "من أحكامه" احترازٌ عن رفع الحكمِ لموتِ المكلف، أو زوال التكليف بجنونٍ ونحوه. ومَحَلُّ تحقيقُ ذلك كتب الأصول.

واعلم أن فن الناسخ والمنسوخ فن مهم مستصعبٌ، وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما[3] ليس منه لخفاء معنى النسخ،

قال الزهري[4]: أعيى[5] الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ[6] حديث رسول الله ﷺ من منسوخه، وكان الإمام الشافعي – رحمه الله – صاحبَ عِلْمِه، قال ابن الصلاح[7]: وكان له فيه يدٌ طُولى، وسابقة أولى، حتى قال[8] الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله

---

(1) في (ج) (إنكم لاقوا العدو هذا والنظر أقوى لكم فانظروا) وهو تصحيف، والصواب ما هو مثبت في المتن، والحديث أخرجه أحمد في المسند (408/17–409 حديث11307)، ومسلم في صحيحه (789/2 حديث1120–102)، وأبو داود في سننه (78/4 حديث2406)، وابن خزيمة في صحيحه (257/3 حديث2023)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(2) في (د) ذلك الوقت.

(3) سقطت من (ج).

(4) في (ج) الأزهري، وهو تصحيف، انظر حكاية قوله في: ناسخ الحديث ومنسوخه، لعمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين، توفي (385هـ)، بتحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة الأولى (1408هـ – 1988م) (ص36).

(5) في (ج) أعنى، وهو تصحيف

(6) في (ج) بالنسخ .

(7) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص277).

(8) في (ج) عاد، وهو تصحيف.

تعالى– لمحمد بن مسلم بن وارة[1] أحد أئمة الحديث، وقد قدم من مصر، كتبتَ كُتُب الشافعيِّ ؟ قال: لا، فقال: فَرَّطْتَ[2]، ما عَلِمْنا المُجْمَل من المفسَّر، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالَسْنا الشافعيَّ، وقد سُئِل حُذَيْفةُ عن شيء، فقال: إنما يُفتي[3] من عرف الناسخ من المنسوخ[4].

ويتبيَّنُ النسخ بأحد أمور أربعة، الأول: نص الشارع ﷺ على الناسخ، كقوله[5] (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وكنت نهيتكم عن لحوم [34/ب] الأضاحي فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم)[6]، الثاني: بِنَصِّ صحابيٍّ، كقول جابر رضي الله عنه: (كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست[7] النار)[8]، رواه أبو داود والنسائي.

---

(1) في (ج) راوه، وهو تصحيف.

(2) في (ج) فَرَّطَ.

(3) في (ج) يعني، وهو تصحيف.

(4) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لمحمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، توفي (584هـ)، الناشر : دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد ، الدكن، الطبعة الثانية (1359 هـ) (ص4).

(5) في (د) كحديث.

(6) أخرجه أحمد في مسنده (55/38 حديث22958) و (113/38 حديث23005)، ومسلم في صحيحه (672/2 حديث977–106) وفيه: (فأمسكوا ما بدا لكم) بدل (كلوا) ، وأبو داود في سننه (332/3 حديث3698)، والنسائي في سننه (89/4 حديث2032) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه.

(7) في (ج) أسَّسَت، وهو تصحيف.

(8) أخرجه أبو داود في سننه (137/1 حديث192)، وفيه (مما غيرت النار) بدل (مما مست)، قال محققه الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، والنسائي في سننه (108/1 حديث185).

تنبيه: أطلق ابن الصلاح[1] أن مما يُعرف به النسخ قول الصحابي[2]، وخصص أهل الأصول ثبوت النسخ بقوله فيما [إذا][3] أخبر بأن هذا متأخر،

فإن قال هذا [ناسخ بالتنكير][4] لم يثبت به النسخ، قالوا لجواز أن يقوله عن اجتهاد بناءً على أن قوله ليس بحجة، الثالث: أن يُعرف تاريخ الواقعتين، كحديث شداد بن أوس أن النبي ﷺ [قال: (أفطر الحاجم والمحجوم) [5] رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وقال الشافعيُّ: أنه منسوخ بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم][6]: (احتجم وهو مُحرمٌ صائم)، أخرجه مسلم[7]، [فإن ابن عباس إنما صحبه محرِما في حجة الوداع سنة عشر][8]، وفي بعض طرق شدّاد أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان، فقال (أفطر الحاجم والمحجوم)،

---

(1) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص277).

(2) في (ج) الطحاوي، وهو تصحيف.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(4) ما بين المعقوفتين في (ج) (الناسخ) وسقط (بالتنكير)، وفي (أ) بالتكرر، وهو تصحيف.

(5) أخرجه ابن ماجه في سننه (584/2 حديث1680)، وأبو داود في سننه (47/4 حديث2367)، قال محققه الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، والنسائي في السنن الكبرى (318/3 حديث3120).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(7) أخرجه البخاري في صحيحه (685/2 حديث1836)، ومسلم في صحيحه (862/2 حديث1202-87) من غير (صائم)، وأخرجه ابن ماجه في سننه (585/2 حديث1682) أبو داود في سننه (50/4 حديث2372) من غير (محرم) ، والترمذي في سننه ت شاكر (137/3 حديث775)، وأخرجه النسائي في سننه (193/5 حديث2845) من غير (صائم) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(8) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

وزمن الفتح في سنة ثمان. الرابع: أن يُجمع[1] على ترك العمل بالحديث، كحديث معاوية قال رسول الله ﷺ: (من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه) [2] رواه أصحاب السنن أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، فإنه منسوخ، عُرف نسخُه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به، وفي دعوى هذا الإجماع نظر؛ لمخالفة ابن حزم[3] في ذلك،

إلا أن يقال خلاف [الظاهرية لا يقدح][4] في الإجماع.

النوع الثاني: **التصحيف**، وهو يقع في السند[5] كما ذكر [35/أ] الدارقطني[6]: أن محمد بن جرير الطبري قال فيمن روى عن النبي ﷺ من بني سليم، ومنهم عُتبة[7] بن

---

(1) في (د) أن تجتمع الأمة.

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه (603/3 حديث2572) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأوله (إذا سكر فاجلدوه)، وأبو داود في سننه (533/6 حديث4484) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال محقق الكتاب الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح، وأيضا (535/6 حديث4485) من حديث قبيصة بن ذؤيب رضي الله عنه، قال الشيخ الأرنؤوط: صحيح، والترمذي في سننه (48/4 حديث1444) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، والنسائي في سننه (313/8 حديث5661) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(3) انظر: المحلى بالآثار، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، توفي (456هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ (367/12-370)

(4) في (ج) تدرج، وهو تصحيف، وفي (أ) و(ب) (الظاهر لأنه لا يقدح).

(5) في (ج) السنة، وهو تصحيف.

(6) انظر: المؤتَلِف والمختَلِف، لعلي بن عمر بن أحمد الدارقطني، توفي: (385هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى (1406هـ – 1986م) (182/1).

(7) في (ج) و(د) عقبة، وهوتصحيف.

البُذَّرِ[1]، قاله بالباء الموحدة والذال المعجمة، وإنما هو بالنون المضمومة وفتح الدال المهملة المشدَّدة[2]، وكقول يحيى بن معين[3]: العوّام بن مزاحم، بالزاي والحاء المهملة، وإنما هو بالراء والجيم، ويقع في المتن، ومثاله ما ذَكر الدارقطني[4] أن أبا بكر الصولي[5] أملى في الجامع حديث أبي أيوب مرفوعا (من صام رمضان وأتبعه بست من شوال) [6] فقال فيه (شيئًا) بالشين المعجمة والياء آخر الحروف، كقول أبي موسى [محمد][7] بن المُثنى في حديث (أو شاة تَنْعر) [1] بالنون، وإنما هو بالياء آخر

---

(1) في (أ) النُّدَّر، وهو خطأ.

(2) انظر: الإكمال لابن ماكولا (1/ 218)، وشرح التبصرة (ألفية العراقي) للعراقي (104/2)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص381 ترجمة 4443) وفيه أنه: السلمي، صحابي شهد فتح مصر وسكن دمشق مات سنة أربع وثمانين.

(3) انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (2078/4).

(4) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (675/4 ترجمة1834).

(5) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد بن صول، أبو بكر المعروف بالصوليِّ، كان أحد العلماء بفنون الآداب، حسن المعرفة بأخبار الملوك وأيام الخلفاء، ومآثر الأشراف، وطبقات الشعراء، توفي سنة (335هـ). انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (675/4 ترجمة1834)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (2677/6 ترجمة1134)، وسير الأعلام للذهبي (15/ 301 ترجمة142). والصولي: بضم الصاد المهملة، وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى صول، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه، صول مدينة بباب الأبواب. من الأنساب للسمعاني (348/8 برقم2509).

(6) أخرجه مسلم في صحيحه 822/2 حديث1164-204،)، وابن ماجه في سننه (612/2 حديث1716)، وأبو داود في سننه (98/4 حديث2433)، والترمذي في سننه (123/3 حديث759).

(7) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو محمد بن المثنى بن قيس، وقال الذهبي: ابن عبيد بن قيس العَنَزي، هذه النسبة إلى عنزة، وهو حي من ربيعة، الملقب بالزَّمِن، توفي سنة (252هـ)، انظر ترجمته في: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، توفي (398هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى

الحروف، ويقع[2] في السمع [كأن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب[3] على وزن اسمٍ آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، والحروف مختلفة شكلا ونَقْطًا؛ فيشتبه ذلك على السمع] [4]، كأن يكون الحديث لعاصم الأحول، فيجعله بعضهم على[5] واصل الأحدب، فيبدل واصل بعاصم، وأحدب بأحول، وعلقمة بعُرفطة،

وذكر الدارقطني أنه[6] من تصحيف السمع، وكذلك عكسه، ويقع في البصر كما تقدم في (تنعر)[7]، وكحديث جابر (رُمِي أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله ﷺ) [8]، صحَّفَه غُندر[9] بأَبي بكير، وإنما هو أُبَي بن كعبٍ، وكحديث أنس (يخرج من

(1407هـ) (682/2 ترجمة1107)، تاريخ بغداد للخطيب (458/4 ترجمة1638)، والأنساب للسمعاني (391/9 برقم2823)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (123/12 ترجمة42).

(1) انظر: الجامع لأخلاق الراوي الخطيب (295/1 حديث631).

(2) في (ج) ويقول.

(3) في (ج) ثلاث، وهو تصحيف.

(4) سقط من (د) وصحح في الهامش مقابلا به، وعبارته هي: (كأن يكون الاسم واللقب، أو اسم الأب على وزن اسمٍ آخر ولقبه، أو اسمٍ آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، والحروف مختلفة / شكلا ونَقْطًا؛ فيشتبه ذلك على السمع)، وفيه تكرار وسقط كما ترى.

(5) في (ج) فيجمله بعضهم عن.

(6) ثبتت في (ب).

(7) في (ب) تيعر.

(8) أخرجه مسلم في صحيحه (1730/4 حديث2207-74)، وابن ماجه في سننه (534/4 حديث3493)، ولفظه (مَرِضَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ مَرَضًا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ طَبِيبًا، فَكَوَاهُ عَلَى أَكْحَلِهِ)، وأبو داود في سننه (14/6حديث3864)، من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، ولفظه عند أبي داود (بعث النبي ﷺ إلى أُبَي طبيبا فقطع منه عرقا) ولم يذكر أنه كواه على أكحله.

(9) هو محمد بن جعفر، أبو عبدالله الهذلي مولاهم، الكرابيسي، البصري، ويلقب بغندر، والذي سماه غندرا هو ابن جريج، لِأَنَّهُ لماحدث بِالْبَصْرَةِ صَار غنْدر يشغب عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ أَنْت غنْدر، قَالَه

النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذَرَّة)[1]، صحَّفه شعبة[2] فقال: ذُرَة، بضم الذال والتخفيف، ويقع في المعنى،

كتصحيف أبي موسى محمد بن المُثَنّى العنزي[3]، الملقَّب بالزَّمِن، أحد شيوخ الأئمة الستة، ما ثبت في الصحيح أنه ﷺ صلَّى إلى عَنَزَة[4]، قال الدارقطني[5] عنه أنه قال:

ابْن عَائِشَة قَالَ: وَأهل الْحجاز يَقُولُونَ للمشغب: غنْدر، وَقَالَ أَبُو عمر غُلَام ثَعْلَب، الغندر: الصبيح، وغندر لقب لجماعة غالبهم محمد جعفر، وهذا أولهم، وكأنه صار لقبا لكل محمد بن جعفر، تيمنا وتفاؤلا، توفي (193هـ)، انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي (9/98-102ترجمة33)، ونزهة الألباب في الألقاب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، توفي (852هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى (1409هـ-1989م) (2/57-59 ترجمة2101).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (1/17 حديث44)، ومسلم في صحيحه (1/182 حديث325-193)، وابن ماجه في سننه (5/365-367 حديث4312)، والترمذي في سننه (4/711 حديث2593).

(2) قد سبقت الترجمة له ص126.

(3) قد سبقت الترجمة له ص212.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه (1/80 حديث185) من حديث أبي جُحيفة، ومسلم في صحيحه (1/227 حديث70-271) من حديث أنس رضي الله عنه، وأيضا (1/361 حديث252-503) من حديث أبي جُحيفة، وابن ماجه في سننه (2/340 حديث1304) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأبو داود في سننه (2/22 حديث688) من حديث أبي جُحيفة رضي الله عنه، والترمذي في سننه (1/375 حديث197) من حديث أبي جُحيفة، والنسائي في سننه (1/235 حديث470) من حديث أبي جُحيفة، والعَنَزَةُ -بفتح العين المهملة والنون- رُمَيحٌ بين العصا والرمح، قالوا قدر نصف الرمح، أو أكثر شيئا، فِيهِ سِنانٌ مثلُ سِنانِ الرُّمْح، وَقيل: فِي طَرَفه الأَسْفَلِ زُجٌّ كزُجِّ الرُّمْحِ يتَوَكَّأُ عَلَيْهَا الشيخُ الكبيرُ، وَقيل: هِيَ أَطْوَلُ من الْعَصَا وأَقصَرُ من الرُّمْح، والعُكَّازَةُ قريبةٌ مِنْهَا. انظر: الأنساب للسمعاني (9/391 برقم2823)، وتاج العروس للزبيدي (15/247 باب: عنز)

(5) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (1/295 برقم632)

نحن [35/ب] قومٌ لنا شرف، نحن من عنزة، صلّى النبي ﷺإلينا، يريد أن النبي ﷺ صلّى إلى عَنَزَة، فتوهم أنه ﷺ صلّى إلى قبيلتهم[1]، وإنما العَنَزَة هنا الحَرْبَةُ تُنْصَبُ بين يديه، [وأعجب منه ما ذكر الحاكم عن أعرابي أنه ﷺ كان إذا صلّى نصب بين يديه][2] شاة[3]، فصحَّفَها عَنْزة بإسكان النون، [ثم رواه بالمعنى على وهمه فأخطأ في ذلك من وجهين، وهو كثير، وقد صنَّف فيه جماعة][4].

وبدل رسول الله[5] بالنبي فجائز، كتأخير إسناد عن المتن، يجعل فيه مسألتان: أحدهما: جواز بدل الرسول بالنبي، أي وعكسه، واختاره النووي[6]، إذ لا يختلف المعني به هنا، واختُلِف في معنى النبي والرسول، ومنع ذلك ابن الصلاح[7] فقال: إذا وقع في الرواية عن النبي لا يجوز للسامع تغييره ويقولَ عن الرسول وكذا عكسه، وحكى ابن

---

(1) في (ج) و(أ) قبلتهم.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من (ج)، انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص148)

(3) في (أ) شيئا، وهو تصحيف.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، من المصنفات في التصحيف والتحريف: كتاب: التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، توفي سنة (360هـ)، بتحقيق: محمد أسعد طلس، الناشر:دار صادر – بيروت، سنة الطبع (1412هـ – 1992م)، وكتاب: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للحسن بن عبد الله العسكري، توفي سنة (382هـ)، بتحقيق: عبدالزيز أحمد، الناشر: مكتبة وممطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة الطبع (1383هـ – 1963م)، وله أيضا تصحيفات المحدثين، تحقيق: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، سنة الطبع (1402هـ).

(5) ثبت من (د).

(6) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص78).

(7) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص233).

النحوي[1] عن بعضهم لو قيل: يجوز تغيير النبي إلى الرسول دون عكسه لَما بَعُدَ؛ لأن في الرسول معنى زائدا على النبي وهو الرسالة، فإن كل رسول نبي دون عكسه.
الثانية:يجوز للراوي تقديم المتن على السند، كأن يقول قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، أنبأنا به فلان، ويذكر سنده، أو يقدم بعض الإسناد مع المتن على بقية السند؛ كأن يقول رَوى عمرو بن دينار [عن جابر][2] عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أنبأنا به فلان، ويسوق سنده إلى عمرو، فهو إسناد متصل، لا يمنع ذلك الحكم باتصاله، ولا يمنع ذلك من روى كذلك، أي تحمله عن شيخه، كذلك أن يبتدئ بالإسناد جميعه أولًا، ثم يذكر المتن، كما جوزه بعض المتقدمين من أهل الحديث، قال ابن الصلاح[3]: "وينبغي أن يكون فيه خلاف، نحو الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض، فقد حكى الخطيب[4] [36/أ] المنع من ذلك على القول بأن الرواية على المعنى لا تجوز، والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز، ولا فرق بينهما في ذلك".

[رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الأباء عن الأبناء]

(وراوٍ كبيرٍ عن صَغيرٍ وعَكْسِه[5] .. أبٌ عن بني عَكْسِه ليس يُغْفَلُ[6])

---

(1) انظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (390/1).
(2) ما بين المعقوفتين سقط من (د).
(3) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص229).
(4) انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (13/2 وما بعدها).
(5) في (ب) ومثله.
(6) في (أ) يعقل.

أشار في البيت إلى مسائل، الأولى: [صحة][1] **رواية الأكابر عن الأصاغر**، وأصل رواية الأكابر عن الأصاغر رواية النبي ﷺ عن تميم الداري حديث الجساسة، وهو عند مسلم[2].

واعلم أن رواية الأكابر عن الأصاغر على أَضْرُبٍ: منها كون الراوي أقدم طبقة، وأكبر[3] سنًّا ممن روى عنه، كالزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك بن أنس ومنها كون الراوي أكبر قدرًا من المروي عنه لعلمه وحفظه، كرواية مالك، وابن أبي ذئب عن عبدالله بن دينار وشبهه، ورواية أحمد وإسحاق عن[4] عبيد بن موسى العبسي[5]، ومنها كون الراوي أكبر في الوجهين، كرواية عبدالغني بن سعيد عن محمد

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (2261/4 حديث2942-119)، وابن ماجه في سننه (190/5-191 حديث4074)، وأبو داود في سننه (380/6 حديث4325)، والترمذي في سننه (521/4 حديث2253) من حديث فاطمة بن قيس.

(3) في (د) أقدم.

(4) في (أ) و(ب) و بدل عن، وهو خطأ.

(5) في (ج) (ورواية أحمد وإسحاق عن عبيد الناموسي والعيني)، و مثله في في (د) إلا أنه ورد (العبسي) بدل (العيني)، وباقي النسخ (عبيد) من غير إضافة إلى لفظ الجلالة، وهو تصحيف والصواب هو: (ورواية أحمد وإسحاق عن عبيدالله بن موسى العبسي)، انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص380)، وتدريب الراوي للسيوطي (713/2)، وهو عبيدالله بن موسى العبسي، وهو أوّل من صنف المسند على تراجم الرجال، وهو أحد شيوخ البخاري، توفي (213هـ)، قال الذهبي في الضعفاء (ص266 ترجمة2711): ثقة كرهه بعضهم لفرط تشيعه. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد (368/6 ترجمة2748)، والتاريخ الكبير للبخاري (401/5 ترجمة1293)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (553/9 ترجمة215).

بن علي الصوري[1]، ومن رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الصحابة عن التابعين، كرواية العبادلة الأربعة، وأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان عن كعب الأحبار، وكرواية التابعين عن أتباع التابعين، كما تقدم من رواية الزهري ويحيى بن سعيد عن مالك.

ومن فوائد معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر: تنزيل أهل العلم منازلهم، وقد روى أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (أنزلوا الناس منازلهم)[2].

المسألة الثانية: **رواية الآباء عن الأبناء**، كرواية العباس بن عبدالمطلب عن ابنه الفضل، أن رسول الله ﷺ [36/ب] (جمع بين الصلاتين بالمزدلفة)[1]، وذكر ابن

---

(1) هو الحافظ محمد بن علي بن عبد الله الصوري، نسبة إلى صور، بضم أوّله، وسكون ثانيه، وآخره راء، وهي معدودة في أعمال الأردنّ، بينها وبين عكّة ستة فراسخ، وهي شرقي عكة، توفي (441هـ)، انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (370/54 ترجمة6802)، و معجم البلدان لياقوت (433/3 " صور ")، وتاريخ بغداد للخطيب (172/4 ترجمة1363).

(2) في (ب) (منالهم) سقط حرف الزاي، والحديث أخرجه أبو داود في سننه (210/7 حديث4842) من طريق ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رضي الله عنها، وهذا إسناد مرسل، قال أبو داود بعد تخريجه للحديث: ميمون لم يدرك عائشة، وميمون بن أبي شبيب هو الربعي، أبو نصر الكوفي، ويُقال الرَّقِّي، قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الإرسال، وضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم صالح الحديث، تُوفي سنة (83هـ)، مصادر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (338/7 ترجمة1454)، وتهذيب الكمال للمزي (207/29 ترجمة6335)، وميزان الاعتدال للذهبي (233/4 ترجمة8965). وأورده مسلم في مقدمة صحيحه معلقا بصيغة التمريض (ص6)، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على سنن أبي داود: حديث حسنٌ إن شاء الله، وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن ميمون بن أبي شبيب لم يدرك عائشة عند الأكثر.

الجوزي[2] أن العباس روى عن ابنه عبدالله حديثا، وروى وائل بن داود عن ابنه بكرٍ ثمانية أحاديث، وكذا روى سليمان عن ابنه معتمر حديثين، وقد روى الخطيبُ عن معتمر بن سليمان التيمي، قال: حدثني أبي، قال: حدثتني أنت عني، عن أيوب، عن الحسن، قال [ويحَ][3] كلمةُ رحمة.

قال ابن الصلاح[4]: " وهذا طريق يجمع أنواعا ".

فائدة: قال ابن النحوي[5]: الأنواع التي يجمعها: "رواية الأكبر عن الأصغر، والأب عن ابنه، والتابعي عن تابعه، – [فإنّ سليمان تابعي][6]، ومعتمر تابع التابعي–[7] وأنه حدث عن[8] واحد عن نفسه، ورواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض" انتهى. قيل[9]: وروى إسحاق بن البهلول عن ابنه[10] يعقوب حديثين، وروى محمد بن عبدالله بن أحمد

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك مطولا (334/3 حديث5265) وفيه (فلما بلغ المزدلفة نزل فصلى المغرب والعشاء الآخرة جميعا) .

(2) انظر: تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لعبدالرحمن بن علي بن الجوزي، توفي سنة (597هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى (1997م) (ص520)

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).

(4) هذه الرواية رواها الخطيب في كتابه المفقود (رواية الآباء عن الأبناء)، وقد رواها عنه ابن الصلاح في مقدمته (ص313).

(5) انظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (537/2).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (د)، وفي (ج) (كان) بدل (فإن).

(7) ما بين الشرطتين من كلام المؤلف رحمه الله.

(8) سقطت من (د)، والصحيح كما في المقنع لابن الملقن (كل) بدل (عن).

(9) القائل هو ابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأثر (ص520–521).

(10) في (ج) أبيه، وهو تصحيف.

الصفار عن ابنه أبي بكر أبياتا [قالها][1]، وروى أبو الفتح ابن حبان عن ابنه[2] عبدالرزاق حكاية، ورواية الأم عن ولدها، كرواية أم رومان عن ابنتها عائشة حديثين.

المسألة الثالثة: رواية الأبناء عن الآباء، وهو كثير، وأهمه ما لم يسم فيه الأب والجد؛ فيحتاج إلى معرفة اسمه، وهو نوعان: أحدهما رواية الرجل عن أبيه فقط، كرواية أبي العُشَراء[3] الدارمي عن أبيه عن رسول الله ﷺ، وهي في السنن الأربعة، ولم يُسَمَّ أبوه. واختُلف في اسمه على أقوال أحدها وهو المشهور كما قال ابن الصلاح[4]: أنه أسامة بن مالك بن قِهطِم[5] بكسر القاف [والطاء، كما نقله ابن الصلاح من خط البيهقي وغيرِه][6]، وقيل قِحطِم[7] بالحاء المهملة موضع الهاء، [وقيل[8] عُطارِد بن بَرْزٍ بتقديم

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(2) في (د) أبيه، وهو تصحيف.

(3) اسمه أسامة بن مالك بن قِهْطِم، انظر: الأسامي والكنى، لأحمد بن حنبل الشيباني، توفي سنة (241هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مكتبة دار الأقصى – الكويت، الطبعة الأولى (1406هـ – 1985م) (ص43 ترجمة77)، والتاريخ الكبير للبخاري (21/2 ترجمة1557)، والإكمال لابن ماكولا (208/6)، قال ابن حجر في التقريب (ص658 ترجمة8251): أبو العُشَراء بضم أوله وفتح المعجمة والراء والمد.

(4) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص317).

(5) في (ج) قِريطِم، وهو تصحيف.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(7) في (ج) قحط، وهو تصحيف.

(8) قاله: الإمام أحمد في الأسامي والكنى (ص43 ترجمة77)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (283/2 ترجمة1025)، و (33/7 ترجمة178)، وابن ماكولا في الإكمال (327/7) وقال: وأما برز أوله باء مفتوحة معجمة بواحدة، ثم راء ساكنة ثم زاي.

الراء على الزاي وتسكينها، وقيل وتحريكها أيضا، وقيل[1] بن بلز باللام مكان الراء، وقيل[2] اسم أبي العشراء اليسار بن بكر بن مسعود][3]، والثاني: روايته عن [أبيه][4] [37/أ] عن جده، كعمرو بن شعيب [بن محمد][5] بن عبدالله بن عمرو [..][6]بن العاص، عن أبيه عن جده، له [هكذا نُسخة[7] كبيرة أكثرها فقهيات جياد، واحتجَّ به هكذا أكثر المحدثين حملا لجده على عبدالله دون محمد التابعي][8]، قال في التقريب[9]: "ومِن أحسنِه – أي رواية الأبناء عن الآباء – رواية الخطيب في تاريخه[10] عن [أبي][11] الفرج عبدالوهاب بن عبدالعزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن زيد بن أكينة التميمي، الفقيه الحنبلي، قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول

---

(1) قاله البخاري في التاريخ الكبير (21/2 ترجمة1557)، والدولابي في الأسماء والكنى (736/2)، ونقله ابن حجر في التقريب (ص658 ترجمة8251).

(2) المصدر السابق.

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(4) ثبت من (ج).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(6) ما بين المعقوفتين في (ج) زيادة (بن عمر) وهو خطأ.

(7) في (د) مشيخة، وهو تصحيف.

(8) مابين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

(9) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص98).

(10) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (293/12 ترجمة5657).

(11) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

[..][1]: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: قد سُئِل عن الحنان المنان، فقال: "الحَنّانُ الذي [32/ب] يُقْبِل على مَن أَعْرَضَ عنه، والمَنّانُ الذي يَبْدَأُ بالنَّوالِ قَبْلَ السُّؤال"، وأما رواية المرأة عن أمها عن جدتها فعزيز جدا، منه ما رواه أبو داود في سننه [عن][2] بندار، حدثنا[3] عبدالحميد بن عبدالواحد قال: حدثتني [أم جنوب بنت نُمَيْلَة][4]، عن أمها سويدة [بنت ..][5] عن أمها عَقِيلة[6] بنت أسمر بن مُضَرِّسٍ عن أبيها أسمر قالت: أتيت النبي ﷺ، فبايعته، فقال: (من سبق إلى ما لم يَسْبِقْه إليه مسلمٌ[7] فهو له)[8] [أي للسابق] [1].

---

(1) في (د) زيادة (سمعت أبي يقول) مرتين، وهو خطأ؛ لأن عدد الرواة لا بد أن يوافق عدد السماعات، وفي (أ) و(ب) ترقيم لعدد السماعات، وهو جيد.

(2) سقطت من (أ)

(3) في (ج) حديث، وهو تصحيف

(4) في (د) أم جندب بنت ثُمَيْلَة، وفي (أ) (أم جندب أم نُميلة)، وهو تصحيف.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وفي جميع النسخ تُرك مكان اسم أبيها فارغا، فلعله بياض بالأصل، واسم أبيها (جابر)، انظر المصدر السابق، وأسد الغابة لابن الأثير (221/1 ترجمة129).

(6) قال ابن الأثير في أسد الغابة (221/1 ترجمة129): عَقِيلة: بفتح العين المهملة وكسر القاف، ونُمَيْلة: بضم النون.

(7) سقط من (د).

(8) في (أ) و(ب) سنده، وهو تصحيف. والحديث أخرجه أبو داود في سننه (679/4 حديث3071)، وإسناده ضعيف، لجهالة الرواة مِن بَعد محمد بن بشار بن عثمان البصري، ويُعرف ببندار، ومعنى بندار الحافظ، وهو ثقة، توفي سنة (252هـ)، انظر: تاريخ بغداد للخطيب (458/2 ترجمة447)، وتهذيب الكمال للمزي (511/24 ترجمة5086)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص469 ترجمة5754). عبدالحميد بن عبدالواحد الغنوي: لم يروِ عنه إلا محمد بن بشار، انظر: تهذيب الكمال للمزي (455/16 ترجمة3726)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (481/2 ترجمة4539): ما أعرف روى عنه سوى بندار. أم جنوب بنت نُميلة: لم يروِ عنها إلا عبدالحميد

[معرفة السابق واللاحق]

(كذا سابِقٌ مَعْ[2] لاحِقٍ زِدْتُهُ على.. نِظامِ بنِ فَرْحٍ[3] خُذْهُ[4] كَيْ يَكْمُلُ)

وأشار في هذا البيت إلى نوع من أنواع الحديث لطيفٌ، وهو **معرفة السابق واللاحق،** [صنف فيه الخطيب كتابا سمّاه "السابق واللاحق"][5] ومن فوائده: حلاوة علو الإسناد في القلوب، وأن لا يُظَنَّ سقوط شيء من الإسناد. وموضوعه: أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحدٍ، أحدهما متقدمٌ والآخرُ متأخرٌ؛ بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد؛ وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته، ومثال

بن عبدالواحد، انظر: تهذيب الكمال للمزي (336/35 ترجمة7959)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: (324/5 ترجمة10148): لا تعرف. سويدة بنت جابر: لم يروِ عنها إلا ابنتها أم جنوب بنت نُميلة، انظر: تهذيب الكمال للمزي (203/35–204 ترجمة7865)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (234/2 ترجمة3455): لا تعرف من هي كأمها، عقيلة بنت أسمر:لم يروِ عنها إلا ابنتها سويدة بنت جابر، انظر: تهذيب الكمال للمزي (241/35 ترجمة7893)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (322/5 ترجمة10118): لا تُعرف. أسمر بن مضرس الطائي: قال البخاري في التاريخ (61/2 ترجمة1690): له صحبة، وذكره البغوي في معجم الصحابة (51/1 ترجمة45)، وكذا أبو نعيم في معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، توفي سنة (430هـ)، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي، الناشر : دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة الأولى (1419 هـ – 1998 م) (346/1 حديث1070)، وقال من أعراب أهل البصرة.

(1) ما بين المعقوفتين ثبت من (أ)، والعبارة مدرجة من كلام المؤلف.

(2) في (د) عن.

(3) جميع النسخ عدا (د) (ابن فرج) وهو تصحيف.

(4) في (ب) (حَدُّه)، وفي (أ) (عُدَّه)

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و (ب)، والكتاب طبعته دار الصميعي، الرياض – المملكة العربية السعودية، بتحقيق محمد بن مطر الزهراني، سنة الطبع: (1421هـ – 2000م).

ذلك أن الإمام مالك بن أنس روى عنه أبوبكر الزهري أحد شيوخه، وروى عنه أيضا زكريا بن دويد[1] الكندي، وقد تأخرت [37/ب] وفاة زكريا بن دويد بعد موت الزهري مائة وسبعة وثلاثين سنة، أو أكثر، فإن وفاة الزهري في سنة أربعة وعشرين ومائة، وتأخرت [وفاة][2] زكريا بن [دويد][3] إلى سنة نيف وستين ومائتين، قال العراقي[4]: "كذا مثل ابن الصلاح[5] تبعا للخطيب[6]، [لأن زكريا بن دويد وهو وإن][7] كان روى عن مالك لكنه أحد الكذابين، والصواب[8] أن آخر أصحاب مالك: أحمد بن إسماعيل

---

(1) في (د) (دريد) في كل المواضع، وهو تصحيف، والصحيح: دُوَيد، بدالين مهملتين، الأولى مضمومة تليها واو مفتوحة، ثُمَّ مثناة تحت ساكنة، واسمه زكريا بن دُوَيد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، وهو ضعيف، انظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، توفي سنة (354هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى (1396هـ) (314/1 ترجمة381)، والضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، توفي سنة (430هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى (1405هـ – 1984م) (ص85 ترجمة78)، والإكمال لابن موكولا (3386).

(2) ما بين المعقوفتين ثبت من (ج).

(3) ما بين المعقوفتين سقط من (د).

(4) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي (193/2).

(5) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص318).

(6) انظر: السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، لأحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، تُوفي سنة (463هـ)، بتحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الصميعي، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية (1421هـ – 2000م) (ص215).

(7) ما بين المعقوفتين في (ج) (بن زكريا ابن دويد ومروان)، وفي (ب) (بن زكريا بن دويد وهو)، وفي (أ) (بزكريا بن دويد وهو وإن)، وجميعها لا يخلو من التصحيف.

(8) في (ب) والصواثه، وهو تصحيف.

السهمي[1]، كما قاله المزي[2]، وكانت وفاة السهمي سنة تسع وخمسين ومائتين، فيكون بينه وبين وفاة الزهري مائة وخمس وثلاثين سنة، والسهمي وإن كان ضعيفا أيضا، فإن أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض على مالك". انتهى. وتعقبه بعض المتأخرين بأن كلامه تناقَضَ في ابن دويد، لأن قوله: "أولا: وإن كان روى عن مالك" يقتضي ثبوت روايته عن مالك، وقوله: "والسهمي وإن كان ضعيفا أيضًا، فإن أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض على مالك" يقتضي ثبوت روايته عن مالك. [ومثال ذلك أيضا][3] الجعفي والخفاف، تقدمت وفاة محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري على وفاة أبي الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري بهذا المقدار، وهو مائة وسبعة وثلاثون سنة، وقد كانا اشتركا في الرواية عن أبي العباس محمد[4] بن إسحاق السراج، فروى عنه البخاري في تاريخه، وآخرُ من روى عن السراج الخفاف، وتوفي [البخاري سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة][5].

---

(1) في (ج) (التميمي) في كل المواضع، وهو تصحيف.

(2) في (ج) و(د) المزني، وهو تصحيف.

(3) ما بين المعقوفتين في (ج) (وقال ذلك)

(4) في (ج) أحمد، وهو خطأ.

(5) هكذا جاء في جميع النسخ، وهو خطأ، لأن وفاة الإمام البخاري معروفة وهي سنة ست وخمسين ومائتين، والسنة المذكورة هي سنة وفاة الخفاف، وهذا سَقْطٌ وقع بسبب انتقال النظر، فإن في شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) للعراقي الذي نقل عنه المؤلف معظم هذا الباب (194/2): "وآخرُ مَنْ روى عنِ السَّرَّاجِ الخفَّافُ، وتوفيَ البخاريُّ سنةَ سِتٍّ وخمسينَ ومائتينِ، وتوفيَ الخفافُ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثمائةٍ".

[معرفة من لم يرو عنه إلا واحد واحد]

خاتمة: من أنواع علوم الحديث **معرفة من لم يرو عنه إلا [راوٍ]**[1] **واحد**، ومن فوائدها: معرفة المجهول [38/أ] إذا لم يكن صحابيا، [فلا يقبل وحده، مثاله: محمد بن صفوان الأنصاري الصحابي] [2]، لم يرو عنه غير أبي عمرو عامر بن شرحبيل الشعبي الكوفي، وكذا أبو العُشراء بضم العين والمد[3]، أسامة بن مالك الدارمي، قال ابن الصلاح[4]: لم يرو عنه [فيما نعلم غير حماد بن سلمة، إلا أن العراقي قال: روى عنه][5] زياد بن أبي زياد وغيرُه، صحابي، وكذا عمرو[6] بن شهر الهمداني انفرد عنه الشعبي، وكذا وهب بن خَنْبَشْ بفتح الخاء المعجمة، والموحدة، بينهما نون ساكنة، وآخره شين معجمة، الطائي، صحابي، وصنف مسلم في الوحدان كتابه المسمى: "المنفردات والوحدان"[7]، وصنف فيه أيضا الحسن بن سفيان[8]

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) و(د)

(2) ما بين المعقوفتين سقط (د)

(3) في (د) والرا، وهو تصحيف.

(4) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص322).

(5) ما بين المعقوفتين سقط من (ج).

(6) في (ج) عمر، وكلاهما تصحيف، والصحيح هو: عامر بن شهر الهمداني، مقدمة ابن الصلاح (ص319).

(7) طبعته دار الكتب العلمية– بيروت، في مجلد وحد، بتحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، سنة الطبع (1408هـ – 1988م).

(8) الحسن بن سفيان بن عامر، أبو العباس الشيباني النسوي، محدث خراسان، توفي سنة (303هـ)، ولم أقف على كتابه هذا مخطوطا أو مطبوعا، فلعله فُقد، وله مسند مفقود أيضا، وممن نسب إليه الكتاب ابنُ حجر في نزهة النظر (ص100)، انظر ترجمته في: تاريخ دمشق لابن عساكر

وغيره[1]، [والله سبحانه وتعالى أعلم، والحمدلله وحده، وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وكتبه جامعه سيدنا ومولانا مفيد الطالبين، الشيخ الإمام العالم العلامة، شيخ المحدثين والعلماء العاملين، أبي عبدالله بن محمد بن إبراهيم التتائي المالكي، عامله الله تعالى بألطافه الخفية، وبما يليق بكرمه، وغفر له ولوالديه، ولمشايخه، وأصحابه، وأولاده وذريته، والمسلمين أجمعين.

وكان الفراغ من كتابتها في يوم الخميس المبارك، تاسع شهر ربيع الأول من شهور عام سنة أربعة وسبعين وألف.

وعلقه لنفسه بيده الفانية محمد باشه بن الشيخ غنيم بن سالم البحيري، غفر الله له، ولوالديه إلى منتهى الإسلام، وغفر الله لمشايخه، ولمشايخ مشايخه، ولوالديهم، ولإخوانهم، ولمن أحسن إليه إلى منتهى الإسلام، آمين يارب العالمين.][2]

(99/13 ترجمة1339)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (157/14 ترجمة92)، وتاريخ الإسلام للذهبي (66/7 ترجمة134).

(1) ممن صنف في هذا الموضوع من المعاصرين العلامة الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، توفي سنة (1386هـ)، واسم كتابه (الوحدان)، بتحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، سنة الطبع (1434هـ).

(2) ما بين المعقوفتين ثبت من (أ)، وفي (ب) (والله سبحانه وتعالى أعلم، والحمدلله وحده، وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وفي خط المؤلف وكتبه جامعه سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة مفيد الطالبين، شيخ المحدثين والعلماء العاملين، أبي عبدالله محمد بن إبراهيم التتائي المالكي، عامله الله تعالى بألطافه الخفية، وبما يليق بكرمه، وغفر له ولوالديه، ولمشايخه، وأصحابه، وأولاده وذريته، والمسلمين

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج، والتوصيات.

أولا: أبرز النتائج.

1 – حُسنُ اختيار ابن فرْح للمصطلحات المختلف فيها مما يدل على علو كعبه في علوم الحديث.

2 – تَمَيَّز أسلوب العلامة التتائي رحمه الله في شرحه للقصيدة بكثرة النقول من كتب أهل الفن.

3 –التزم التتائي رحمه الله منهجا واحدا في شرحه للقصيدة من أولها إلى آخرها.

أجمعين، في أواخر شهر جمادى الآخر من شهور عام سنة سبعة وعشرين وتسعمائة).
وعلقه لنفسه حجازي التفليفي الشافعي، غفر الله له ولوالديه إلى منتهى الإسلام، وغفر الله لمشايخه، ولمشايخ مشايخه، ولوالديهم، ولإخوانه، ولما أحسن إليه إلى منتهى الإسلام، آمين.
وذلك بتاريخ يوم الثلاثاء المبارك، في نصف شهر رجب الخير من شهور سنة 1083، والحمدلله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم).
وفي (ج) (والله أعلم. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
وكان الفراغ من تعليقه في يوم الاثنين المبارك عاشر شهر ربيع الآخر، سنة اثنتين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، والحمد لله وحده).
وفي (د) (والله سبحانه وتعالى أعلم. والحمدلله وحده، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد، وآله وأصحابه، والتابعين، وتابعيهم، إلى يوم الدين، قال مؤلفه وأنهى جامعه محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي، عامله الله تعالى بلطفه الخفي، آمين. وكان من تعليقه في غاية محرم سنة 1102على يد أفقر العباد حسن جلال)

4 – أبدى العلاَمة التتائي – رحمه الله – قدرة فائقة في شرح منظومة ابن فرْح.

ثانيا: التوصيات.

1 – أوصي الباحثين ممن لهم عناية بتحقيق تراث الأمة أن يخرجوا للنور شرحَ ابنِ فرْح على قصيدته، فهو أدرى بمراده من كلامه، وقد ذكرت مكان وجودها في دراسة آثاره العلمية.

2 – الاهتمام بتحقيق تراث العلامة محمد بن إبراهيم التتائي، ومؤلفاته التي لم تطبع.

3 – العناية بتحقيق ونشر كتب مصطلح الحديث، وغيرها من كتب علوم الحديث التي لم تحقق بعد، وذلك لأهميتها، وخدمة للسنة النبوية الشريفة.

هذا جهدي واقتداري، ومن رأى نقصي وعِثاري، فعليه نُصحي وإعذاري، وأعترفُ بضعفي وانكساري، وإلى الله فاقتي وافتقاري، وأسأله المغفرة في سري وجِهاري.

والحمدلله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آل بيته، وصحابته أجمعين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

فهرس الأعلام

فهرس المراجع

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	السورة:الآية	رقم الصفحة
1	﴿ وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا ﴾	الأعراف: ١٤٦	183
2	﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾	يوسف: ١٠٨	183
3	﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ ﴾	الحجر: ٦٦	128
4	﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾	الإسراء: ٤	128
5	﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾	طه: ٥	191-47
6	﴿ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾	النور: ٤٣	8
7	﴿ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴾	الفرقان: ٢٧	183
8	﴿ وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾	القصص: ٧٣	70

9	﴿ فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ ﴾	يس: ١٤	178
10	﴿يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ﴾	الدخان: ١٠	176
11	﴿ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾	الجاثية: ٢٩	205
12	﴿ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ﴾	ق: ٧	8
13	﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾	الذاريات: ٤٧	191
14	﴿ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ﴾	الطارق: ٦	135

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الرقم	الحديث أو الأثر	رقم الصفحة
1	اجلس بنا نؤمن ساعة (أثر عن معاذ)	173
2	احتجم وهو مُحرمٌ صائم	210
3	إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني	197
4	إذا سافرتم في الخصب...	177
5	أذات زوج أنتِ؟ قالت: نعم...	171
6	أفطر الحاجم والمحجوم	209
7	أن امرأتين من هذيل اقتتلتا	170
8	إنّ في المال حقا سوى الزكاة	200
9	أنّ ناسًا سَأَلوا أَصْحابَ رسولِ اللهِ ﷺ كانوا في سَفَرٍ فمَرُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْياءِ العَرَبِ	167
10	إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين	130
11	أنزلوا الناس منازلهم	218

12	إنكم لاقوا العدُوَّ غدًا والفطر أقوى لكم، فأفطروا	207
13	أنه ﷺ صلَّى إلى عَنَزَة	214
14	إني أحبك فقل في دبر كل صلاة	85
15	إنِّي أسمع منك الشيء فأكتبه؟ قال: نعم...	109
16	البَيِّعان بالخِيار	87
17	تزوجت امرأة فجائتنا امرأة سوداء	172
18	جمع بين الصلاتين بالمزدلفة	218
19	حدثني فلان وهو آخذ بلِحيته	86
20	الحَنَّانُ الذي يُقْبِل على مَن أَعْرَضَ عنه	221
21	خُذي فِرْصَةً من مِسْكٍ فَتَطَهَّري بِها	169
22	فتلاحى رجلان	169
23	خلق الله الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد	86
24	دخل علينا رسول الله حين توفيت ابنته	171
25	رُمِي أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله	213

26	سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله	196
27	عدهن في يدي جبريل، وقال جبريل: هكذا نزلت بهن من عند رب العزة	86
28	فإذا لم يجد عصا يَنْصِبُها بين يديه فليخُطَّ خطًّا	198
29	فجعلت عمتي تبكيه	172
30	فِرَّ من الأجذم فرارك من الأسد	204
31	قد خبَّأتُ لك خبيئا فما هو ؟ قال: الدُّخ	175
32	ترك الوضوء مما مست النار	209
33	كلوا البلح بالتمر	122
34	كنَّ أزواج النبي يأخُذْن من شُعورهنَّ	137
35	كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها	208
36	لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه	113
37	لا عدوى ولا طيرة	204
38	لا كبيرةَ مع الاستغفار	72

	لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	123
39	لا يوردُ مُمْرِض على مُصِحٌّ	204
40	اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق	171
41	ليس في المال حق سوى الزكاة	200
42	ما جاء عن الله فهو فريضة	116
43	من أقام الصلاة وآتى الزكاة	124
44	من سبق إلى ما لم يَسْبِقْه إليه مسلمٌ فهو له	223
45	من شرب الخمر فاجلدوه	210
46	من صام رمضان وأتبعه بست من شوال	211
47	ويحَ كلمةُ رحمة	219
48	يا رسول الله، الحَجُّ كُلَّ عامٍ	167
49	يخرج من النار من قال لا إله إلا الله	213

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	الصفحة
1	إبراهيم بن علي ابن فرحون	66
2	إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي	89
3	أحمد بن أحمد بن محمد الأُدمي	89
4	أحمد بن إسماعيل الإبشيطي	89
5	أحمد بن حنبل الشيباني	110
6	أحمد بن عبد الدائم المقدسي	18
7	أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري	193
8	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	79
9	أحمد بن محمد القسطلاني	33
10	أحمد بن موسى بن هارون الأهوازي	72
11	أحمد هارون البرذعي	122
12	أسامة بن مالك بن قِهْطِم	212
13	أيوب بن أبي ربيعة السختياني	106
14	تميم بن أُبَيّ بن مقبل العجلاني	135
15	الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني	227
16	حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي	94

17	خليل بن عبدالله بن أحمد القزويني	148
18	خويلد بن خالد الهُذَلِي	161
19	ذو النون بن إبراهيم المصري	88
20	ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي	101
21	زكريا بن دُوَيد الكندي	224
22	زكريا بن محمد الأنصاري	35
23	زياد بن فيروز البصري	102
24	سعيد بن أوس بن ثابت	183
25	سعيد بن جبير الكوفي	73
26	سَلمَة بن سُلَيْمَان المروزي	148
27	سليمان بن خلف الباجي	96
28	شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي	126
29	طاهر بن عبدالله الطبري	97
30	عامر بن شراحيل الشعبي	102
31	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	32
32	عبد العزيز بن عبدالسلام السلمي	18
33	عبدالرحمن بن القاسم العتقي	103
34	عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي	104
35	عبدالرحمن بن محمد الحارثي	111

36	عبدالرحمن بن محمد العبدي الأصبهاني	81
37	عبدالرحيم بن الحسين العراقي	78
38	عبدالسيد بن محمد الشافعي	99
39	عبدالله بن عمرو بن العاص	112
40	عبدالله بن محمد بن إبراهيم العبسي	110
41	عبدالله بن محمد بن أحمد الأندلسي	19
42	عبدالله بن وهب الفهري	103
43	عبيدالله بن الأخنس النخعي	111
44	عبيدالله بن موسى العبسي	218
45	عثمان بن أبي بكر الدوني	71
46	عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح الشهرزوري	70
47	علقمة بن قيس النخعي	102
48	علي بن حرب الطائي	73
49	علي بن داود الناجي	102
50	علي بن عبدالله السنهوري	34
51	عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ اليونيني	19
52	علي بن محمد بن حبيب الماوردي	106
53	عمر بن علي ابن الملقن	87
54	عِياضُ بنُ مُوسى اليَحصُبي	99

103	مالك بن أنس الأصبحي	55
102	مجاهد بن جبر المخزومي المكي	56
83	محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة	57
117	محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني	58
19	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي	59
85	محمد بن إدريس الشافعي	60
189	مُحمد بن أسلم بن سالم	61
98	محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء	62
185	محمد بن السري بن سهل النحوي	63
212	محمد بن المثنى بن قيس العَنَزي	64
221	محمد بن بشار بن عثمان البصري	65
213	محمد بن جعفر الكرابيسي	66
72	محمد بن جعفر المطيري	67
81	محمد بن حبان بن أحمد البستي	68
68	محمد بن زياد ابن الأعرابي	69
35	محمد بن عبدالكريم الدميري	70
67	محمد بن عبدالله ابن العربي	71
98	محمد بن عبيدالله بن أحمد بن عمروس	72
217	محمد بن علي بن عبد الله الصوري	73

35	محمد بن محمد الكرخي	74
35	محمد بن محمد بن أحمد الفيشي	75
102	محمد بن مسلم الزهري	76
102	محمد بن مسلم بن تدرس القرشي	77
91	محمد بن موسى الحازمي	78
211	محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي	79
140	محمد بن يزيد بن المبرد	80
110	مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ الأسدي	81
68	معمر بن المثنى التيمي	82
218	ميمون بن أبي شبيب الربعي	83
104	النعمان بن ثابت بن زوطي	84
111	الوليد بن عبدالله بن أبي مغيث	85
138	ياقوت بن عبدالله الحموي	86
109	يحيى بن سعيد القطان	87
101	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري	88
18	يحيى بن شرف النووي	89
104	يحيى بن يحيى التميمي	90
185	يعقوب بن إسحاق ابن السكيت	91
32	يوسف بن حسن بن أحمد ابن المِبرَد	92

93	يوسف بن عبدالرحمن المزي	202
94	يوسف بن عبدالله ابن عبد البر	80
95	يوسف بن ماهك الفارسي	111

قائمة المراجع

ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي. (د.ت). التوبة. تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم. مصر. مكتبة القرآن.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي. (1427 هـ - 2006 م). علل الحديث. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الرياض. مطابع الحميضي.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (1271 هـ 1952 م). الجرح والتعديل. بحيدر آباد الدكن – الهند. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية و بيروت. دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي يعلى، محمد بن محمد أبو الحسين. (د.ت). طبقات الحنابلة. بتحقيق: محمد حامد الفقي. بيروت دار المعرفة.

ابن الأثير، علي بن أبي الكرم. (1417هـ - 1997م). الكامل في التاريخ. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. بيروت – لبنان. دار الكتاب العربي.

ابن البيِّع، محمد بن عبدالله بن محمد. (1397هـ - 1977م). معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه. بتحقيق: السيد معظم حسين. بيروت. دار الكتب العلمية .

ابن البيِّع، محمد بن عبدالله بن محمد. (1407هـ). تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما. المحقق: كمال يوسف الحوت. بيروت. مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان.

ابن البيِّع، محمد بن عبدالله بن محمد. (1417هـ - 1997 م). المستدرك على الصحيحين. بتحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. القاهرة. دار الحرمين.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (1386 هـ - 1966 م) الموضوعات. تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة. محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1403هـ). العلل المتناهية. تحقيق خليل الميس. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1412 هـ - 1992 م). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. بيروت دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد. (1997م). تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير. بيروت. دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر المقرئ. (1427هـ – 2006م). مختصر منتهى السُّؤَل والأُمَل في علمي الأصول والجدل. تحقيق: نذير حماد، بيروت– لبنان. دار ابن حزم.

ابن الحمصي، أحمد بن محمد بن عمر الأنصاري. (1421هـ 2000م). حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران. تحقيق: عبدالعزيز فياض حرقوش. بيروت. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي. (د.ت). أصول النحو. بتحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت – لبنان. مؤسسة الرسالة.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (1949م). إصلاح المنطق. بتحقيق: أحمد محمد شاكر و عبدالسلام هارون. القاهرة – مصر. دار المعارف.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (1998م). الألفاظ. بتحقيق: د. فخر الدين قباوة. لبنان. مكتبة ناشرون.

ابن العطار، علي بن إبراهيم بن داود. (1428هـ – 2007م). تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين. ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. عمان – الأردن. الدار الأثرية.

ابن العماد، عبد الحي بن أحمد العكري. (1406 هـ – 1986 م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. دمشق – بيروت دار ابن كثير.

ابن العمادية، منصور بن سليم. (1416هـ). ذيل تكملة الإكمال. بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي. مكة المكرمة. جامعة أم القرى.

ابن الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف. (1410هـ – 1990م). العدة في أصول الفقه.

ابن القاضى، أحمد بن محمّد المكناسى. (1391هـ – 1971م). درة الحجال في أسماء الرجال. بتحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور. (القاهرة) دار التراث – (تونس) المكتبة العتيقة.

ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي. (1405هـ – 1984م). شروط الأئمة الستة. بيروت–لبنان. دار الكتب العلمية.

ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي. (1408هـ). إيضاح الإشكال. بتحقيق: د. باسم الجوابرة. الكويت. مكتبة المعلا.

ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي. (1416 هـ –1996م). ذخيرة الحفاظ. المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي. الرياض. دار السلف

ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي. (2007م). أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني. تحقيق: جابر بن عبد الله السريِّع. الرياض. دار التدمرية.

ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي. (د.ت). مسألة العلو والنزول في الحديث. بتحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت. مكتبة ابن تيمية.

ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم الخازن. (1419 هـ – 1998م). معجم ابن المقرئ. تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد. الرياض. مكتبة الرشد،شركة الرياض للنشر والتوزيع.

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد. (1408 هـ - 1988 م). التذكرة في علوم الحديث. قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد. عمَّان. دار عمَّار.

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد. (1413هـ). المقنع في علوم الحديث. بتحقيق عبدالله بن يوسف الجديع. السعودية دار فواز للنشر.

ابن المهتدي بالله، محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الصمد. مشيخة ابن المهتدي بالله (مخطوط). مصدر المخطوط: مجاميع المدرسة العمرية، الموجودة في المكتبة الظاهرية، رقم المجموع: 3809 عام [مجاميع 73].

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق. (1417هـ - 1997م). الفهرست. بتحقيق: إبراهيم رمضان. بيروت – لبنان. دار المعرفة.

ابن بسطام، يحيى بن معين بن عون. (1400هـ). تاريخ ابن معين برواية الدوري. تحقيق: عبد الله بن أحمد بن حسن. بيروت. دار المأمون للتراث.

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك. (1407هـ). غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة. بتحقيق: د.عز الدين علي السيد و محمد كمال الدين عز الدين. بيروت. عالم الكتب.

ابن تغري، يوسف بن تغري بردي. (1383هـ – 1963م). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. مصر. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دار الكتب.

ابن تغري، يوسف بن تغري بردي. (د.ت). المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابنُ تيميةَ، أحمدُ بنُ عبدالحليم الحَرّاني الدمشقي. (1406هـ). الصفدية. بتحقيق: محمد رشاد سالم. مصر. مكتبة ابن تيمية.

ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله. (1406هـ). المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. تحقيق د.محي الدين رمضان. دمشق. دار الفكر.

ابن جماعة، عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز. (العدد الرابع – تشرين أول/أكتوبر 2004م). زَوالُ التَّرَحِ بِشَرْحِ مَنْظومَةِ ابْنِ فَرَحٍ. تحقيق ودراسة: الدكتور حلمي عبدالهادي والدكتور إسماعيل شندي، جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (د.ت). المحلى بالآثار. بيروت. دار الفكر.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري. (1400هـ-1980م). صحيح ابن خزيمة. بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. بيروت. المكتب الإسلامي.

ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم. (1900م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. بتحقيق: إحسان عباس. بيروت. دار صادر.

ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب القشيري. (د.ت). الاقتراح في بيان الاصطلاح. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي. (1408 هـ – 1988 م). المقدمات الممهدات. تحقيق: الدكتور محمد حجي. بيروت – لبنان. دار الغرب الإسلامي.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع. (1410 هـ – 1990م). الطبقات الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي. (1408هـ – 1988م). ناسخ الحديث ومنسوخه. بتحقيق: سمير بن أمين الزهيري. الزرقاء. مكتبة المنار.

ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي. (1424هـ – 2004م). الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

ابن طولون، محمد بن علي بن طولون الدمشقي. (1418هـ – 1998م). إنباء الأمراء بأنباء الوزراء. بتحقيق: مهنّا حمد المهنّا. بيروت دار البشائر الاسلامية.

ابن طولون، محمد بن علي بن طولون الدمشقي. (1418هـ –1998م). مفاكهة الخلان في حوادث. الزمان وضع حواشيه: خليل المنصور. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. (1415 هـ – 1995 م). تاريخ دمشق. بتحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. بيروت. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد المالكي. (د.ت). الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. بتحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة. دار التراث للطبع والنشر.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد. (1407هـ). طبقات الشافعية. بتحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. بيروت. الرياض. عالم الكتب.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. (1423هـ-2002م). روضة الناظر وجنة المُناظر. بيروت. مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن قُطْلُوْبَغَا، أبو الفداء قاسم السُّوْدُوْنِي. (1432 هـ - 2011 م). الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. صنعاء، اليمن. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي طبقات الشافعيين. (1413 هـ - 1993 م). تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب. القاهرة. مكتبة الثقافة الدينية.

ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني. (1430 هـ -2009م). سنن ابن ماجه. بتحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي و عَبد اللّطيف حرز الله. بيروت. دار الرسالة العالمية.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله. (1993م). الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. اعتتنى بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. القاهرة – مصر. دار الكتاب الإسلامي.

ابن مخلوف، محمد بن محمد بن عمر. (1424 هـ – 2003 م). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. علق عليه: عبد المجيد خيالي. لبنان. دار الكتب العلمية.

ابن منده، عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق. (د.ت). المستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة. بتحقيق: أ. د. عامر حسن صبري التَّميميُّ. وزارة العدل والشئون الإسلامية البحرين – إدارة الشئون الدينية.

ابن منظور محمد بن مكرم بن على. (د.ت). لسان العرب. بتحقيق: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي. القاهرة – مصر. دار المعارف.

ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله الدمشقي الشافعي. (1993م). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. بتحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. بيروت مؤسسة الرسالة.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني. (1410هـ). إكمال الإكمال. بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي. مكة المكرمة. جامعة أم القرى.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني.(1408 هـ – 1988 م). التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. بتحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن وهب، عبدالله بن وهب بن مسلم المصري القرشي. (2007م). مسند ابن وهب. بتحقيق: أبو عبدالله محي الدين بن جمال البكاري. دار التوحيد لإحياء التراث.

الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب. (1418هـ 1998م). الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. بتحقيق: صلاح فتحي هلل. الرياض. مكتبة الرشد.

أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم. (د.ت). الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. دار الفكر العربي.

الأزدي، معمر بن أبي عمرو راشد. (1403 هـ). جامع معمر من رواية عبدالرزاق الملحق بمصنف عبدالرزاق. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. باكستان. المجلس العلمي. بيروت. توزيع المكتب الإسلامي.

الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعيّ. (2002م). طبقات الشافعية. تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك. (1425 هـ - 2004 م). الموطأ. بتحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. أبو ظبي – الإمارات. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

الأصبهاني أحمد بن عبد الله. (1410 هـ-1990م) تاريخ أصبهان. بتحقيق: سيد كسروي حسن. بيروت. دار الكتب العلمية.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد. (1394هـ - 1974م). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. مصر. دار السعادة.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد. (1405هـ – 1984م). الضعفاء. بتحقيق: فاروق حمادة، الدار البيضاء. دار الثقافة.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد. (1419 هـ – 1998 م). معرفة الصحابة. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. الرياض. دار الوطن للنشر.

الأصفهاني، حمزة بن الحسن. (1412هـ – 1992م). التنبيه على حدوث التصحيف. بتحقيق: محمد أسعد طلس. بيروت. دار صادر .

الأموي، عبد الباقي بن قانع بن مرزوق. (1418هـ). معجم الصحابة. بتحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. المدينة المنورة. مكتبة الغرباء الأثرية.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا. (1422هـ – 2002م). فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. بتحقيق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل. بيروت. دار الكتب العلمية.

الباباني، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي. (1951م). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، بيروت – لبنان. أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي.

الباباني، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي. (د.ت). إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا. بيروت – لبنان. دار إحياء التراث العربي.

الباجي، سليمان بن خلف بن سعد. (1415هـ – 1995م). إحكام الفصول في أحكام الأصول. تحقيق: عبدالمجيد تركي. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. (1407هـ – 1987م). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق د. مصطفى ديب البغا. بيروت. دار ابن كثير، اليمامة.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. (د.ت). التاريخ الكبير. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. حيدر أباد– الدكن. دائرة المعارف العثمانية.

البرمكي، أحمد بن محمد بن خلكان. (1900م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. بتحقيق إحسان عباس. بيروت. دار صادر.

بروكلمان، كارل. (1977م). تاريخ الأدب العربي. بتحقيق: عبدالحليم النجار و رمضان عبدالتواب. مصر. دار المعارف.

البستي، محمد بن حبان بن أحمد (1393هـ– 1973م). الثقات. طبع بإعانة دائرة المعارف الحكومية العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية.

البُستي، محمد بن حبان بن أحمد (1396هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. بتحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب دار الوعي.

البستي، محمد بن حبان بن أحمد. (1959م). مشاهير علماء الأمصار. تحقيق : م. فلايشهمر. بيروت. دار الكتب العلمية.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1403هـ – 1983م). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق: محمود الطحان. الرياض. مكتبة المعارف.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1413هـ). جزء الإجازة المجهول والمعدوم. تحقيق عمرو عبدالمنعم. جدة. مكتبة العلم. القاهرة. مكتبة ابن تيمية.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1417 هـ - 1997م). الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة. بتحقيق: د. عز الدين علي السيد. القاهرة – مصر. مكتبة الخانجي.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1417هـ). تاريخ بغداد. بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت. دار الكتب العلمية.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1417هـ). تاريخ بغداد وذيوله العلمية. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت. دار الكتب العلمية.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1421هـ – 2000م). السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد. بتحقيق: محمد بن مطر الزهراني. الرياض – المملكة العربية السعودية. دار الصميعي.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1422هـ - 2002 م). تاريخ بغداد. بتحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1432هـ). الكفاية في معرفة أصول الرواية. بتحقيق: ماهر ياسين الفحل، . الدمام. دار ابن الجوزي.

البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1985 م). تلخيص المتشابه في الرسم. بتحقيق سكينة الشهابي. دمشق. طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي. (1407 هـ – 1987م). مصابيح السنة. بتحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي. بيروت – لبنان. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

البغوي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز. (1421هـ – 2000 م). معجم الصحابة. بتحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني. الكويت. مكتبة دار البيان.

البكجري، علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله. (1424هـ – 1425هـ). التَّراجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَال تَهْذِيبَ الكَمَال، المَطْبُوع مِنْ: تَرجَمةِ الحَسَنْ البَصرِيّ إِلَى: تَرجَمةِ الحكم بْن سنان. تحقيق ودَرَاسَة: طُلاَّبْ وَطَالِبَاتْ مَرْحَلَة الماجسْتيْر شُعْبَة التَّفْسِيْر وَالحَدِيْث – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية. دار المحدث للنشر والتوزيع.

بلوط، علي الرضا قره و بلوط، أحمد طوران قره. (1422 هـ – 2001 م). معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات). تركيا– قيصري. دار العقبة.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1408هـ – 1988 م). الآداب. اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه. بيروت – لبنان. مؤسسة الكتب الثقافية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1423 هـ – 2003 م). شعب الإيمان. تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. الرياض. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة. (1395 هـ - 1975م). سنن الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5). مصر. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه. (2000م). نيل الابتهاج بتطريز الديباج، بعناية وتقديم الدكتور عبدالحميد عبدالله الهرامة. طرابلس – ليبيا. دار الكاتب.

التيمى، أبوعبيدة معمر بن المثنى البصري. (1381هـ). مجاز القرآن. بتحقيق: محمد فواد سزگين. القاهرة. مكتبة الخانجى.

الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله. (1414هـ). جزء أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه. بتحقيق: د. عامر حسن صبري. بيروت. دار البشائر الإسلامية.

الجرجاني، عبدالله بن عدي بن عبدالله. (1418هـ - 1997.م). الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. بيروت- لبنان الكتب العلمية.

الجرجاويّ، خالد بن عبد الله الأزهري، يعرف بالوقاد. (1421هـ- 2000م). شرح التصريح على التوضيح. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

الجزري، المبارك بن محمد ابن الأثير.(1399هـ - 1979م). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي. بيروت المكتبة العلمية.

الجزري، علي بن محمد بن الأثير.(1415هـ – 1994م). أُسْد الغابة في معرفة الصحابة. بتحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود. بيروت. دار الكتب العلمية.

الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي. (1414هـ - 1994م). الفصول في الأصول. وزارة الأوقاف الكويتية.

الجمحي، محمد بن سلّام بن عبيد الله. (د.ت). طبقات فحول الشعراء. بتحقيق: محمود محمد شاكر. جدة. دار المدني.

الجمحي، محمد بن سلّام بن عبيدالله. (د.ت). طبقات فحول الشعراء. بتحقيق: محمود محمد شاكر. جدة. دار المدني.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني. (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بغداد. مكتبة المثنى.

الحازمي، محمد بن موسى بن عثمان. (1359 هـ). الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. حيدر آباد الدكن. دائرة المعارف العثمانية.

الحازمي، محمد بن موسى بن عثمان. (1393 هـ - 1973 م). عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب. حققه وعلق عليه وفهرس له: عبد الله كنون. القاهرة. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الحازمي، محمد بن موسى بن عثمان. (1428 هـ - 2007 م). الفيصل في مشتبه النسبة. تحقيق سعود بن عبد الله المطيري. الرياض. مكتبة الرشد - سلسلة الرشد للرسائل الجامعية.

الحبشي، عبدالله بن محمد. (2004م). جامع الشروح والحواشي. أبوظبي. المجمع الثقافي.

الحَرْبي، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم. (1407هـ). إكرام الضيف. تحقيق: عبدالله عائض الغرازي. طنطا مكتبة الصحابة.

حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير المباركي. الرياض. جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية.

الحموي، أبو بكر بن علي بن عبد الله. (2004م). خزانة الأدب وغاية الأرب. بتحقيق: عصام شقيو. بيروت. دار ومكتبة الهلال و دار البحار.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. (1414هـ - 1993م). إرشاد الأريب في معرفة الأديب، المعروف بمعجم الأدباء. تحقيق: إحسان عباس. بيروت - لبنان. دار الغرب الإسلامي.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. (1995 م). معجم البلدان. بيروت. دار صادر.

الحميري، عبدالملك بن هشام. (1347هـ). التيجان في ملوك حمير. تحقيق: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية. صنعاء – الجمهورية العربية اليمنية. مركز الدراسات والأبحاث اليمنية.

خزانة التراث، قام بإصداره مركز الملك فيصل.

الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي. (1351 هـ – 1932 م). معالم السنن. حلب. المطبعة العلمية.

الخطابي، حمد بن محمد. (1409 هـ – 1988 م). أعلام الحديث. بتحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).

الخليلي، خليل بن عبدالله بن أحمد. (1409هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس. الرياض. مكتبة الرشد.

الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. (1406هـ – 1986م). المؤتَلِف والمختَلِف. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد. (1412 هـ – 2000 م). سنن الدارمي تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. المملكة العربية السعودية. المغني للنشر والتوزيع.

الدولابي، محمد بن أحمد بن حماد. (1421 هـ – 2000م). الكنى والأسماء. بتحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. بيروت – لبنان. دار ابن حزم.

الدينوري، عبدالله بن مسلم بن قتيبة. (1419هـ - 1999م). تأويل مختلف الحديث بيروت. المكتب الإسلامي و الدوحة. مؤسسة الإشراق.

الدينوري، عبدالله بن مسلم بن قتيبة. (1992 م). المعارف. بتحقيق: ثروت عكاشة. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1382هـ - 1963م). ميزان الاعتدال. بتحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت- لبنان. دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1404هـ). المعين في طبقات المحدثين. بتحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد. عمان – الأردن. دار الفرقان.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1405هـ-1985م). سير أعلام النبلاء. بتحقيق مجموعة من بتحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1408هـ - 1988م). المعجم المختص بالمحدثين. تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة. الطائف. مكتبة الصديق.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1408هـ - 1988م). معجم الشيوخ الكبير، بتحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة. الطائف - المملكة العربية السعودية. مكتبة الصديق.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1410هـ – 1990م). ذكر من يعتمد في الجرح والتعديل. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. بيروت- لبنان. دار البشائر.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1419هـ – 1998م). تذكرة الحفاظ. بيروت- لبنان. دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1419هـ- 1998م). تذكرة الحفاظ. بيروت- لبنان. دار الكتب.العلمية

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (2003 م). تاريخ الإسلام. بتحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد. (1404هـ). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. بتحقيق محمد عجاج الخطيب. بيروت. دار الفكر.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (1984م). طبقات النحويين واللغويين. بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. دار المعارف.

الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني الملقب بالمرتضى.(1422هـ – 2001م). تاج العروس من جواهر القاموس. بتحقيق: مجموعة من بتحقيقين. الكويت. دار الهداية (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الزركلي، خير الدين بن محمود الأعلام. (2002م). بيروت. دار العلم للملايين.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي.(1413هـ). طبقات الشافعية الكبرى. بتحقيق: د.محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي. (1419هـ – 1999م). رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت–لبنان، عالم الكتب.

السِّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. (1430 هـ – 2009 م). سنن أبي داود. بتحقيق: شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي. بيروت. دار الرسالة العالمية.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد. (1414هـ – 1993م). التُّحْفَةُ اللَّطيفَةُ في تاريخِ المَدينَةِ الشَّريفَة. بيروت – لبنان. الكتب العلمية.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد. (1424هـ – 2003م). فتح المغيث شرح ألفية الحديث. بتحقيق: علي حسين علي. مصر. مكتبة السنة.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت. منشورات دار مكتبة الحياة.

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد. (2001م). الغاية في شرح الهداية في علم الرواية. تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم. مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

السرخسي، محمد بن أحمد. (1414هـ – 1993م). المبسوط. بيروت. دار المعرفة.

السعدي، رؤبة بن عبدالله العجاج التميمي. (1429هـ –2008م). ديوان الشاعر رؤبة. بتحقيق: عبدالوهاب عوض الله. القاهرة. مجمع اللغة العربية.

السُّلمي، محمد بن الحسين بن محمد. (1419هـ 1998م). طبقات الصوفية. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت. دار الكتب العلمية.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور. الأنساب. (1382 هـ - 1962 م). بتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. حيدر آباد. مجلس دائرة المعارف العثمانية.

السيرافي، الحسن بن عبدالله. (2008 م). شرح كتاب سيبويه. بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1387 هـ - 1967 م). حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر. دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1396هـ). طبقات المفسرين العشرين. بتحقيق: علي محمد عمر. القاهرة. مكتبة وهبة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1415هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. بتحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الرياض. دار طيبة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1424هـ - 2004 م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. بتحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة. القاهرة – مصر. مكتبة الآداب.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.(1403هـ). طبقات الحفاظ. بيروت. دار الكتب العلمية

الشافعي، محمد بن إدريس. (1405هـ- 1985م). اختلاف الحديث. بتحقيق: عامر أحمد حيدر. بيروت. مؤسسة الكتب الثقافية.

الشافعي، محمد بن إدريس. (1422هـ). الأم. تحقيق: رفعت فوزي. المنصورة – مصر. دار الوفاء.

الشجري، يحيى بن الحسين الجرجاني. (1422 هـ – 2001 م). الأمالي الخميسية. ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

الشهرزوري، عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح. (1406هـ– 1986م). معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). بتحقيق نور الدين عتر. سوريا. دار الفكر، بيروت. دار الفكر المعاصر.

الشهرزوري، عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح. (1992م). طبقات الفقهاء الشافعية. بتحقيق: محيي الدين علي نجيب. بيروت. دار البشائر الإسلامية.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (د.ت). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. بيروت. دار المعرفة.

الشيباني، أحمد بن محمد بن هلال بن حنبل.(142 هـ – 2001 م). المسند. بتحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون. مؤسسة الرسالة.

الشيباني، أحمد بن محمد حنبل. (1406هـ – 1985م). الأسامي والكنى. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. الكويت. مكتبة دار الأقصى.

الصابوني، محمد بن علي بن محمود. (د.ت). تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

الصدفي، عبدالرحمن بن أحمد. (1421هـ). تاريخ ابن يونس المصري. بيروت. دار الكتب العلمية.

الصفدي، خليل بن أيبك بن عبدالله. (1418 هـ – 1998 م). أعيان العصر وأعوان النصر. بتحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد. بيروت– لبنان. دار الفكر المعاصر، دمشق – سوريا. دار الفكر.

الصفدي، خليل بن أيبك بن عبدالله. (1420هـ– 2000م). الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت. دار إحياء التراث.

الصنعاني، عبدالرزاق بن همام. (1403هـ). مصنف عبدالرزاق. بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الهند. المجلس العلمي.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح المعروف كأسلافه بالأمير. (1427هـ – 2006م). إسبال المطر على قصب السكر. تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر. بيروت. دار ابن حزم.

الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة. (1967 م). بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. القاهرة. دار الكاتب العربي.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (1405هـ – 1984م). مسند الشاميين. المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. م بيروت ؤسسة الرسالة.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (1415 هـ - 1994 م). المعجم الكبير. بتحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. القاهرة. مكتبة ابن تيمية.

الطبري، محمد بن جرير. (1420هـ- 1999م). اختلاف الفقهاء. بيروت. دار الكتب العلمية.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. (1414 هـ، 1994 م). شرح معاني الآثار. بتحقيق محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق. بيروت. عالم الكتب.

الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود. (1419هـ - 1999م). مسند الطيالسي. بتحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. مصر. دار هجر.

عبدالرحمن، أحمد حاج. (1419هـ - 1998م). الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث. مكة المكرمة. جامعة أم القرى.

العبسي، أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم. (1409هـ). مصنف ابن أبي شيبة. بتحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض. مكتبة الرشد.

العبسي، عبد الله بن محمد بن إبراهيم. (1997م). مسند ابن أبي شيبة. المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي. الرياض. دار الوطن.

العجلاني، تميم بن أُبَي بن مقبل. (1416 هـ - 1995م) ديوان ابن مقبل. تحقيق عزة حسن. دار بيروت. الشرق العربي.

العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح. (1405هـ-1984م). الثقات. مكة المكرمة. دار الباز.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (1423 هـ - 2002 م). شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي). تحقيق: ماهر الفحل وعبداللطيف الهميم. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. (1428 هـ). التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي). تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي. الرياض – المملكة العربية السعودية. مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1379هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. بيروت – لبنان. دار المعرفة.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1389هـ - 1969م). إنباء الغمر بأبناء العمر. بتحقيق: د حسن حبشي. مصر. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1392هـ- 1972م). الدُّرَرُ الكامِنَةُ في أَعْيانِ المِائَةِ الثَّامِنَة. بمراقبة: محمد عبدالمعيد ضان. حيدر آباد- الهند. مجلس دائرة المعارف العثمانية

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1404هـ/1984م). النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق ربيع المدخلي. المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1406هـ – 1986م). تقريب التهذيب. بتحقيق: محمد عوامة. . سوريا. دار الرشيد.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1409هـ–1989م). نزهة الألباب في الألقاب. تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري. الرياض. مكتبة الرشد.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1418 هـ – 1997 م). نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام). بتحقيق عصام الصبابطي وعماد السيد. القاهرة. دار الحديث.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (1421هـ – 2000م). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. بتحقيق: نور الدين عتر. دمشق. مطبعة الصباح.

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. (2002م). لسان الميزان. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، بيروت – لبنان. دار البشائر الإسلامية.

العسكري، الحسن بن عبدالله بن سعيد. (1383هـ – 1963م). شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. بتحقيق: عبد العزيز أحمد. مصر. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

العسكري، الحسن بن عبدالله بن سعيد. (1402هـ). تصحيفات المحدثين. تحقيق: محمود أحمد ميرة. القاهرة. المطبعة العربية الحديثة.

العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد. (2008م). الضعفاء للعقيلي. تحقيق د.مازن السرساوي. مصر. دار ابن عباس.

العَيْدَرُوس، محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله. (1405هـ). النور السافر عن أخبار القرن العاشر. بيروت. دار الكتب العلمية.

الغزي، محمد بن أحمد بن عبد الله العامري الشافعي. (1421هـ – 2000م). بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين. ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري. بيروت – لبنان. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.

الغزي، محمد بن عبدالرحمن. (1411هـ – 1990م). ديوان الإسلام. بتحقيق: سيد كسروي حسن. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

الغزي، نجم الدين محمد بن محمد. (1418هـ – 1997م). الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة. بتحقيق: خليل المنصور. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

الغساني، أبي علي الحسين بن محمد. (1421 هـ – 2000 م). تقييد المهمل وتمييز المشكل. تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد عزيز شمس. مكة المكرمة. دار عالم الفوائد.

الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. (1407 هـ – 1987 م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. بتحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. بيروت. دار العلم للملايين.

الفاسي، محمد بن أحمد بن علي. (1410هـ/1990م). ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد. بتحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

الفراء، يحيى بن زياد الديلمي. (د.ت). معاني القرآن. بتحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. مصر. دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفُلّاني، صالح بن محمد العَمري المالكي. (1405هـ – 1984م). قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر. بتحقيق: عامر حسن صبري. مكة. دار الشروق.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (1426 هـ – 2005م). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت – لبنان. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي. (1994 م). الذخيرة. بتحقيق: محمد حجي. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

القزويني، عبد الكريم بن محمد، أبو القاسم الرافعي.(1408هـ–1987م). التدوين في أخبار قزوين. بتحقيق عزيز الله العطاردي. بيروت. دار الكتب العلمية.

القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك. (د.ت) الرسالة القشيرية. تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف. القاهرة دار المعارف.

القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر المصري. (1407 هـ– 1986م). مسند الشهاب المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. بيروت. مؤسسة الرسالة.

الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد. (1406هـ - 1986م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت. دار الكتب العلمية.

الكتاني، محمد بن أبي الفيض. (1421هـ - 2000م). الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. بتحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. مصر. دار البشائر الإسلامية.

الكتاني، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير. (1982هـ). فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. بتحقيق: إحسان عباس. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

كحالة، عمر بن رضا بن محمد الدمشقي. (1376هـ - 1957م). معجم المؤلفين. بيروت. دار إحياء التراث العربي و مكتبة المثنى.

الكرماني، حرب بن إسماعيل بن خلف. (1422هـ). مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب. تحقيق فايز حابس. جامعة أم القرى.

الكَسّي، عبد الحميد بن حميد بن نصر. (1423هـ - 2002م. المنتخب من مسند عبد بن حميد تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي. الرياض. دار بلنسية للنشر والتوزيع.

الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين. (1407هـ). الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد. تحقيق: عبدالله الليثي. بيروت. دار المعرفة.

اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي. (1423هـ - 2003م). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. السعودية. دار طيبة.

المازري، محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي. (1991م). المعلم بفوائد مسلم. بتحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر. الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة.

الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري. (1419هـ - 1999م). كتاب الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي. المحقق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. بيروت – لبنان. دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر. (1417هـ - 1997م). الكامل في اللغة والأدب. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. دار الفكر العربي.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى- أحمد الزيات - حامد عبد القادر- محمد النجار). (د.ت). المعجم الوسيط. استانبول – تركيا. المكتبة الإسلامية.

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت). (1992م)، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط–عمان – الأردن.

المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين الدمشقي. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. بيروت. دار صادر.

المخَلِّص، محمد بن عبد الرحمن البغدادي. (1429 هـ - 2008 م). المخلصيات. بتحقيق: نبيل سعد الدين جرار. دولة قطر. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المراكشي، محمد بن محمد بن عبد الملك. (2012م). الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصلة. حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف. تونس. دار الغرب الإسلامي.

المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج. (1408هـ). السنة. المحقق: سالم أحمد السلفي. بيروت. مؤسسة الكتب الثقافية.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1400 هـ- 1980م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. بتحقيق: د. بشار عواد معروف. بيروت. مؤسسة الرسالة.

المصري، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. (1417هـ - 1997م). العقد المذهب في طبقات حملة المذهب. بتحقيق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني. بيروت - لبنان. دار الكتب العلمية.

معروف والأرنؤوط، الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب. (1417 هـ - 1997 م). تحرير تقريب التهذيب. بيروت. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع تأليف.

المعري، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخيّ، أبو العلاء. (1376هـ - 1957م). سقط الزند. بيروت. دار بيروت للطباعة والنشر ودار صادر للطباعة النشر.

المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى اليماني. (1434هـ). الوحدان. بتحقيق: علي بن محمد العمران. مكة المكرمة. دار عالم الفوائد.

المقدسي، عبد الرحمن بن محمد مجير الدين العليمي. (1431هـ-2011م). التاريخ المعتبر في أنباء من غبر. حُقِّقَ بإشراف نور الدين طالب. سوريا. دار النوايا.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (1406هـ - 1986م). سنن النسائي الصغرى. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب. مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (1421 هـ- 2001 م). السنن الكبرى. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. بيروت مؤسسة الرسالة.

النمري، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبدالبر. (1387هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري. المغرب. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

النمري، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبدالبر. (1412هـ-1992 م). الاستيعاب في معرفة الأصحاب. بتحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت. دار الجيل.

النمري، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبدالبر. (1414هـ - 1994 م). جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. المملكة العربية السعودية. دار ابن الجوزي.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. (1405هـ - 1985م). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. تحقيق الأستاذ محمد عثمان الخشت. بيروت. دار الكتاب العربي.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري. (1412هـ – 1991م). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم). بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت. دار إحياء الكتب العربية.

الهاشمي، محمد بن حبيب بن أمية البغدادي. (د.ت). المحبر. بتحقيق: إيلزة ليختن شتيتر. بيروت. دار الآفاق الجديدة.

الهروي، لمحمد بن أحمد، أبو منصور. (2001م). تهذيب اللغة. بتحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

الواقدي، محمد بن عمر بن واقد. (1409هـ –1989م). المغازي. تحقيق: مارسدن جونس. بيروت دار الأعلمي.

اليحصبي، عياض بن موسى بن عياض. (1333هـ). مشارق الأنوار على صحاح الآثار. المكتبة العتيقة ودار التراث.

اليحصبي، عياض بن موسى. (1379هـ – 1970م). الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. بتحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة. دار التراث و تونس. المكتبة العتيقة.

اليعمري، محمد بن محمد، أبو الفتح. (1409هـ). النفح الشذي في شرح جامع الترمذي. تحقيق: الدكتور أحمد معبد. الرياض – المملكة العربية السعودية. دار العاصمة.

اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد. (1413هـ - 1992م). ذيل مرآة الزمان. بعناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية. القاهرة. دار الكتاب الإسلامي.

ABSTRACT

This research deals with the book “Al-Bahjatu Assaniyyatu Fi Halli Al-Isharati Assunniyyati” by: Muhammad Ibn Ibrahim Ibn Khalil Al-Tataei (942 AH) in study and authentication. It is an explanation of the poem of Ibn Farh Al-Ishbili in the descriptions of the Hadith. The researcher relied on four copies of the manuscript. He has made the parent version as the transferred version of the copy of the author’s handwriting. The researcher has written it on the rules of modern spelling, and has met the three copies according to it. He has commented on the differences, disorders, and mistakes so that the munuscript comes out the way it’s author wanted it. The researcher has served the text by writing and numbering the verses and putting down the subtitles for the explanation. The researcher has attributed the verses of the Holly Quran, the gradution of the Hadiths, and the narrations of the sayings to their sources. The researcher has presented a study of the of the biography of the poem author, the position of his poem, the life of the author and the study of hos book in terms of the accuracy of the author’s title, subject and characteristics and the implications that have been taken to describe the copy. The researcher has divided his research into an introduction, a preface, two chapters, and then the conclusion and the technical indexes at the end of the research.

Kuwait University

"AL-Bahjatu Assaniyyatu Fi Halli Al-Isharati Assunniyyati"

By

Muhammad ibn Ibrahim ibn Khalil al-Tataei (942 AH)

Study and Authentication

Submitted by:

Mohamed Elmi Abdo

A Thesis submitted to the College of Graduate Studies in Partial Fulfillment of the Requirements of Master's Degree in:

Prophetic Tradition and sciences

Supervised by:

Dr. Saad Fajhan Al Dosari

Kuwait

September/ 2019